جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية

حالة الجزائر:برامج التنمية 1999-2009

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تطبيقي و احصاء

إعداد الطالب: جمال حريري

تحت إشراف الأستاذ: أ.د. عبد الكريم البشير

لجنة المناقشة

أ.د. محمد راتول.....جامعة الشلف.....رئيسا

أ.د. عبد الكريم البشير.... ... .جامعة الشلف..... ...مقررا

د. منير نوري..... جامعة الشلف..... ..ممتحنا

د. محمد نبيل هني.....جامعة الشلف..... ممتحنا

د. نبيل بوفليح.....جامعة الشلف..... ممتحنا

السنة الجامعية:2011-2012

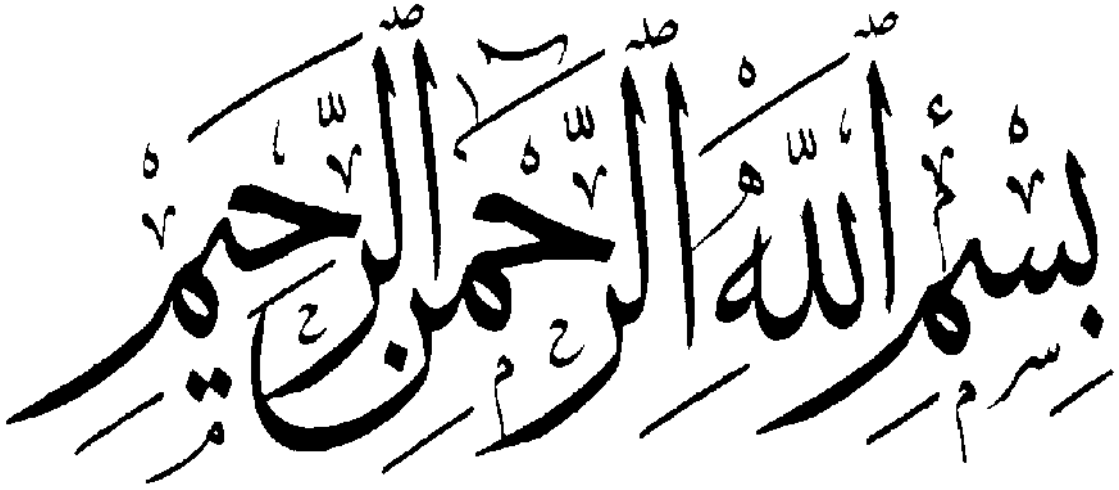
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء: أنس، سارة، محمد وأمينة

إخوتي و أخواتي، الأهل والأقارب

جميع الزملاء والأصدقاء

جميع الأساتذة

كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

الطالب: جمال حريري

الشكـــرات

نحمد الَله الذي سخر لنا عباده المخلصين فأمدونا بالتوجيه والمساعدة راجيا من الَله العلي أن ينقلها في ميزان الحسنات، وأخص بالذكر المشرف الأستاذ الدكتور " البشير عبد الكريم" الذي لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات التي كانت لي عون في تقديم هذا البحث.

كما لا يفوتني تقديما الشكر إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة هذا العمل.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى:

-الأساتذة الأفاضل لدفعة الماجستير اقتصاد تطبيقي و إحصاء.

- الأساتذة الذين أمدوا لي يد العون و النصيحة.

-إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد.

الطالب: جمال حريري.

فهرس المحتوى

العنـــاوين	الصفحة
فهرس المحتوى	I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفهوم التنمية البشرية وطرائق قياسها	**02**
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية و علاقتها بمفاهيم اقتصادية أخرى	**03**
المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية	03
أولا: مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	03
ثانيا: تعريف التنمية البشرية	06
ثالثا: التنمية البشرية المستدامة	09
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.	10
أولا: التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.	10
ثانيا: التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.	11
ثالثا: التشغيل و التنمية البشرية.	12
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي ، العولمة و التنمية البشرية	13
أولا: النمو الاقتصادي و التنمية البشرية	13
ثانيا : النمو الاقتصادي و تحقيق أهداف التنمية البشرية للألفية.	15
المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية.	16
المطلب الأول: مؤشرات دليل التنمية البشرية.	16
أولا: قياس التنمية البشرية و دلالة مؤشراتها.	16
ثانيا: دليل التنمية البشرية IDH	17
ثالثا: مبررات اختيار مؤشرات دليل التنمية البشرية	21
المطلب الثاني: أدلة أخرى مكملة لقياس التنمية البشرية	22
أولا: دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ISDH	23
ثانيا: مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس(تمكين المرأة) IPF	23
ثالثا: دليل الفقر البشري	24
رابعا: دليل الانجاز التقني	26
خامسا: مقياس التنمية الإنسانية العربية	26
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمؤشرات التنمية البشرية	28

أولا: انتقادات مفهوم التنمية البشرية	28
ثانيا: انتقادات مؤشرات التنمية البشرية	28
المطلب الرابع: المنهجية الجديدة لحساب دليل التنمية البشرية.	31
أولا: دليل التنمية البشرية لسنة 2010	31
ثانيا: مقاييس جديدة متعددة الأبعاد	33
المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.	**40**
المطلب الأول: خطوات حساب دليل التنمية البشرية للجزائرIDH	40
أولا: حساب دليل التنمية البشرية للجزائرIDH	40
ثانيا: حساب مؤشر الفقر البشري IPH	42
ثالثا: حساب مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية ISDH	43
المطلب الثاني: تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر	45
أولا: تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المشكلة له للجزائر	45
ثانيا: تطور المؤشرات المرتبطة بدليل التنمية البشرية	49
ثالثا: معوقات التنمية البشرية في الجزائر والآفاق المستقبلية لتطويرها	51
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: مفهوم الاستثمار العمومي	**55**
تمهيد	55
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار	**56**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار	56
أولا: تعريف الاستثمار ومحدداته	56
ثانيا: أهمية الاستثمار الاقتصادية	58
ثالثا: تصنيفات الاستثمار	58
المطلب الثاني: تعريف المشروعات و المرافق والخدمات العامة	60
أولا : المشروع العام	60
ثانيا: المرفق العام	63
ثالثا: مفهوم المرفق العمومي في الجزائر	64
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الاستثمار العمومي	65
أولا :مفهوم الاستثمار العمومي	65
ثانيا: طبيعة الاستثمار العمومي	67
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	**68**
المطلب الأول:الاستثمار في الفكر الكلاسيكي والماركسي	68

أولا:الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية	68
ثانيا:الاستثمار في المدرسة الماركسية	70
المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي	71
أولا: الاستثمار عند كينز	71
ثانيا: الاستثمار في النظرية الكينزية الحديثة	72
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	75
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه	75
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها	78
ثالثا: الفروقات الجوهرية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	81
رابعا:علاقة الاستثمار بالنمو والتنمية من خلال نموذج "هارود- دومار".	81
المبحث الثالث: مفهوم الاستثمارات العمومية و تطورها في الجزائر	**83**
المطلب الأول: تعريف الاستثمارات العمومية في الجزائر	84
أولا : برامج الاستثمار العمومي	84
ثانيا : نفقات التجهيز (الاستثمار)	84
1- عمليات الاستثمار	84
2- عمليات برأس المال	84
3- تسيير و تنفيذ الاستثمارات العمومية	85
المطلب الثاني:الاستثمار العمومي في الفترة ما قبل سنة 1999	86
أولا: مرحلة التنمية المخططة"1967-1985	86
ثانيا: الاستثمار العمومي في مرحلة الأزمة الاقتصادية و التحول إلى اقتصاد السوق(1985-1989)	88
ثالثا: الاستثمار العمومي في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية "1989-1998 "	89
المطلب الثالث :الاستثمار العمومي في الفترة 1999-2004	93
أولا:حجم الاستثمارات في الفترة 1999-2004	93
ثانيا: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي	95
ثالثا: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	96
المطلب الرابع: الاستثمار العمومي في الفترة 2005-2009.	98
أولا:البرنامج التكميلي لدعم النمو	98
ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	99
ثالثا:مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو	100
خلاصة الفصل الثاني	104
الفصل الثالث: تحليل العلاقة النظرية بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية	**106**

تمهيد	**106**
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وآثارها على التنمية البشرية	**107**
المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية.	107
المطلب الثاني: دور السوق في تحقيق التنمية البشرية.	108
المطلب الثالث: سياسات التنمية البشرية.	109
أولا: سياسة الحكم الراشد.	110
ثانيا: سياسة محاربة الفقر و القضاء على البطالة.	113
ثالثا: سياسة نشر التعليم و اكتساب المعرفة	113
المطلب الرابع: تمويل التنمية البشرية.	115
أولا: التمويل الداخلي	115
ثانيا: التمويل الخارجي	116
المبحث الثاني: الاستثمار العمومي ومكونات التنمية البشرية	**120**
المطلب الأول: الاستثمار العمومي والتعليم	120
أولا: الرؤية الاقتصادية لوظيفة التعليم	120
ثانيا: علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية.	122
ثالثا :الاستثمار في التعليم	124
رابعا: نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية	124
خامسا: مؤشرات زيادة الإنفاق على الاستثمار في التعليم	125
المطلب الثاني: الاستثمار العمومي، الصحة- التغذية- استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية	126
أولا: الصحة	126
ثانيا: استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية	127
المبحث الثالث: النماذج الرياضية للعلاقة بين رأس المال البشري والاستثمار العمومي	**129**
المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري.	129
أولا: ظهور النظرية وفرضياتها	129
ثانيا: حدود نظرية رأس المال البشري	130
المطلب الثاني: التبرير النظري لأهمية العنصر البشري في نماذج النمو –نماذج النمو الداخلي	130
أولا: نموذج AK	131
ثانيا: نموذج ذو آثر الخبرة و انتشار المعرفة	131
المطلب الثالث: العنصر البشري ودخول الدولة ضمن نماذج النمو	133
أولا: نموذج بارو	133
ثانيا: اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم	134
ثالثا :نموذج وزاوى-لوكاس(Uzawa-Lucas (1988))	135

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية في الجزائر	**137**
المطلب الأول: تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي	138
أولا: الفترة 1999-2004	138
ثانيا :الفترة 2005-2009	141
المطلب الثاني:تأثير الاستثمار على التنمية الاجتماعية و البشرية	143
أولا : التربية و التعليم	144
ثانيا : الصحة و مستوى المعيشة	145
المطلب الثالث: أثر تطبيق برنامج الاستثمار العمومي على معدل البطالة والفقر.	149
أولا: الأثر على معدل البطالة	149
ثانيا:الأثر على الفقر	152
خلاصة الفصل	156
الفصل الرابع: قياس العلاقة الميدانية بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية	158
تمهيد	158
المبحث الأول: : متغيرات الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	159
المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة	159
المطلب الثاني: اختبار استقرارية المتغيرات	161
المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن	174
المبحث الثاني:دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية	**175**
المطلب الأول: تقدير النموذج القياسي لأثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية	175
أولا- تحديد متغيرات وشكل النموذج	176
ثانيا: اختبار النموذج	180
المطلب الثاني: النموذج المقترح باستعمال السلاسل المستقرة	188
أولا- تحديد متغيرات النموذج	188
ثانيا: تقدير واختبار النموذج	188
لمطلب الثالث: استخدام المتغيرات الصماء لاختبار تأثير التوسع في الاستثمار العمومي على التنمية البشرية	194
خلاصة الفصل	198
خاتمة عامة	**200**
الملاحق	**207**
المراجع	**223**

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 -1)	دلالة مؤشر التنمية البشرية	18
(2 -1)	معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية	20
(3 -1)	معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية 2010	32
(4 -1)	مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد مع مثال باستخدام بيانات افتراضية على أسرة معيشية	38
(5 -1)	معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية للجزائر	40
(6 -1)	معالم أهداف لحساب دليل الجنس النوعي للتنمية البشرية	43
(7 -1)	تطور مؤشر التنمية البشرية و المؤشرات القياسية	46
(8 -1)	تطور الأمل في الحياة عند الولادة	47
(9 -1)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2008	49
(10-1)	تطور مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية	49
(11 -1)	تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته	50
(1-2)	العوامل المؤثرة في الاستثمار	73
(2-2)	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الأول حسب القطاعات	88
(3-2)	حجم الإعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989	89
(4-2)	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "1994-1998	91
(5-2)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة" 1999-2000	93
(6-2)	حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة "1999 - 2004"	94
(7-2)	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004	96
(8-2)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 2001 –2004".	98
(9-2)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف النشاطات	100
(10-2)	توزيع المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	101
(11-2)	توزيع المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2009	103
(1-3)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 1995 –2004".	138
(2-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " 1998-2004	139
(3-3)	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2004.	139
(4-3)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 2005 –2009".	141
(5-3)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.	142
(6-3)	تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 1999 إلى سنة 2009.	150
(7-3)	نسبة الفقر في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2008.	154

(1-4)	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة Lidh	164
(2-4)	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF *للسلسلة* d(Lidh)	165
(3-4)	تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(Lidh)	165
(4-4)	تقدير النموذج (4) لإختبار ADF للسلسلة d(Lidh)	166
(5-4)	تقدير النموذج (6) لاختبار ADF للسلسلة Lcp	167
(6-4	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة d(Lcp)	168
(7-4)	تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(Lcp)	169
(8-4)	تقدير النموذج (4) لإختبار ADF للسلسلة d(Lcp)	170
9-4)	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة Lfoncd	171
10-4)	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلةd(Lfoncd)	172
11-4)	تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(Lfoncd)	172
12-4)	تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلةd(d(Lfoncd))	173
13-4)	تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(d(Lfoncd))	174
14-4)	معادلة النموذج الخطي المقدر	177
15-4)	النموذج اللوغاريتمي المقدر	178
16-4)	جدول التقدير	179
17-4)	جدول التقدير	180
18-4)	جدول اختبار تجانس تباين الأخطاء	181
19-4)	جدول اختبار (Breusch-Godfrey)	183
20-4)	جدول التقدير المصحح	184
21-4)	معادلة النموذج المقدر	187
22-4)	جدول تقديرالنموذج	189
23-4)	جدول إختبار تجانس تباين الأخطاء	190
24-4)	إختبار (Breusch-Godfrey	192
25-4)	معادلة النموذج المقدر	194
26-4)	جدول النموذج المقدر	195
27-4)	جدول النموذج المقدر	196
28-4)	جدول النموذج المقدر	197

فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1 -1)	مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات القياس1998-2009	46
(1-2)	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-1998	92
(2-2)	تطور نفقات التجهيز في الفترة 1999-2004	95
(3-2)	مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	98
(4-2)	توزيع المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	101
(5-2)	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2009	102
(6-2)	توزيع المبالغ المخصصة (%) لنفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2009	103
(1-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998-2004	140
(2-3)	تطور معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009	142
(3-3)	تطور معدل البطالة خلال الفترة 1999-2009	150
(1-4)	منحنى تطور (IDH) للفترة1980-2009	160
(2-4)	منحنى تطور (CP) للفترة1980-2009	160
(3-4)	منحنى تطور (FONCD) للفترة1980-2009	161
(4-4)	دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلةLidh	163
(5-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	180
(6-4)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء	182
(7-4)	اختبار (Cusum) على النموذج المقدر	186
(8-4)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	189
(9-4)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء	191
(10-4)	إختبار (Cusum) على النموذج المقدر	193

مقدمة

مقدمـــة:

حازت التنمية البشرية على اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، حيث أنها أصبحت مفهوما متطورا لمفاهيم تنموية سابقة. حيث أن هذه الأخيرة ترتكز على تحسين القدرات البشرية وتطويرها من خلال توفير التعليم للأفراد والرعاية الصحية بالإضافة إلى توفير الغذاء. من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقيها الدول بكل الوسائل المتاحة لها تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية البشرية. فالتنمية البشرية إذا تتأثر بالسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، حيث أنه لابد من قيام الدولة بدور هام ومباشر لوضع وتنفيذ إستراتيجية للتنمية البشرية. وفي عام 1990 بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر تقارير سنوية عن التنمية البشرية في العالم، تلقي الضوء على الحياة الفعلية التي يحياها الناس، تحت إشراف العالم الباكستاني الراحل محبوب الحق، والعالم الهندي أمارتيا سن. وتميزت هذه التقارير بمعالجتها لمختلف القضايا على الصعيد العالمي.

تجلى دور الدولة في الاقتصاديات الوطنية بالإنفاق العام من خلال سياساتها الاقتصادية، ومن بين ما تنفق علية الدولة يكون في مجال النهوض بالتنمية البشرية والتي أصبحت ضرورة لما لها من آثار على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم المجالات التي تنفق عليها الدولة الإنفاق على التعليم، الصحة والتغذية، والإنفاق على رفع مستويات معيشة المواطنين، خلق مناصب الشغل، محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة2010، فإن الجزائر تحتل المرتبة التاسعة ضمن البلدان التي حققت تحسنا معتبرا في ترتيب التنمية البشرية و بمؤشر التنمية البشرية الكامل ما بين الفترة الممتدة من 1970-2010. وانتقلت من المرتبة 102 سنة 2009 إلى المرتبة 84 سنة 2010 وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على ان السلطات الجزائرية تبذل مجهودات كبيرة في مجال التنمية البشرية.

والجزائر، باشرت العمل من أجل التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال للحصول على منافع النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في الاستثمارات، فلقد كانت المخططات التنموية المنفذة في فترة السبعينيات برامج استثمارية تميزت بمعدلات عالية للاستثمار إلا أن هذه المعدلات عرفت تراجعا كبيرا خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، غير أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الاستثمار، مع تحسن أسعار البترول بالاعتماد على برامج ضخمة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

وتواصل السلطات الجزائرية بذل مجهودات كبيرة في مجال الاستثمار العمومي، فلقد تم رصد غلاف مالي قدره 286 مليار دولار لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني والنهوض بمختلف القطاعات للسنوات الخمسة القادمة. والملاحظ هو أن التنمية البشرية تحظى بأهمية معتبرة من خلال هذا البرنامج الخماسي، وعليه فإن السلطات العمومية الجزائرية تنفق على هذا المجال من اجل النهوض بالإقتصاد الوطني.

❖ التساؤل الرئيسي:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: " **هل سياسة الحكومة الجزائرية في الرفع من حجم الاستثمارات العمومية لها تأثير على التنمية البشرية؟**".

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن محتويات الدراسة، وتتمثل في:

- ♦ لماذا تعتبر التنمية البشرية من اهم المجالات التي تسعى دول العالم لتحقيقها؟؛
- ♦ هل المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية البشرية ذات دلالات صحيحة؟؛
- ♦ ما المقصود بالاستثمار العمومي و ما هي دوافعه و أهدافه ؟
- ♦ ما هي مميزات و حجم الاستثمار العمومي في الجزائر ؟
- ♦ هل هناك علاقة تداخل بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية؟؛

❖ الفرضيات:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي على التساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ♦ توجد علاقة طردية بين التنمية البشرية و القدرات الإنتاجية للبشر؛
- ♦ المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية البشرية لا تعكس فعليا التنمية البشرية،
- ♦ للدولة دور فعال في تحقيق التنمية البشرية من خلال توفيرها لجميع أفراد المجتمع الحاجات العامة كالأمن، و حاجات مستحقة أو جديرة بالاشباع مثل التعليم و الصحة؛
- ♦ الاستثمار هو الوسيلة الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج لتلبية حاجيات أفراد المجتمع؛
- ♦ التوسع في الإنفاق الاستثماري يؤثر على التنمية البشرية عن طريق القضاء على الفقر و البطالة؛
- ♦ النتائج المحققة للدولة في ميدان التنمية البشرية متناسبة مع حجم المبالغ الضخمة المخصصة للاستثمارات لعمومية؛
- ♦ التحول الذي عرفته سنة 2005 والمتمثل في التوسع في الاستثمار العمومي انعكس على التنمية البشرية؛

❖ أهميـة الدراســة:

تستمد الدراسة اهميتها من اهمية التنمية البشرية في حد ذاتها، وهذا ما نلاحظه من الاهتمام المتزايد بعد الحرب العالمية الثانية بهذا الجانب، وبالتالي زيادة النفقات العامة بالنسبة للجزائر وخاصة الإنفاق الاستثماري ودوره الفعال في الاقتصاد الجزائري الذي تميز بوفرة مالية في السنوات الأخيرة والذي يعتمد كليا على النفط و أهمية تدخل الدولة، وعليه أهمية كل من الإستثمار العمومي والتنمية البشرية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

❖أهـداف الدراسـة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي تلعبه السلطات الجزائرية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال البرامج التنموية، ويتجلى ذلك في مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

1. واقع التنمية البشرية في الجزائر
2. أهمية الاستثمار العمومي (ميزانية التجهيز) في الميزانية العامة
3. حصة التنمية البشرية من الإنفاق العام؛
4. حصيلة نتائج الإنفاق على التنمية البشرية خلال البرامج التنموية والنتائج المرتقبة من البرامج المقبلة.
5. مساهمة الاستثمارات في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان.

❖ حـدود الدراسـة:

سوف نعمل على إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري ذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى2009، مع التركيز على الفترة 1999-2009 وذلك لانّ هذه الفترة تتميز بتنوع البرامج التنموية التي طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بالتنمية البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تميزت فترة التسعينات بانتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق ، وتمثلت هذه الفترة في قلة حجم الإنفاق العمومي بسبب السياسة التقشفية التي اوصت بها مؤسسات النقد الدولية، وتأتي مرحلة أخرى بداية من 2001 والتي تمثلت في زيادة حجم الإنفاق العمومي بسبب السياسة المالية ذات الطابع الإنفاقي العمومي وهذا ما يترجم زيادة حجم الإستثمارات العمومية.

❖ منهـج الدراسـة:

وفق طابع الدراسة التي نقوم بها، فإنّنا سوف نعتمد على منهجين، هما:

1. **المنهج الاستنباطي:** والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر التنمية البشرية، الإستثمار العمومي، السياسات المتبعة في التنمية البشرية، أو تعلق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛
2. **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الخاصة بتطور مؤشرات التنمية البشرية وتطور حجم الإستثمارات العمومية، وكذلك تحليل نتائج الدراسة القياسية، بالاعتماد على الإحصاء والقياس الاقتصادي.

❖الدراسات السابقـة:

انطلاقا من عدة دراسات سواء كانت أطروحات دكتوراه أو مذكرات ماجستير، تمكنا من وضع المحاور الكبرى لدراستنا، والتي نشير إليها كما يلي:

- **علي حميدوش، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005 ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية** ، جامعة الجزائر، 2005- 2006، حيث تعرضت الدراسة إلى مختلف جوانب التنمية البشرية واهم النتائج المتوصل إليها:

– تطور الفكر التنموي المتعلق بالتنمية البشرية نتيجة لتطور الفكر الإنساني وأيضا بمباركة وتأييد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو في الواقع جهود المفكرين الاقتصاديين والاجتماعين في الدول النامية على الخصوص.

– لا تعبر الإنجازات الاقتصادية العالية تحسينا في مجال التنمية البشرية، وتحتل الدول ذات الترتيب الاقتصادي الأول مراتب متدنية في مجال التنمية البشرية، في مقابل مراتب متقدمة لبلدان اقل تقدم اقتصادي، وذلك بفضل الاستخدام العادل والمنصف لعوائد النمو في مجال التنمية البشرية والتقليل إلى الحد الأدنى من الإنفاق العسكري .

– تبدو العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية علاقة جدلية تكاملية يغذي كل طرف فيها الطرف الأخر ولا يمكن التحدث على جانب دون الآخر.

– يعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري لكنه غير كافي لتحقيق التنمية البشرية حيث يسهم الإنصاف والعدالة دورا إيجابيا في تحقيق التنمية البشرية.

– تستوجب التنمية البشرية متطلبات مالية كبيرة، وبصفة مستمرة وتعجز الكثير من الحكومات من توفير المال الكافي، غير أن هذا لا يعد السبب الوحيد في الإخفاق ، فالأمر يعود في الكثير من الأحيان للحكومات التي لا تعطى هذا الأمر أولوية عند توفر المال ، ويذهب في اتجاهات غير ذات قيمة مجتمعية.

- (الإسكوا،2005) في دراستها" أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة" بينت العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية في 11 بلدا في الإسكوا وتأثيرها على مستويات التنمية البشرية في هذه البلدان. وتشمل المؤشرات التي استخدمت تقديرات مقارنة دولية للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، مقاسا بما يعادل القوة الشرائية للعام 1995، والإنفاق الاجتماعي، ووفيات كل من الرضع والأطفال دون سن الخامسة، ومتوسط العمر المتوقع، ونسب الالتحاق بالمدرسة، ونسب محو الأمية بين من تزيد أعمارهم على 15 عاما. وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن تدني نصيب الفرد من الناتج المحل الإجمالي ، وتدني الإنفاق العام على كل من التعليم والصحة للفرد الواحد، ساهم في تدني مستوى التنمية البشرية في اليمن مقارنة ببقية بلدان الإسكوا.

- **أحمد زكان، النفقات العمومية الإنتاجية، النمو الاقتصادي على المدى الطويل والسياسة الاقتصادية، تحليل قياسي لحالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية** ، جامعة الجزائر، 2002- 2003، حيث تعرضت الدراسة إلى تحليل أثر النفقات العمومية الإنتاجية(رأس المال البشري والمنشآت القاعدية) على النمو الاقتصادي على المدى الطويل واهم النتائج المتوصل إليها:

– تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضروري لتحقيق التوازن بين تنافسية السوق والجانب الاجتماعي. حيث أشار على أهمية تدخل الدولة في نظريات النمو الحديثة وتدخلها يكون بالأساس في انجاز المنشآت القاعدية، بناء المدارس و الجامعات والمستشفيات والبحث العلمي.

– يعتبر رأس المال البشري عامل أساسي في النمو الاقتصادي، إلا أن ضعفه بالنسبة للجزائر لم يمكنه من أداء دوره الفعال. وأن المنشآت العمومية لم يكن لها المكانة اللازمة في مختلف برامج التنمية مما لم يسمح لها بأداء دورها في النمو و تحسين الجانب الاجتماعي.

- بوفليح نبيل ، **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع: نقود ومالية، جامعة الشلف 2005/2004. حيث أن الباحث تعرض إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش

الاقتصادي وآثاره على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001. حيث توصل الباحث إلى أن السلطات الجزائرية قد حرصت على وضع هذا البرنامج والحرص على تنفيذه، حيث انه ساهم في الرفع من حجم النفقات العمومية من خلال زيادة حجم النفقات العامة الخاصة بالاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تغير نسبي في هيكل النفقات العامة لصالح الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري.

❖ تقسيمات الدراسة:

يتطلب بنا الأمر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى أربعة فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى ثلاث نقاط أساسية فالأولى تعالج مفهوم التنمية البشرية وبعض المفاهيم المتعلقة بها ، أما النقطة الثانية فسوف نحاول التطرق إلى قياس التنمية البشرية من خلال أبعادها المختلفة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والدلالات، وأخيرا سوف نحاول التطرق إلى تطور مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد الجزائري وذلك بالتركيز على فترة الإصلاحات الذاتية.

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق على ثلاث نقاط رئيسية، فسوف نعالج في البداية نظرية الاستثمار بصفة عامة، ثم نحاول التركيز بنوع من التفصيل إلى الاستثمار العمومي مع الإشارة إلى مفهومه في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نحاول التطرق إلى دراسة تطور معدلات الاستثمارات العمومية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؛

الفصل الثالث: نحاول في هذا الفصل التطرق إلى المصادر التمويلية للتنمية البشرية و السياسات المختلفة لتحقيق التنمية البشرية و كذلك نستعرض بعض النماذج الرياضية التي حاولت التطرق إلى علاقة الاستثمار العمومي أو الإنفاق على السلع الرأسمالية بالعنصر البشري أو بعض مكونات التنمية البشرية، وذلك من خلال التطرق إلى بعض النظريات الاقتصادية؛كما سنتطرق إلى دراسة تحليلية لعلاقة الاستثمار العمومي بالتنمية البشرية في الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول نحاول التطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة، ودراسة استقرار سلاسلها الزمنية، أما في المبحث الثاني فسنتطرق للدراسة التطبيقية، فنقوم باختيار وتقدير النموذج وتقييمه والتحقق من مطابقة إشارات المقدرات مع النظرية الاقتصادية.

الفصل الاول: مفهوم التنمية البشرية وطرائق قياسها

تمهيـد:

التنميــة البــشرية Development Human هــي عمليــة توســيع اختيــارات الــشعوب والمــستهدف بهـذا هـو أن يتمتـع الإنـسان بمـستوى مرتفـع مـن الـدخل وبحيـاة طويلـة وصـحية بجانـب تنميـة القـدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم. ففي عام 1991 صدر تقرير التنمية والذي أكد فيه ان التنميـة البـشرية لا تـؤدى مهامهـا بـدون أن يكـون هنـاك نمـوا اقتـصاديا مـصاحبا وإلا لـن يكـون هنـاك تحقيـق في تحـسن في الأحـوال البـشرية عمومـا. في عـام 1994 صـدر تقريـر التنميـة مـن الأمـم المتحـدة الـذي أكـد فيـه ان التنميـة البـشرية هـي نمـوذج مـن نمـاذج التنميـة والـتي مـن خلالهـا يمكـن لجميـع الأشـخاص مـن توسـيع نطـاق قـدراتهم البـشرية إلى أقـصى حـد ممكـن وتوظيفهـا أفـضل توظيـف في جميـع الميادين. وهو يحمى كذلك خيارات الاجيال التي لم تولد بعد.

مـن خـلال هـذا الفـصل سـوف نحـاول التطـرق إلى ثـلاث نقـاط اساسـية فـالاولى تعـالج مفهـوم التنميـة البـشرية وبعـض المفـاهيم المتعلقـة بهـا، امـا النقطـة الثانيـة فـسوف نحـاول التطـرق إلى قيـاس التنميـة البـشرية مـن خـلال ابعادهـا المختلفـة وذلـك بالإعتمـاد علـى مجموعـة مـن المؤشـرات والـدلالات، واخـيرا سـوف نحـاول التطـرق إلى تطـور مؤشـرات التنميـة البـشرية في الإقتـصاد الجزائـري وذلـك بـالتركيز علـى فترة الإصلاحات الذاتية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية و علاقتها بمفاهيم إقتصادية أخرى.

مثل مفهوم التنمية البشرية رؤية جديدة للتنمية نشرت من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990. وهذا المفهوم يعكس منهجا أوسع لتحسين الوضع الإنساني، منهجا يغطي كافة أشكال التنمية الإنسانية للرجال و النساء، وللأجيال الحاضرة و المقبلة على السواء. و تتجاوز التنمية البشرية الدخل و النمو لتغطي كل القدرات الإنسانية و تؤكد عل احتياجات الناس و طموحاتهم واختياراتهم في مجهود التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية.

سنتناول في هذ المطلب مفهوم التنمية البشرية وتطوره التاريخي، وكذا مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

أولا: مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر، حيث استخدم أكثر من تعبير للدلالة على هذا المفهوم. فقد استخدم في البداية تعبير " تنمية العنصر البشري" و "تنمية رأس المال البشري" أو "تنمية الموارد البشرية" أو "التنمية الاجتماعية " إلى أن استقر الرأي حاليا إلى استخدام تعبير التنمية البشرية بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي برز مع بداية التسعينيات من خلال سلسلة من التقارير حول التنمية البشرية.

يمكن القول أن مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة من خلال المراحل التالية:

1- مرحلة الخمسينيات:

خلال الخمسينيات ارتبط المضمون بالنموذج الاقتصادي وتم إغفال العنصر البشري بحجة أن النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى الرفاه الاجتماعي، حيث أعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في الدخل الفردي الإجمالي. وتم النظر في هذه الفترة إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية[1].

2- مرحلة الستينيات:

استمر التركيز في هذه الفترة على الناتج الوطني و تركت عملية التوزيع جانبا على اعتبار زيادة الناتج الوطني الإجمالي ستؤدي في مراحل لاحقة إلى رفع مداخيل الأفراد خلال التوسع في الإنتاج. إذا تم التركيـــــز

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة ، عمان 2008- ص43.

على هدف إحداث النمو دون التأكيد على ضمان العدالة في توزيع الدخل مما أدى إلى عدم ارتفاع المستوى المعيشي للسكان. وعليه استمر النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية فقط[1]. وظهر في هذه الفترة مفهوم " تنمية الموارد البشرية " حيث انتقل الاهتمام إلى التركيز على أهمية التعليم و التدريب و الاستثمار في البشر.

كما أوضح ثيودور شولتز Theodore W Scultz 1961 أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في تحقيق الإنتاجية المرتفعة للأقطار التكنولوجية المتقدمة، و بين أن هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: إنفاق على الاستثمارات، إنفاق استهلاكي و الإنفاق على الخدمات الصحية و التعليم و البحث عن الوظائف[2].

3- مرحلة السبعينيات:

نتيجة لظهور النتائج السلبية للسياسات التنموية المتبعة خلال الخمسينيات و الستينيات من ارتفاع لنسبة الفقر و تزايد عدم المساواة بين الطبقات و مشكلات الصحة، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالبيئة مما أدى إلى إعادة مراجعة مفهوم التنمية. إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستراتيجية للتنمية عام 1970 حيث جاء في تعريفها أن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان و أن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها. وشهدت هذه الفترة ولادة منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الأساسية الذي طرحته منظمة العمل الدولية عام 1976 والذي يهدف أساسا إلى توجيه الناتج المحلي الإجمالي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من السكان والاهتمام بإعادة التوزيع مع النمو[3].

وقد تم تقسيم الحاجات الأساسية إلى[4]:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية،
- الحاجات الأساسية المادية العمومية من خدمات صحية و تعليمية و ثقافية و مرافق عامة،
- الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية و المشاركة السياسية و حقوق الإنسان.

4- مرحلة الثمانينيات:

خلال هذه الفترة، فشلت الدول النامية في سياساتها التنموية بسبب التباطؤ الكبير الذي ميز الاقتصاد العالمي وكذا الأزمة النفطية و أزمة الديون التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة ونتيجة لذلك أصبحت هـــــذه

---

[1] نفس المرجع، ص45.

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان 2008 ، ص 18.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص47.

[4] نفس المرجع، ص47.

الدول غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية إلى مواطنيها، إذ تراجع النمو الاقتصادي مما أدى إلى عدم إمكانها ضمان الحاجات الأساسية لسكانها[1].

ونتيجة لذلك ازداد ضغط المجتمع الدولي على الدول النامية باتجاه تطبيق إصلاحات اقتصادية تتوافق مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في إتباع سياسات تنموية قائمة على أسس تحررية و خصخصة القطاع العام، مما يعني مزيدا من تقليص دور القطاع العام و تخفيض الإنفاق الحكومي و تركيز أكبر على النمو الاقتصادي بحد ذاته دون النظر إلى آثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة.

ووصف عقد الثمانينيات بعقد التنمية الضائعة، فلم يتحقق النمو المرجو و أضحت إمكانات التنمية أسوأ مما كانت عليه قبل سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي.

وفي منتصف الثمانينيات ظهر تياران مختلفان في نظرتهما إلى التنمية البشرية، الأول تبناه صندوق النقد الدولي ويركز على النمو الاقتصادي، والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي حاول جاهدا وضع البشر أولا في صلب العملية التنموية.

5- مرحلة التسعينيات:

أما عقد التسعينيات فقد سمي " عقد التنمية البشرية "، فعقب فترة الثمانينيات التي عرفت بسنوات الأزمات الاقتصادية أين كان الاهتمام منصبا على الإصلاح والنمو الاقتصادي مع إهمال الآثار السلبية المحتملة لهذه الإصلاحات و السياسات الاقتصادية [2]، تبنت الأمم المتحدة في بداية التسعينيات ومن خلال برنامجها الإنمائي UNDP ولادة مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد ينظر من خلاله للإنسان كغاية ووسيلة للتنمية حيث أصدرت تقريرها الأول عام 1990. وقد سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى تنسيق العنصر السكاني مع الإستراتيجيات الإنمائية وإلى إعادة تأكيد أسبقية التنمية. ولأجل تحقيق ذلك بدأت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة الترويج لمفهوم التنمية البشرية بوصفها مقياسا لرفاه البشرية عن طريق توسيع عدد الخيارات المتاحة للناس و ذلك بتعزيز قدراتهم في مجال الصحة والتعليم والحصول على الموارد، وهي تعني تعزيز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتشجيع التنمية المستدامة.

[1] نفس المرجع، ص ص: 48-49.

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995,**New york, PNUD ,p17

ثانيا :تعريف التنمية البشرية.

1- تعاريف.

منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين أصبح مصطلح التنمية البشرية كثير التردد في الأدبيات الاقتصادية، بعد ما أثبتت النظريات الاقتصادية قبل هذا الوقت عدم نجاعتها و فشلها في تحقيق أهداف التنمية المرجوة من تطور و تحديث و العدالة في توزيع الدخل [1].

فمفهوم التنمية البشرية كما يرى **بول ستريتن** يتضمن تحسين الظروف البشرية ،و توسيع خيارات الناس، و النظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها.

أما مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك،ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار، والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب، وطرق وأساليب العمل و الإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم ومستقبلهم[2] .

أما **محبوب الحق** فيصفه بأنه (مصطلح يهدف إلى زيادة فرص الاختيار، و ما الدخل إلا واحدا من الفرص، وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية، فهو يعني: تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس أنفسهم)[3].

إذا **فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يشير إلى أن مفهوم التنمية البشرية يعني (تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس)، تنمية الناس معناها: الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم أداء عملهم على نحو منتج و خلاق، و التنمية من أجل الناس معناها: ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق و عادلا، و التنمية بواسطة الناس تعني: إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها[4] .

وفقا للتعريف الصادر من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** سنة 1990، تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، ولا شك أن هذه الخيارات لا نهائية وغير محدودة ويمكن أن تكون مطلقة ومتغيرة عبر الزمن وأهمها[5] :

- الحصول على الموارد الكافية التي تكفل لهم مستوى معيشي لائق.
- الرعاية الصحية و التغذية الملائمة.

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة ، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

[2] نفس المرجع ، ص 16.

3 نفس المرجع، ص 15.

[4] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1993,** New york, PNUD ,p3

[5] محمد عبد العزيز عجمية- إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية و تطبيقية**، جامعة الإسكندرية ،2003، ص ص: 181 -182.

- الحصول على قدر معقول من التعليم.
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل الملائم.
- العيش في بيئة نظيفة.
- إتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة في قرارات المجتمع.
- تمتع الأفراد بالحريات السياسية و حقوق الإنسان.

إلا أن هناك خيارات أساسية لا غنى عنها ولا تتغير وتتمثل في ثلاثة خيارات وهي:

- الدخل: فأفراد المجتمع لابد أن يحصلوا على الموارد الكافية لتحقيق مستوى معيشي لائق وكريم.
- الصحة: فالرعاية الصحية تضمن للأفراد التمتع بحياة طويلة و خالية من الأمراض.
- التعليم: الذي يسمح للأفراد باكتساب المعرفة والحصول على المهارات لضمان استمرارية النمو وتقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج و ذلك بتفصيل المعنى السابق، فضلا عن إضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة والتي تعرف بأنها التنمية التي تعمل على تحقيق الإنصاف داخل الأجيال، وكذلك الإنصاف فيما بين الأجيال مما يمكن جميع الأجيال (الحاضرة و المستقبلية) من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة[1].

إذا يمكن صياغة مفهوم التنمية البشرية بأنها عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم (التعليمي و الصحي و الغذائي) لتحسين قدراتهم ومهاراتهم، بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بشكل عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستدامة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن[2].

2- منهج التنمية البشرية.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ سنة 1990 عندما أصدرت أول تقرير للتنمية البشرية. ولفهم مدخل التنمية البشرية يجب التطرق إلى مداخل التنمية الأخرى المتعلقة بها .

فمدخل الدخل ينظر للنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي دون التطرق إلى كيفية توزيعها بين طبقات المجتمع ولا للتحسن في نوعية الحياة البشرية. أما مدخل تنمية الموارد البشرية فهو يعتبر الإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج و يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم و التغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يتولد عن هذا الاستثمار.لكن مدخل التنمية البشرية يحكم

[1] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995,** OP CITE, p12 .

[2] إبراهيم مراد الدعمة، ، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

على جدوى برامج الاستثمار تلك من خلال تأثيرها على الرفع من قدرة الناس على القراءة والتعلم وعلى مستوى التغذية ومستواهم الصحي، فمدخل التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس كوسيلة فقط وإنما أيضا كغاية[1].

بالنسبة لمدخل الرفاهية فينظر للأفراد كمستفيدين من التنمية و زيادة الرفاهية و ليسوا كأفراد فاعلين في إحداثها وقد تكون هذه الزيادة نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة و التغذية.

وأما مدخل الحاجات الأساسية فهو يركز على تزويد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات فقط توسيع الاختيارات أمامها في كل المجالات [2].

والتنمية البشرية تنطوي على جانبين أساسين[3]:

- الجانب الأول يتمثل في تكوين القدرات البشرية كتحسين المستوى الصحي وزيادة المعرفة وتنمية المهارات للأفراد.
- الجانب الثاني يتمثل في انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة في تحقيق الأهداف الإنتاجية وتنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحريات و الحقوق السياسية و الاجتماعية.

ويقوم منهج التنمية البشرية على التكامل بين الجانبين، أي أن تكون التنمية للناس وبواسطة الناس ومن أجل الناس. إذا فشروط تحقيق التنمية البشرية هي :

* تكون التنمية للأفراد : أي التزام المجتمع في الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية و الجانب الاجتماعي .

* تكون التنمية بواسطة الأفراد : أي مشاركة الأفراد في تخطيط و تنفيذ استراتيجيات التنمية و اتخاذ القرارات.

* تكون التنمية من أجل الناس: أي أن تسعى التنمية لإشباع احتياجات الناس و توسيع الخيارات أمام كافة الناس دون تمييز و أن تكون التنمية قابلة للاستمرار و الاستدامة و ليس على حساب الأجيال القادمة.

يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1990 الصادر عن الأمم المتحدة أن التنمية البشرية تعني بتوسيع نطاق الاختيار أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم، والرعاية الصحية، والدخل، و العمالة[4]. وتجاوزت التنمية البشرية على الفهم الذي يصور أنه في تركيزها على التوزيع تعيق النمو وتوليد الدخل وأن إستراتيجيتها غير صالحة للدول الفقيرة وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 1992 أن[5] :

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية 2003/2002 ، ص50.

[2] نفس المرجع ، ص51.

[3] محمد عبد العزيز عجمية– إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية و تطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[4] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990,** New york, PNUD,p7

[5] مجد الدين خمش، **الدولة و التنمية في إطار العولمة** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ،2004 ص 201.

- التنمية البشرية تهتم بتكوين و تطوير القدرات الإنسانية مما يتطلب الاستثمار في الناس، كما تهتم باستخدام هذه القدرات في الإنتاج و يتطلب مساهمة الناس في النمو الاقتصادي.
- التنمية البشرية تعني التنمية للناس، كما تعني أيضا التنمية بواسطة الناس بإتباع أساليب المشاركة الديمقراطية وتكافؤ الفرص.
- تركز التنمية البشرية على الأهداف الإنسانية الأساسية منها لبقاء الإنسان وتوسيع خيارات الناس المتنوعة في مختلف مراحل التنمية.

ثالثا :التنمية البشرية المستدامة:

شهدت سنة 1987 ولادة مفهوم التنمية المستدامة كنموذج سياسي وإنمائي، والتي تعرف على أنها التنمية تي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1].

إن التنمية المستدامة ترفض السياسات التي تدعم مستويات المعيشة الحالية عبر استنفاذ القاعدة الإنتاجية والموارد الطبيعية والبيئية التي تترك للأجيال المقبلة مستقبلا مظلما. والتنمية المستدامة تتجه نحو علاج مشاكل العديد من الناس الذين يعيشون في فقر مطلق، فهي تتطلب النمو الاقتصادي بشرط أن يحتوي المبادئ الواسعة للاستدامة وعدم استغلال الآخرين وتسعى إلى تحقيق الرفاه والقضاء على الفقر من خلال التأكيد على مبدأ إعادة التوزيع مع النمو[2] .

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها(إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة و القضاء على الفقر ،من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، و العمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية)[3]

ويعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة من المفاهيم الحديثة، وقد ظهر المفهوم كرد فعل على أزمة الدولة وأزمة السوق في قيادة عملية التنمية.حيث أن الكثير من الدول النامية فشلت في الاستمرار في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و البطالة و توفير الرفاه الاجتماعي كالصحة والتعليم.وهذا ما أدى إلى ظهور أفكار الليبرالية الجديدة المتمثلة في عدم تدخل الدولة في التنمية، وتتبنى الانفتاح و التحرر الاقتصادي و إزالة الحواجز التجارية و المالية و الإدارية و تحرير حركة رؤوس الأموال[4].

---

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص51.

[2] نفس المرجع ، ص53.

[3] نفس المرجع ، ص54.

[4] نفس المرجع ، ص60.

إلا أن الليبرالية الجديدة ركزت على النمو الاقتصادي كغاية مما أدى إلى حصر الخيارات البشرية في الدخل وحده و أن عملية التوزيع ستحصل تلقائيا من خلال آليات السوق و من دون تدخل الدولة مما نتج عنه تكريس ظاهرة التفاوت بين الطبقات وتركيز الثروة بيد القلة[1].

ونتيجة لأزمات التنمية المستعصية، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP في نشاطه على الجانب البشري للتنمية من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية ابتداء من سنة1990.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى أن التنمية البشرية المستدامة هي نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل[2] .

وتؤكد التنمية البشرية المستدامة على أهمية النمو الاقتصادي ،لكنه ليس هدفا بحد ذاته بل ما هو إلا وسيلة ضرورية و غير كافية ويجب أن يعتمد على إعادة التوزيع مع النمو، بل و أن عملية التوزيع يجب أن تتغير وتصبح أقل تبديدا للموارد الطبيعية[3] .

وخلاصة القول أن التنمية البشرية المستدامة إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان، وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواءا بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء [4].

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

أولا: التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

هناك اختلاف أساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، فالتنمية الاقتصادية تتبع المبادئ الاقتصادية المعروفة، وتعتبر التخطيط الاقتصادي أحد أدوات التجسيد النهائي لتحقيق هذه المبادئ على المستوي الكلى. كما أن تحليل نسب المنافع للتكاليف هو الطريقة الرئيسية على مستوى المشاريع أو المستوي الجزئي، وحيث أن كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والايكولوجية يقع خارج نطاق "النظام الاقتصادي" الذي تغطيه هذه المبادئ.

---

[1] نفس المرجع ، ص60.

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1994,**New york, PNUD ,p4

[3] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990** ,O.P CITE ,p3

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ص69.

كذلك فان الإنسان والمؤسسات الاجتماعية لا يظهران عادة ضمن الأهداف المباشرة للتنمية الاقتصادية والتي تقتصر بشكل عام على متغيرات الإنتاج، وفي بعض الأحيان، على متغير التوزيع أيضا[1].

أما التنمية البشرية فإنها تسعى إلى إدماج ما يسمي بالخارجيات، كما تعتبر أن العناصر البشرية والمؤسسة هي غايات مباشرة فضلا عن كونها وسائل، وتعتبر أيضا، أن المبادئ والأهداف الاقتصادية، رغم صلحها بشكل عام ليست الوحيدة في هذا المجال.

إن الفرق الأساسي بين التنمية الاقتصادية والبشرية يتمثل، في أن التنمية البشرية لا تقبل افتراض التنمية الاقتصادية بأن الحد الأقصى للرفاه الاجتماعي يتحقق من خلال تحقيق الحد الأقصى للعائدات الاقتصادية، وتعتبر أن الوصول إلى الهدف يستلزم أحيانا، قرارات استثمارية لا تؤدي بالضرورة لتحقيق الحد الأقصى للنسب الاقتصادية بين المنافع والتكاليف[2].

إن عملية التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، هي التنمية التي محورها الإنسان، وهو صانعها، ويجب أن تؤول إليه خياراتها، لذا تعني التنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية، أو إنسانية، والاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر، ويترتب على ذلك:

- ضرورة الاهتمام بالبشر، بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية .
- ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات، وهذا يعني أن يكون الحكم ديمقراطيا، وهو صمام أمان نحو تحول النظم التي تتبني التنمية المستقلة إلى نظم ديكتاتورية تحرم المواطنين من حرياتهم السياسية والنقابية، وتضرب بذلك في الصميم أحد أهداف التنمية المستقلة، وهي تحرير المواطن وبناء الإنسان الفاعل، فالإنسان في مفهوم التنمية المستقلة ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، كما انه ليس مجرد وسيلة للتنمية، ولكنه بالإضافة إلى ذلك غاية التنمية وهدفها[3].

ثانيا: التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.

يتشكل دليل التنمية البشرية من مؤشرات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية، لذا يجري الحديث عن جوانب الاجتماعية وارتباطاتها بالتنمية البشرية، وهذه المؤشرات ذات أهمية خاصة في تركيب الدليل وهي ذات البعد الاجتماعي الذي يصب في خدمة الإنسان .

وقد تختلف نظرة الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين لمفهوم التنمية الاجتماعية ويمكن تقسيمها إلى [4]:

---

[1] علي حميدوش ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005** ،دكتوراه دولة تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 2006 ، ص 122.

[2] نفس المرجع ، ص 123.

[3] نفس المرجع ، ص 128.

[4] نفس المرجع ، ص161.

- **النظرة الأولى** تركز على المؤشرات المادية للرفاه الاجتماعي، والوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة الذي لا ينبغي أن ينزل عنه، باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود المحلية في تحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة.

- **النظرة الثانية:** التنمية الاجتماعية تعني بتحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

- **النظرة الثالثة** فتعرف التنمية الاجتماعية بأنها تعني بتوفير المتطلبات الاجتماعية للإنسان، من تعليم، وصحة، وسكن ملائم، والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذا الأمن والتأمين الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية ، أي توسيع مساحة الخيارات لدى الإنسان، وإتاحة المزيد من الفرص أمامه، وهذا ما ركزت عليه أغلب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد عرفت" **الأمم المتحدة** "التنمية الاجتماعية كما يلي: " التنمية الاجتماعية هي العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات ومساهمتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي."

لذا يمكن القول أن التنمية بمفهومها العام، عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية، بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءا بالانتفاع من مردودية وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل ، مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها.

وبذلك تكون التنمية الاجتماعية، وسيلة ومنهجاً، يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة، وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية)، مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية، بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده، وقيمه الحضارية. وحيث يتسع مفهوم التنمية الاجتماعية لإدراج عدة مفاهيم في إطاره، وفي مقدمة تلك المفاهيم التنمية الاقتصادية، والعمالة، والرفاهة الاجتماعية، ومفاهيم الفقر والتنمية السياسة، والعمالة المنتجة.....الخ.

ثالثا : التشغيل و التنمية البشرية.

تحتل قضية التشغيل مكانة مرموقة في منهج التنمية البشرية المستدامة، فهذا المنهج لا يهتم فقط بتنمية القدرات البشرية من خلال اكتساب المعارف والمهارات وزيادة الإنتاجية، ولكنه يعنى أيضا بتمكين البشر من استعمال هذه القدرات استعمالا مفيدا في الإنتاج، و ذلك بتشغيل قوة العمل الوطنية ومن ثم في توليد مداخيل تلبي الاحتياجات المختلفة للأفراد[1].

إن العلاقة بين العمل المنتج والتنمية البشرية علاقة متبادلة، فالعمل المنتج يعتبر كأحد المقومات الرئيسية للتنمية البشرية، والتنمية البشرية تعتبر من جهتها من المقومات الرئيسية لتوفير فرص العمل أمام الناس وتحسين إنتاجيتهم، مما يؤثر ايجابا في تقدم عملية التنمية البشرية.

والعمالة تمكن الناس اقتصاديا من منحهم قدرة شرائية فيما يتعلق بالسلع والخدمات، وتمكنهم اجتماعيا بتوفيرها دورا منتجا لهم، يعزز إحساسهم بالكرامة واحترام النفس، وقد تمكنهم سياسيا في التأثير في عملية صنع القرار في مكان العمل وخارجه[2].

ولا يمكن للتنمية البشرية أن تأخذ مجراها دون زيادة في إنتاج السلع والخدمات، ذلك أن تأمين حاجات الناس من السلع والخدمات يعتبر الركيزة الأساسية لتوسع خياراتهم، وتعزيز قدراتهم، وتحقيق رفاههم، ولما كان العمل هو أحد العناصر الرئيسية للإنتاج، فإنه بذلك يكون أحد المقومات الرئيسية للتنمية البشرية، وهو يعتبر كذلك المصدر الرئيسي لدخل الناس. وان المداخيل التي يحصل عليها الناس هي التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، من غذاء ومأوى وملبس ونقل وخدمات صحية وتعليمية، و هي إحدى الوسائل الرئيسية لتوسيع خيارات الناس، وتعزيز قدراتهم وتأمين رفاههم.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي ، العولمة و التنمية البشرية.

أولا: النمو الاقتصادي و التنمية البشرية.

لقد اختلـ ت المدارس الاقتصادية في نظرتها للنمو الاقتصادي من حيث معناه و الوسيلة الأنجع لتحقيقه، فقد كانت المدرسة الكلاسيكية ترى أن زيادة التراكم الرأسمالي (رأس المال المادي) هو سبب تحقيق النمو الاقتصادي وأن العمل الذي يبذله الإنسان في عملية الإنتاج هو مصدر الثروة، ولتحقيق زيادة في إنتاجيته وإنتاجية العناصر الأخرى التي تعتبر وسيلة فقط لا بد من ربطها بالتقدم التقني[3].

وبعد فشل هذا النموذج الذي يهتم بالعرض فقط، وبعد الركود الاقتصادي في نهاية الثلاثينيات، أصبحت وجهات النظر الاقتصادية (المدرسة الكينزية) تنادي بتدخل الدولة من خلال السياسة العامـــــــة

[1] **تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان– للعام 2003**، ص 120

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1993,** OP CITE,p34

[3] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، مرجع سبق ذكره، ص 139

لتصويب اتجاهات النمو وضبط الأداء الاقتصادي، واعتبرت أن النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين فقط معدلات الاستثمار و نسبة رأس المال المادي الناتج، وهذا ما يعني أهمية التخطيط للاستثمار وتنمية الموارد البشرية[1].

ومع تطور النظرية الاقتصادية، و الانتقادات الموجهة للمدرسة الكينزية، ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي ركزت على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في ظل المنافسة التامة وضرورة ربط أجر العنصر الإنتاجي بمستوى إنتاجيته الحدية وهو منهاج النظام الاقتصادي الدولي. والنظريات الاقتصادية السابقة لم تحقق التنمية الاقتصادية أو البشرية للدول النامية وذلك لأن التأكيد على أن هناك نموذج وحيد تتبعه كل بلدان العالم قد ثبت فشله، و أن نمو قوى الإنتاج بحد ذاتها دون الاهتمام بالجوانب الأخرى لا يلبي الأهداف الإنسانية.

والنمو الاقتصادي وحده لن يخفف من حدة الفقر، لذلك لا بد من الاهتمام بتحقيق نمو أكثر عدالة من خلال تعظيم الناتج الوطني الإجمالي، و وضع سياسات لتوزيع الإنتاج بفعالية أكبر لفائدة كل فئات المجتمع وتوجيه استثمارات للمجموعات الفقيرة و إعادة توزيع الدخل أو الاستهلاك[2]. لذلك فالنمو الاقتصادي مهم ولكن كيفية تقاسم ثماره واستخدام الدخل أهم، و العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية تحدث عن طريق أثر الناتج الوطني الإجمالي الأعلى في زيادة مستوى الإنفاق العام وفي خفض مستوى الفقر[3].

ونموذج التنمية البشرية يحاول أن يوفر الإمكانية لتحقيق نمو اقتصادي مع توفير الفرص الاقتصادية والسياسية لتمكين الناس من المشاركة في هذه الفرص و الاستفادة منها وتجديدها لتبقى قابلة للاستدامة[4]. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أنه لكي يثري النمو الاقتصادي التنمية البشرية لابد من إدارة فعالة للسياسات، ولكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار، والاهتمام المفرط بأحدهما يؤدي إلى اختلال في التوازن الإنمائي[5] . والنمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية من جهتين[6]:

1. أنه يخفض فقر الدخل لكثير من الأفراد ويزيد من ادخار الأسر ويحرر الموارد ويوجهها للاستثمار.
2. يؤدي إلى زيادة في إيرادات الحكومات التي تتوجه أغلبها للاستثمار في التنمية البشرية (الصحة، التغذية، التعليم والبنية التحتية).

---

[1] نفس المرجع ،ص 140.

[2] نفس المرجع ،ص ص: 140-141.

[3] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1994**- OP CITE, P 17

[4] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995**- OP CITE , P 12

[5] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990**- OP CITE, P 61

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003**، نيويورك 2003 ، ص67 .

إذن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية و لكنه شرط غير كاف، إذ أن أحد أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية إتاحة موارد تمكن الناس من حياة كريمة و الذي يرتبط بالتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي أي التوزيع العادل للدخل و الثروة.

إن بعض التجارب التنموية قد أوضحت عدم وجود علاقة ايجابية قوية بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية في الأجل القصير.

ثانيا: النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية البشرية للألفية.

إن النمو الاقتصادي ضروري للوفاء بالأهداف التنموية للألفية. والتنمية البشرية تنطوي على ما هو أكثر من أهداف التنمية للألفية التي تم الإعلان عنها سنة 2000، لكن التقدم نحو هذه الأهداف يعكس صورة التقدم نحو التنمية البشرية لأن هذه الأهداف تمثل مجموعة من أهداف التنمية البشرية هي الأشمل والأكثر تفصيلا مما تم تبنيها في أي وقت مضى، فهي تجسد المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية بأبعادها الكثيرة بما فيها الدخل، التعليم، الصحة و التقدم في مكافحة الأمراض المعدية والمنافذ إلى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والمساواة بين الجنسين، وتوفر أهداف التنمية للألفية معايير ملموسة لقياس التقدم في ثمانية مجالات، حددت سنة 2015 موعدا لتحقيق معظمها[1]:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتخفيض إلى النصف نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم والذين يعانون من سوء التغذية والجوع.

2- تحقيق شمولية و تعميم التعليم الابتدائي للجميع.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة ، و إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

4- تخفيض نسبة وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بين عام 1990 و2015.

5- تحسين صحة الأمومة و تخفيض معدل الوفيات أثناء الحمل بمقدار ثلاث أرباع بين 1990 و2015.

6- مكافحة الأمراض المعدية الخطيرة خاصة الإيدز والملاريا .

7- ضمان الاستقرار البيئي وتخفيض نسبة المحرومين من مياه الشرب والصرف الصحي.

8- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وإصلاح أنظمة المعونات والتجارة الدولية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، نيويورك 2005، ص39

المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية.

ان مختلف مقاربات القياس وشبكات مؤشرات جودة الحياة والتنمية البشرية شكلت دائما، عبر مختلف أرجاء المعمورة، موضوعا للنقاشات والآراء المتضاربة. وهذا النقاش يظل إما بصفة دائمة أو دورية مفتوحا على الصعيد العالمي وعلى صعيد كل بلد على حدى، عاكسا بذلك الرهانات الكبيرة خاصة في الحقول السياسية والاقتصادية.

لا يخضع قياس التنمية البشرية حصريا للمنطق العلمي الصرف حتى ولو اعتمد على التقنيات، وطرق التقدير الأكثر تقدما. وعلى صعيد آخر، فان مفهوم التنمية البشرية تصور مركب لا يمكن اختزاله في جملة من العوامل الحسابية والرياضية، دون أن يفقد معناه ومحتواه. كما أن هناك مجموعة من المفاهيم الهامة كمفهوم الحقوق والحريات الأساسية أو مفهوم تنمية قدرات الأفراد يصعب قياسها بالاعتماد على معايير أو مؤشرات دقيقة وذات مصداقية كمؤشر التنمية البشرية.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول بشيئ من التفصيل التطرق إلى كيفية قياس التنمية البشرية بالتطرق إلى مختلف مؤشراتها مع الإشارة إلى المؤشر الجديد.

المطلب الأول: مؤشرات دليل التنمية البشرية.

أولا :قياس التنمية البشرية و دلالة مؤشراتها.

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب، وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية. للتغلب على القصور في هذا المؤشر، قامت الأمم المتحدة بإعداد مجموعة من المؤشرات المكملة، في مختلف تقارير التنمية البشرية والتي تساهم في توسيع إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين والتطور المحقق وكذا الآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة، و يعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفردية والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية البشرية الكلي[1].

---

1 يوسف قريشي و إلياس بن ساسي ، **مؤشرات التنمية البشرية المفهوم،الأساسيات ، الحساب** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004، ص 05.

ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية باعتبارها تعني بأكثر من الاستثمار في البشر، حيث أضافت أبعادا مثل الانتفاع بنتائج هذا الاستثمار والتمتع بأوقات الفراغ وممارسة النشاط السياسي والثقافي في ظل الحرية، كان لابد من اعتماد مؤشرات إضافية لقياس التقدم أو الحرمان في الوصول إلى هذه الأهداف، و هكذا فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مؤشرات للدلالة على حالة التنمية البشرية في العالم وهي: الدخل، التعليم و الصحة[1] .

وقد تم تركيب من هذه المؤشرات دليلا سمي بدليل التنمية البشرية (Indice du Developement Humain) يبين المدى الذي وصل إليه كل بلد على هذا الدليل الذي تقع قيمته بين الصفر والواحد صحيح، بحيث يعطي دلالة عما حققه البلد من تنمية بشرية و مقارنتها مع باقي بلدان العالم[2].

وقد تم اشتقاق عدة أدلة من هذا الدليل حيث تم اعتماد أدلة لقياس التقدم في تحقيق التنمية البشرية، و أدلة أخرى لقياس الحرمان في مجال التنمية البشرية أيضا[3].

ثانيا: دليل التنمية البشرية IDH

1- مفهوم و دلالة دليل التنمية البشرية IDH:

أ- المفهوم.

تم اعتماد دليل التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وهو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1، حيث يشتمل هذا الدليل على ثلاثة مؤشرات متمثلة في العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر للصحة، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشر للتعليم، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة كمؤشر للدخل.

ب- دلالة مؤشر التنمية البشرية:

تتراوح قيمة المؤشر بين القيمتين 0 و 1 حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية.

---

1 إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2 نفس المرجع ، ص 21

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،**تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، نيويورك 1997، ص4

والجدول التالي يوضح دلالة مؤشر التنمية البشرية [1]:

جدول رقم (1-1) : دلالة مؤشر التنمية البشرية

مستوى و أسلوب التنمية البشرية	التصنيف	الخصائص
أ– تنمية بشرية مرتفعة جدا الـدول ذات الاقتـصاد الرأسمـالي الـصناعي القديم	**3**	IDH > 0,90 الناتج المحلي الخام للفرد مرتفع جدا–مستوى حضري مرتفع – نمو ديموغرافي منخفض
ب– تنمية بشرية مرتفعة الدول الرأسمالية المصدرة للنفط	**8**	0,70 < IDH < 0,90 النـاتج المحلـي الخـام للفـرد مرتفـع –مـستوى حـضري مرتفـع – مستوى تعليمي منخفض
الدول ذات النظام الاجتماعي لوسط أوروبا و الدول الأورو متوسطية و أمريكا الجنوبية	**1**	النـاتج المحلـي الخـام للفـرد متوسـط–مـستوى حـضري مرتفـع – الأمل في الحياة مرتفع
النموذج الاجتماعي السوفيتي	**4**	النـاتج المحلـي الخـام للفـرد مـنخفض، الأمـل في الحيـاة متوسـط، مستوى تعليمي مرتفع، نمو ديموغرافي منخفض
ج– تنمية بشرية متوسطة النموذج الريفي الأسيوي	5	0,50 < IDH < 0,70 الناتج المحلي الخام للفرد منخفض–مستوى حضري منخفض، مستوى تعليمي مرتفع،نمو ديموغرافي مرتفع،أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي–كثافة سكانية مرتفعة
النمـوذج الحـضري لـدول أمريكـا الجنوبيـة والدول العربية و الإسلامية	2	الناتج المحلي الخام للفرد متوسط–مستوى حضري مرتفع– نمو ديموغرافي متوسط–كثافة سكانية منخفضة
د– تنمية بشرية منخفضة الدول الأفريقية الاستوائية	6	IDH < 0,50 النـاتج المحلـي الخـام للفـرد مـنخفض– الأمـل في الحيـاة مـنخفض مـستوى حـضري منخفض،مـستوى تعليمـي منخفض،نمـو ديموغرافي مرتفع جدا
الدول الأفريقية الساحلية	7	النـاتج المحلـي الخـام للفـرد مـنخفض– الأمـل في الحيـاة مـنخفض جدا– مستوى حضري منخفض – مستوى تعليمي منخفض جدا– نمو ديموغرافي مرتفع جدا– كثافة سكانية منخفضة
البنغلاداش	**9**	النـاتج المحلـي الخـام للفـرد مـنخفض جـدا– نمـو ديمـوغرافي مرتفـع جدا – سيطرة القطاع الفلاحي

المصدر: Claude Grasland, Le Monde dans tous ses Etats,Université de Paris VII 2000;www.univ-Paris7.fr

[1] يوسف قريشي و إلياس بن ساسي ، **مؤشرات التنمية البشرية المفهوم،الأساسيات ، الحساب** ، مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول أعلاه، نستنتج أن مستوى التنمية البشرية غير مرتبط بقوة الاقتصاد بقدر ما هو مرتبط بالتوجهات السياسية للدولة وكذا الخصائص الهيكلية المتعلقة بالطبيعة الاقتصادية و الديموغرافية.

2- مكونات دليل التنمية البشرية IDH

أ- العمر المتوقع عند الولادة:

تم اعتماده كمؤشر للصحة لأن الحياة الطويلة قيمة في حد ذاتها، وان الفوائد والمزايا المختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد. ويتم حساب دليل توقع الحياة مع الخدمات لكل بلد كقيمة تقع ما بين الصفر والواحد.

ب- نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة :

هو المؤشر المختار للتعبير عن اكتساب المعرفة، لأن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة التي يعبر عنها هذا المؤشر تعتبر الخطوة الأولى في طريق التعليم وتحصيل المعرفة، وقد تعدلت طريقة إدراج التعليم في المؤشر فيما بعد حيث أضيف متوسط عدد سنوات التمدرس، ثم حل محله نسبة القيد في التعليم بمراحله المختلفة، إلى معدل القراءة والكتابة بين البالغين مع ترجيح الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي. ويتم حساب دليل معدل القراءة والكتابة مع الحرمان كقيمة تقع بين الصفر والواحد .

جـ- متوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل:

وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدى توفر الموارد اللازمة للفرد لتحقيق مستوى كريم للمعيشة، ولكن الطريقة التقليدية في حساب متوسط الدخل الفردي الحقيقي تستبعد السلع والخدمات التي لا تدخل في نطاق التبادل، كما أن المشكلات المرتبطة باختلاف أسعار الصرف والرسوم الجمركية والضرائب تجعل من الصعب أن يعبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي عن الفروق بين الدول المختلفة في القدرة الشرائية، ولذا جرى تعديل متوسط الدخل الفردي الحقيقي المحسوب بالطريقة التقليدية ليكون أدق في التعبير عن اختلافات القدرة الشرائية، بين الدول وذلك باستخدام التقديرات المعدلة للناتج المحلي الإجمالي لمقارنة الأسعار.

3- حساب دليل التنمية البشرية IDH:

خلال التقارير المتعاقبة للتنمية البشرية، تم إدخال بعض التعديلات على الدليل، ووسعت بعض المفاهيم المطروحة فيه، حيث تم إضافة مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة، وفي دليل 1992 استحدثت تعديلات أخرى لتفصيل دليل التنمية البشرية وفقا لمجموعات السكان (الذكور و الإناث أو فئات الدخل أو المناطق)، وتغيرت طريقة احتساب مؤشر الدخل ، فبالنسبة لحساب الدخل فهو أكثر تعقيدا، لأنه تعبير عن جميع

أبعاد التنمية البشرية التي لا تدخل في حياة مديدة و صحية و في المعرفة أي هو تعبير عن مستوى معيشة لائق وأن تحقيق مستوى محترم من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود.

ولذلك فإن حساب الدخل خضع إلى معالجة رياضية تعرف بـ صيغة (أتكنستون) و تقوم على أساس تقدير المنفعة الحدية لكل دولار إضافي في الدخل، وبالتالي يخضع الدخل الذي يزيد عن حد العتبة (متوسط الدخل العالمي) إلى عملية خصم متصاعدة للوصول إلى مستوى من الدخل يستخدم في المقارنة ، وفقا لمعادلة أتكنسون (Atkinson 1983) لاستغلال الدخل حسب الصيغة التالية[1]:

$$W(Y) = Y^* + 2(Y^*)^{\frac{1}{2}} + 3(Y)^{\frac{1}{3}} + 4(Y - 3Y^*)^{\frac{1}{4}} \ldots\ldots\ldots \textbf{(1-1)}$$

حيث ***Y*** هي العتبة الدنيا للفقر المعتمدة وهي معادلة مستندة على **معادلة "أتكنسون"** في توزيع الدخل:

$$W(y) = \frac{1}{1-£}.y^{1-£} \ldots\ldots\ldots \textbf{(2-1)}$$

حيث w(y) هو استغلال الدخل أو الرفاه الناتج عن الدخل و ε هي مرونة الاستغلال الهامشي للدخل.

واعتمدت تقارير التنمية البشرية المؤشرات نفسها في بناء الدليل مع تعويض متوسط سنوات الدراسة بنسب القيد الإجمالية في المراحل التعليمية الثلاث الأساسي و الثانوي و التعليم العالي وتم اعتماد طريقة جديدة لحساب قيمة مؤشر الدخل بدلا من معادلة أتكنسون السابقة بالصيغة التالية:

$$W(Y) = \frac{\log y - \log y\min}{\log y\max - \log y\min} \ldots\ldots\ldots \textbf{(3-1)}$$

حيث w(y) تعبر عن مؤشر الدخل المستخدم في الدليل منذ تقرير 1999، y هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية للدولار.

وتكون طريقة بناء الدليل على النحو التالي[2]:

أولا: تم تحديد قيمة دنيا و قيمة قصوى ثابتتين لكل مؤشر من المؤشرات و تسمى معالم أهداف:

الجدول(1-2): معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة	25 عاما	85 عاما
معرفة القراءة و الكتابة عند البالغين	%0	%100
نسبة القيد الاجمالية في التعليم	%0	%100
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	100 دولار	40 000 دولار

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع**، مرجع سبق ذكره ،ص 23

2برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، مرجع سبق ذكره ، ص341

ثانيا: يتم حساب قيمة الدليل لكل مؤشر منفردا من خلال المعادلة التالية:

دليل البعد = القيمة الفعلية– القيمة الدنيا / القيمة القصوى–القيمة الدنيا .....(1-4)

1– يحسب قيمة مؤشر الصحة من خلال استخدام قيمة العمر المتوقع عند الولادة لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغذية الكافية و الصحة الجيدة و الحياة الطويلة.

2– يقيس مؤشر التعليم الانجاز النسبي لبلد ما في معدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة و إجمالي نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية و الثانوية و العالية ، يحسب أولا دليل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة بإعطائه ثلثي الأهمية ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس و إعطائه ثلث الأهمية[1] .

3– يحسب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، يستعمل الدخل كبديل عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المندرجة في إطار الحياة المديدة و الصحية وإطار المعرفة. يعدل الدخل لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود.و بناءا عليه يستعمل لوغاريتم الدخل[2].

4– بعد حساب أدلة الأبعاد ، يحدد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر ، إذ هو معدل بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة أي:

دليل التنمية البشرية=3/1 دليل العمر المتوقع +3/1 دليل التعليم+ 3/1 دليل الناتج المحلي الاجمالي..(1-5)

ثالثا: مبررات اختيار مؤشرات دليل التنمية البشرية

من أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية نذكر مايلي[3]:

- مقارنة أداء الدول في مجال التنمية البشرية و إبراز التقصير فيما يخص الخدمات الاجتماعية الضرورية.
- توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات و وضع استراتيجيات محددة للتنمية البشرية.
- إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية و الحضرية و بين الفئات الاجتماعية.
- تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول الفقيرة.
- يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة.

إن دليل التنمية البشرية المعتمد من طرف التقارير المختلفة للأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي لا يقدم سوى صورة موجزة لحالة التنمية البشرية في مجالات مختارة فقط، فهو بذلك ليس مقياسا شاملا

[1] نفس المرجع ، ص341

[2] نفس المرجع ، ص341

[3] محمد عبد العزيز عجمية و ايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية و تطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص198

ولكي يعطي صورة كاملة للتنمية البشرية في أي بلد لا بد أن يستكمل بمؤشرات أخرى مهمة.

إن المؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية و المكونة لدليل التنمية البشرية تعكس الحد الأدنى الذي لابد أن توفره للمواطنين و تهدف إلى تحديد القدرات الأساسية التي يجب أن تتوافر لدى الناس لكي يساهموا في تطوير مجتمعهم ، و جاء التركيز على هذه المؤشرات لعدم توفر الإحصاءات القابلة للمقارنة خاصة لدى الدول النامية[1].

- **مؤشر الدخل:**

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تطوير القدرات الإنسانية بالاستثمار في الناس، واستخدام هذه القدرات في الإنتاج الذي يتطلب مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الإجمالي و التشغيل، فالتنمية البشرية يجب ن تهتم بالنمو الاقتصادي[2] .

وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب القيمة الشرائية للدولار ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي [3]. وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل كافية لمستوى معيشة معقول و هذه العتبة هي المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية[4].

- **مؤشر التعليم:**

يعتبر التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية في مجتمع ما، وقد تم اختيار مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة الذي يعتبر الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة إلى جانب مؤشر نسبة المسجلين في المراحل الدراسية الأساسية و الثانوية و التعليم العالي لقياس جودة التعليم.

- **مؤشر الصحة:**

تم اختيار العمر المرتقب عند الولادة كمؤشر للصحة لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغذية الكافية والصحة الجيدة والحياة الطويلة والتي لا تتوفر بشأنها المعلومات الشاملة لقياسها.

المطلب الثاني: أدلة أخرى مكملة لقياس التنمية البشرية.

ولقد تفرع دليل التنمية البشرية إلى أدلة أخرى، نتطرق فيما يلي إلى ما جاء في تعريف أهمها:

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** مرجع سبق ذكره ،ص 34

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1992,** New york, 1992 ,p2

[3] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990**- - OP cité , P 23

[4] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995**- - OP cité , P 18

أولا- دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ISDH.

من خلال حساب هذا الدليل للتنمية البشرية لكلا الجنسين يظهر التفاوت الحاصل بين الجنسين سواءا في العمر المتوقع عند الولادة أو التفرقة في الدخل، حيث يتم حسابه بنفس الطريقة التي يحسب بها دليل التنمية البشرية ومن ثم يتم إيجاد نسبة دليل الإناث إلى دليل الذكور، بعدها يضرب دليل التنمية البشرية مع دليل التنمية البشرية لنسبة الإناث إلى الذكور.[1] وينعكس التفاوت في عدم المساواة بين الجنسين في الفرق بين دليل التنمية البشرية الشامل ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس[2]. ويتضح من تقديرات هذا الدليل أن هناك تفاوتات واسعة فيما يخص مستويات التشغيل و الأجور حيث تحصل المرأة على نصيب منخفض نسبيا من دخل الرجل[3].

ثانيا- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس(تمكين المرأة) IPF:

ويهدف إلى قياس التمكين المتاح للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث يحسب عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية[4]:

- ❖ السلطة في المشاركة وصنع القرار السياسيين وتقاس بالحصص المئوية للنساء والرجال في المقاعد البرلمانية. ونحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني والتي تقيس التمكين النسبي للإناث في مجال مشاركتهن السياسية وتحسب باستعمال حصص الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية في المقاعد البرلمانية وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية المتكافئة=[الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)]+[الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)]..(1-6)

ثم يحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي بقسمة النسبة المئوية المتكافئة على 50.

- ❖ السلطة في المشاركة وصنع القرار الاقتصاديين وتقاس بمؤشرين الحصص المئوية للنساء والرجال في مناصب المشرعين والمسؤولين الرفيعي المستوى و المديرين و الحصص المئوية للنساء والرجال في المناصب التقنية والمهنية .ونحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء و الرجال في مناصب المشرعين والمسؤولين الرفيعي المستوى و المديرين و كذلك النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء و الرجال في المناصب المهنية و التقنية وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية المتكافئة=[الحصة السكانية للاناث(دليل الاناث)] +[الحصة السكانية للذكور(دليل الذكور)]...(1-7)

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** . مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1992**- - OP cité , P 93

[3] Idem , P 23

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، مرجع سبق ذكره ، ص345.

ثم يحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء و الرجال في مناصب المشرعين و المسؤولين الرفيعي المستوى و المديرين بقسمة النسبة المئوية المتكافئة على 50.

وبنفس الطريقة يحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء و الرجال في المناصب المهنية و التقنية. وأخيرا يحسب معدل الدليلين فنحصل على دليل النسبة المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

- ❖ السلطة على الموارد الاقتصادية و تقاس بالدخل المكتسب المقدر للرجال و النساء (معادل للقوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ، يقدر أولا دليل الدخل (معادل للقوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للرجال و النساء كما في حالة دليل التنمية البشرية ثم نحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل كما يلي:

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل=[الحصة السكانية للاناث (دليل الدخل للاناث)] +[الحصة السكانية للذكور (دليل الدخل للذكور)].....(1-8)

- ❖ في المرحلة الأخيرة نحسب مقياس تمكين الجنوسة: بعد حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للأبعاد الثلاثة لقياس تمكين الجنوسة ،يحسب قياس تمكين الجنوسة مباشرة إنه معدل بسيط للدلائل الثلاثة للنسب المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي.

ثالثا– دليل الفقر البشري:

بينما يقيس دليل التنمية البشرية معدل الإنجازات، يتم من خلال دليل الفقر البشري الحكم على التنمية البشرية من منظور الحرمان للفقراء، وينقسم هذا الدليل إلى قسمين:

- دليل الفقر البشري 1
- دليل الفقر البشري 2

أ –دليل الفقر البشري في البلدان النامية(دليل الفقر البشري 1):

يقيس هذا الدليل الفقر من منظور التنمية البشرية و الذي يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مقبولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان و هي قصر العمر المتوقع ، وعدم توفر التعليم الأساسي ، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة[1].

والأبعاد المستخدمة في هذا الدليل [2] هي:

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997)، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، مرجع سبق ذكره ، ص4.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، مرجع سبق ذكره ، ص342.

1. مواجهة خطر الموت في سن مبكرة و تقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين.
2. الابتعاد عن عالم القراءة والاتصالات وتقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
3. الافتقار إلى فرص مستدامة للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لمستوى معيشي لائق و يقاس بمؤشر مركب من ثلاثة متغيرات هي:

– النسبة المئوية للسكان الذين ليس لهم فرصة مستدامة للحصول على المياه المأمونة

– النسبة المئوية للسكان الذين ليس لهم فرصة للحصول على الخدمات الصحية

– النسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، والذين يعانون من سوء التغذية.

ويحسب هذا البعد كما يلي:

معدل الحرمان من مستوى معيشي لائق=3/1 (النسبة المئوية للسكان المحرومين من مياه مأمونة)+ 3/1 (النسبة المئوية للمحرومين من الخدمات الصحية)+3/1 (النسبة المئوية للأولاد ناقصي الوزن)..(1–9)

- وفي الأخير يحسب دليل الفقر البشري1 (HPI-1) بالمعادلة التالية[1]:

$$HPI\text{-}1=[1/3\ (\ P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha})]^{1/\alpha} \ldots\ldots\ldots(10\text{-}1)$$

حيث: $\alpha = 3$

P1= النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم عند الولادة العيش حتى سن الأربعين،

P2= بمعدل الأمية لدى البالغين،

P3= معدل الحرمان من مستوى معيشي لائق.

ب – **دليل الفقر البشري في البلدان الصناعية (دليل الفقر البشري 2)**:

تم استخدام هذا الدليل لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1998 من أجل الدول الصناعية نظرا لتباين الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية و الدول الصناعية و توفر البيانات في هذه الأخيرة.

و الأبعاد المستخدمة في هذا الدليل [2] هي:

- النسبة المئوية للأفراد الذين يتوقع لهم عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين.

[1] نفس المرجع ، ص342.

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، مرجع سبق ذكره ،ص 31

- الاستبعاد عن عالم القراءة والاتصالات و تقاس بالنسبة المئوية للبالغين (بين 16 و 65 عاما) المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة و الكتابة.
- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50% من متوسط الدخل الموجه للإنفاق).
- الاستبعاد الاجتماعي و يقاس بنسبة البطالة الطويلة الأمد (12 شهرا أو أكثر)

و يحسب دليل الفقر البشري2 (HPI-2) بالمعادلة التالية[1]:

$$HPI\text{-}2=[1/4\ (P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha})]^{1/\alpha} \quad \ldots\ldots(11\text{-}1)$$

حيث: $\alpha = 3$

P1= النسبة المئوية للأفراد الذين يتوقع لهم عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين.

P2= النسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة و الكتابة.

P3= النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر.

P4= معدل البطالة الطويلة الأمد (12 شهرا أو أكثر)

رابعا – دليل الانجاز التقني:

تم احتساب هذا المؤشر لقياس انتشار التكنولوجيا في بلدان العالم و أثرها في بناء المهارات البشرية ويتكون هذا المؤشر من[2] :

- براءات الاختراع المسجلة لكل شخص و الرسوم المحصلة من الاختراعات التكنولوجية.
- مستخدمي الانترنت و نسبة تصدير التكنولوجيات الحديثة و المتوسطة من مجموع الصادرات.
- مستخدمي الهاتف و متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية لكل فرد.
- عدد سنوات الدراسة و نسبة المسجلين في تخصصات العلوم و الرياضيات و الهندسة.

خامسا– مقياس التنمية الإنسانية العربية :

بالموازاة مع إصدار الأمم المتحدة لتقريرها السنوي حول التنمية البشرية، تم إصدار عدد من التقارير الإقليمية والوطنية التي تدرس حالة التنمية البشرية في هذه الدول وفق خصوصية كل دولة. وفي هذا الصدد تم إصدار أول تقرير للتنمية البشرية في الوطن العربي أطلق عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، مرجع سبق ذكره ، ص342

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع**، مرجع سبق ذكره ، ص 32

المؤشرات الأساسية المستخدمة تعبر عن هموم التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، وهي:[1]

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس للصحة في مجملها.
- التحصيل العلمي و هو نفس المؤشر المعبر عليه في حساب مقياس التنمية البشرية .
- مؤشر الحرية، للتعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية و السياسية ليعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية.
- مؤشر تمكين النوع، حيث يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و يعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.
- الاتصال بشبكة الانترنت ، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية.
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، الذي يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة.

من الملاحظ على تقرير التنمية الإنسانية العربية عدم إدراجه لمؤشر الدخل الذي يوفر للفرد المستوى المعيشي المناسب لإطلاق القدرات الإنسانية، و في المقابل تم استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل التعليمي والاتصال بشبكة الإنترنت) لأهمية اكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية و تعبيرا عن نقص التعليم (المعرفة) في المنطقة العربية.و تعتبر الصحة و اكتساب المعرفة القدرتين الإنسانيتين الأساسيتين و تشكلان النواة الصلبة للتنمية الإنسانية[2].

إن متغيرات العمر المتوقع عند الميلاد ، التحصيل التعليمي ، درجة الحرية، و مقياس تمكين النوع ترتبط ارتباطا موجبا بمقياس التنمية البشرية وببعضها، أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تعكس الأضرار بالبيئة فهي ترتبط ارتباطا سلبيا بكل المؤشرات الأخرى.

وقد كان استبعاد الدخل مقصودا للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل في البلدان العربية من ناحية إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر التنمية الإنسانية، حيث يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساس لتمكين البشر ولهذا فإن استبعاد الدخل من مقياس التنمية الإنسانية يمثل فرقا جوهريا مع مقياس التنمية البشرية [3].

ومن المتوقع أن استخدام المؤشرات المقترحة سيعاقب البلدان العربية مقارنة بمقياس التنمية البشرية المعتاد، وأن بلدانا أخرى ستعاقب نتيجة لاستخدام هذه المؤشرات الستة ومن بينها دول تتربع على قمـــــة

---

[1] نادر فرجاني، **نحو قياس أفضل للتنمية الانسانية** ،تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002-الاطار 1-6، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] نفس المرجع، ص 18

مقياس التنمية البشرية المعتاد، نتيجة لمساهمتها المرتفعة في الاحتباس الحراري نتيجة لارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها مفسدا لبيئة الكوكب كله[1].

الأدلة السابقة الذكر تم اعتمادها لقياس التنمية البشرية بين دول العالم المختلفة، و في حال بناء دليل خاص ببلد ما يتم استخدام بيانات مكونات الدليل لكل فئة أو منطقة داخل البلد حيث يتم اعتبار كل فئة أو منطقة كبلد مستقل و كذا يمكن المقارنة بين فئات المجتمع الواحد وبين المناطق لإبراز التفاوت في التقدم والحرمان البشريين. في الوقت الذي يركز دليل التنمية البشرية على التقدم المحرز في بلد ما ككل، فإن دليل الحرمان البشري يركز على حالة معظم الفئات المحرومة في أي بلد[2].

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمؤشرات التنمية البشرية.

اولا: انتقادات مفهوم التنمية البشرية.

يرى البعض أن المفهوم من اختيار المؤسسات الدولية وهو لا يلبي خصوصيات الدول النامية، و أن هذه المفاهيم و النظريات قائمة على الأوضاع الموجودة في الدول المتقدمة و لا تناسب الى حد كبير في تحليل أوضاع ل النامية لاختلاف أنماطها و محدداتها و بالتالي عدم قدرتها على رسم السياسات التي تلائمها لمعالجة تخلفها كما أنها لا تبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة و النامية[3].

والحقيقة الواجب تأكيدها هي أن التنمية عموما، والتنمية البشرية خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من العمل الفكري القادر على توصيفها وايجاد الحلول لها، وذلك لفشل الدول النامية من تجاوزها. وأن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتخلفة والنامية أكبر وأعمق أن يتم تحديدها وقياسها من خلال متغيرات سطحية بحجة عدم تعقيد الصورة. وقضايا التنمية البشرية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهد ولابد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات و مراعاة لخصوصياتها[4].

ثانيا:انتقادات مؤشرات التنمية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية أغنى و أعمق من أن نستطيع قياسه بمؤشرات بسيطة تعرضت إلى كثير من الانتقادات أولها أن هذا الدليل لا يرق إلى الشمولية وتكامل مفهوم التنمية البشرية المستدامة فهو لا يعبر عن الجانب النوعي للتنمية وخاصة نوعية التعليم ونوعية العمر المعاش، كما أنه لا يعبر عن مدى التقدم في

---

[1] نفس المرجع ، ص 19

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** مرجع سبق ذكره ، ص 33

[3] نفس المرجع، ص ص 38-39

[4] نفس المرجع ،ص 40

الجوانب الأخرى لخيارات البشر كالديمقراطية وحقوق الإنسان، و الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق والتعامل الرشيد مع البيئة .

ولا يزال هناك تباين واضح في مسألة تحديد أبعاد التنمية البشرية، و العناصر المكونة لها. والبعض يعترض على ادخال مكونات الدليل معا في مؤشر مركب واحد نظرا لترابطها الشديد مما يعني أن حذف واحد أو أكثر لا يؤثر كثيرا على قيمة الدليل و أن المؤشرات ماعدا مؤشر الدخل طويلة الأمد. ويرى البعض أنها تهمل جانب جوهري لتنمية الموارد البشرية وهو ظاهرة البطالة وفئات من المهاجرين. من الجانب القياسي يؤكد البعض أن القيم المتوسطة عادة ماتكون مخادعة بسبب الفوارق الشاسعة في توزيع الدخل و الثروات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وأن التقييم يفترض أن يكون للتغيرات النسبية وليس للقيم المطلقة. و البعض يرى أن نماذج البيانات المقطعية لا تكشف العلاقة السببية بين المتغيرات وتعاني من مشاكل مختلفة[1].

وقد سعى معدو تقارير التنمية البشرية إلى تطوير قياس التنمية البشرية من خلال إضافة عدد كبير من المؤشرات التفصيلية عن التعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة والمرأة والطفل والعمالة والبطالة وتوزيع الثروة والدخل والفقر وغيرها ، و تم استحداث عدد من الأدلة التكميلية التي تركز على بيان التفاوتات بين فئات المجتمع الرئيسية أو الحرمان على صعيد التنمية البشرية، حيث جرى تطوير دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس أيضا ودليل الفقر البشري.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطائفة من الأدلة والمقاييس والمؤشرات كانت عرضة للمراجعة والتعديل طوال الفترة منذ عام 1990 عندما صدر أول تقرير عالمي للتنمية البشرية حتى الآن، كما أن هناك عدد من الأدلة والمؤشرات التي استخدمت ثم جرى العدول عنها في وقت لاحق، وإلى أن توافر طائفة متنوعة من الأدلة لمقاييس والمؤشرات على ما قد يكون بها من قصور هو أمر مهم للتمكين من رصد ومتابعة التقدم في مجال التنمية البشرية على المستويين الوطني و الدولي، وكذلك لمتابعة مدى التقدم في سد الفجوات في التنمية البشرية فيما بين فئات السكان، وفيما بين أقاليم الدولة [2].

وعلى كل حال يبقى مؤشر التنمية البشرية بشكله البسيط أكثر شمولا في قياس نوعية الحياة من أي مؤشر احصائي أخر حتى الآن ، كما لابد أن ثمة فرق بين التنمية البشرية والطرق الاحصائية لقياسه. ومازالت هناك الكثير منم النقائص في مؤشرات التنمية البشرية، ولكن العمل جار باستمرار على تطوير هذه المقاييس، ولذلك نجد تقارير التنمية البشرية تحدث التعديلات بين الفينة والأخرى على طرق قيـــــــاس

[1] نفس المرجع ،ص 42-43

[2] علي حميدوش ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005** ، مرجع سبق ذكره ،ص 105

مؤشر التنمية البشرية نفسه وعلى ابتكار مقاييس أخرى تتجاوز ما يهمله مؤشر التنمية البشرية. لكن النقد الأهم لمقياس التنمية البشرية قد يكون الطريقة التي جمعت فيها عناصره مع بعضها والتي يعتبرها البعض عشوائية نوعا ما لأنها لم تشتق رياضيا من النظرية الاقتصادية التقليدية كما يحدث عادة بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية المستخدمة عامة، ولكن هذا لايعني أن مؤشر التنمية البشرية لايشق طريقه بقوة باتجاه ايجاد منهجية صارمة يقوم عليها[1].

إن السبب الأساسي لحساب مؤشر التنمية البشرية ليس قياس التنمية البشرية في كل بلد من البلدان لمعرفة مقدار ما أنجزه فيها فحسب ، بل ترتيب قيم مؤشرات التنمية البشرية للبلدان المختلفة بشكل تنازلي لتصنيف البلدان من حيث نوعية الحياة فيها حسب مؤشر التنمية البشرية، ومقارنة ذلك بتصنيفها من حيث معدل الدخل الفردي. ويلاحظ في هذا المضمار وجود علاقة موجبة بين معدل الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، ولكن هذه العلاقة بعيدة أن تكون علاقة كاملة أو آلية. فالدول التي تنال أعلى العلامات في مؤشر التنمية البشرية ليست نفسها الدول التي يتمتع مواطنوها بأعلى مستويات للدخل الفردي.

ونستعرض فيما يلي الانتقادات الموجهة لكل مؤشر:

أ- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

لتحقيق تقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي، و الذي يؤدي إلى رفع دخل الفرد و انتاجيته، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة حدوث تنمية بشرية حقيقية.و بدون توزيع عادل و سياسة ملائمة قد يفشل النمو الاقتصادي في التحول إلى تحسينات في حياة البشر وتوسيع دائرة خياراته[2]. ويعتبر البعض أن مؤشر الدخل لا ينبغي أن يكون ضمن الدليل لأنه وسيلة و ليس غاية.

وقد أشارت بعض الدراسات الكمية إلى أن الدخل المتوسط للفرد لا يوفر مقياسا بديلا كافيا للتعبير عن مدى اشباع الحاجات الأساسية، ومن سلبياته أنه يخفي عدم المساواة و يخفي كذلك التناقض بين الغني و الفقير ولا يهتم بمشكلات الموارد البشرية[3]. كما أن الدخل يفسر نسبة كبيرة من التغير في المؤشر وقد ركزت معالجة هذا الأمر في الحد من سيطرة الدخل على مؤشر التنمية البشرية باستخدام تعادل القوة الشرائية، وكذا باستقطاع أجزاء من الدخول المرتفعة فوق مستوى (عتبة) معين .

---

[1] بن عيشي بشير ، **واقع التنمية البشرية في العالم العربي ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية** ، جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004، ص 10.

[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1994**- - OP cité , P 15.

[3] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** مرجع سبق ذكره ،ص46.

ب– مؤشر التعليم:

رغم الأهمية الكبيرة التي يكتسيها التعليم، فإن استخدام معدل محو الأمية في بناء الدليل ليس مرضيا من الناحية العملية لعدم وجود تعريف موحد للأمية، فضلا عن ذلك فإن إعطائه وزن مرجح قدره ثلثان مقابل ثلث لنسبة القيد الإجمالية في المراحل التعليمية أمر مبالغ فيه ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن نسبة القيد الإجمالية لا تعبر تعبيرا صادقا عن محتوى التعليم أو مستواه في ظل التغيير التكنولوجي المتسارع والذي لا تستفيد منه الدول النامية في إعداد البرامج التعليمية[1].

ج– مؤشر الصحة:

لقد تعرض هذا المؤشر لبعض الانتقادات لأن المعلومات الضرورية لحسابه ليست دائما متوفرة ، و في حال توفرها فهي ليست بالدقة الطلوبة وهو مؤشر تنبؤي و يمكن استعمال متغيرات صحية أخرى كمعدل وفيات الأطفال الرضع[2].

المطلب الرابع: المنهجية الجديدة لحساب دليل التنمية البشرية.

اولا: دليل التنمية البشرية لسنة 2010.

إن مفهوم التنمية البشرية أغنى و أعمق من أن نستطيع قياسه بمؤشرات بسيطة تعرضت إلى كثير من الانتقادات، و لتجاوز هذه الانتقادات تم استخدام منهجية جديدة في حساب دليل التنمية البشرية لعام 2010، فمع بقاء دليل التنمية البشرية كمقياس للتقدم في أبعاد الصحة و التعليم و الدخل ، فقد تم ادخال عليه تغيير في عام 2010 يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لقياس التعليم و الدخل و طريقة تجميعها.

ولقياس البعد المتعلق بالمعرفة، يستخدم متوسط سنوات الدراسة محل الالمام بالقراءة و الكتابة، ويقاس المعدل الاجمالي للإلتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة في الدراسة أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الإلتحاق الحالية. ومقاييس بهذا البعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية . ولقياس مستوى المعيشة، يستخدم نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يلاحظ فوارق كبيرة بين دخل أفراد بلد ما والناتج المحلي لنفس البلد بفعل التحويلات المتبادلة والمساعدات الخارجية مما يؤدي إلى اعتماد الدخل الوطني الإجمالي عوضا عن الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على مستوى المعيشة. وتم إعادة النظر في مجموع الأبعاد الثلاثة بالتحول إلى المتوسط الهندسي، ويؤدي اعتماد هذا الأخير إلى خفض قيمة الدليل وبالتالي فضعف أداء أي بعد ينعكس مباشرة

[1] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995**- - OP cité , P 19

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع**، مرجع سبق ذكره،ص47

على الدليل ولم يعد من إمكانية التعويض التام بين الأبعاد كما كان سابقا في حالة استعمال المتوسط الحسابي، وفي هذه الحالة البلدان التي تعرف تنمية غير متوازنة بين الأبعاد تشهد القدر الكبير من تغيير ترتيبها. وتأخذ هذه الطريقة في الحسبان الفوارق بين الأبعاد وتؤكد على أهمية كل الأبعاد، و بما أن الدخل المرتفع يقترن بمساهمة منخفضة في التنمية البشرية فقد تم اعتماد الحدود القصوى المسجلة فعلا بدلا من افتراض حد فاصل[1].

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد و تحدد قيمة قصوى و قيمة دنيا لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر و واحد، ويستخدم المتوسط الهندسي لحساب المجموع وبالتالي لا يكون للقيمة القصوى أي تأثير على المقارنة النسبية، وقد حددت القيمة القصوى على أساس القيمة القصوى المسجلة في الفترة 1980-2010 . وتستخدم القيمة الدنيا القيمة التي تعتبر الحد الأدنى اللازم للإستمرار في الحياة لأن القيمة الدنيا تؤثر على المقارنات. وحددت القيمة الدنيا كما يلي، 20 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يستند إلى الأدلة المسجلة على فترة زمنية طويلة، 0 بالنسبة لمتغرات التعليم، و 163 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي و هي القيمة الدنيا المسجلة في أي بلد في الماضي(زيمبابوي في عام 2008) .

الجدول(1–3): معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية 2010

البعد	الحد الأدنى	الحد الأقصى المسجل
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	20 عاما	83,2 عاما(اليابان 2010)
متوسط سنوات الدراسة	0	13,2 (الولايات المتحدة الأمريكية 2000)
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	0	20,6 (أستراليا2002)
دليل التعليم المركب	0	0,951 (نيوزيلاندا 2010)
نصيب الفرد من الدخل(بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	163 دولار (زيمبابوي 2008	108 211(الإمارات العربية المتحدة 1980)

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010– الملاحظة الفنية 1، ص220.

بعد تحديد القيم القصوى و الدنيا ، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد كما يلي:

قيمة البعد = القيمة الفعلية– القيمة الدنيا / القيمة القصوى–القيمة الدنيا .....(1-13)

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) ،**تقرير التنمية البشرية لعام 2010**، نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الاطار2-1 ص15

وفي بعد التعليم ، تستخدم المعادلة (1-13) لكل من المتغيرين. ويحسب المتوسط الهندسي الأدلة الناتجة، ثم تطبق المعادلة (1-13) ثانية على المتوسط الهندسي الناتج لحساب دليل التعليم باعتبار الصفر كقيمة دنيا و القيمة القصوى المعتبرة في معالم الأهداف، بالنسبة للدخل يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية القصوى و الدنيا .

في المرحلة الأخيرة يتم تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية الذي يعرف على أنه المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة :

$$IDH = \sqrt[3]{I_{Vie} . I_{Education} . I_{\text{Re venu}}} \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (14\text{-}1)$$

تنطوي المعادلة(1-14) على قابلية الاستبدال غير الكامل بين مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية و بالتالي تعالج أحد الانتقادات الموجهة لمعادلة التجميع الخطية (المتوسط الحسابي المستعمل سابقا).

ثانيا: مقاييس جديدة متعددة الأبعاد.

التنمية البشرية هي توسيع للحريات الحقيقية للإنسان حتى يعيش الحياة التي ينشدها، وقد أقر تقرير التنمية البشرية الأول لعام 1990 بأن دليل التنمية البشرية يقيس بعضا من خيارات البشر و يغفل الكثير منها على أهميتها كالحرية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و الحماية من العنف و عدم الأمان و التمييز. وابتكرت التقارير الاقليمية والوطنية مقاييس جديدة ومتنوعة للتنمية البشرية ، ولتكوين صورة كاملة عن تطور مفهوم التنمية البشرية لا بد من رؤية تتجاوز الأبعاد التي يشملها دليل التنمية البشرية لأن التقدم الاجمالي في الصحة و التعليم و الدخل يلازمه تفاقم في عدم المساواة و عدم الاستدامة وعدم الحرية لفئات واسعة من السكان[1].

من أهم الابتكارات بعد عشرين عاما عن أول تقرير للتنمية البشرية، إضافة مقاييس جديدة متعددة الأبعاد لعدم المساواة و الفوارق بين الجنسين و الفقر.

1- دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة.

ويقيس الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الصحة و التعليم و الدخل. ويبين هذا الدليل عدم المساواة في كل بعد من أبعاد دليل التنمية البشرية في عدد كبير من الدول و يسمح بإجراء التقديرات المقارنة بين البلدان، فهو لا يحسب متوسط التنمية البشرية في أي بلد استنادا إلى مؤشرات الصحة والتعليم والدخل فحسب، بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية. وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي حيث تكون المساواة تامة بين الناس ويكـــــــون

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) **تقرير التنمية البشرية لعام 2010**، مرجع سبق ذكره ، ص85.

أقل منه في حالة عدم المساواة، والفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل المساواة هو الفارق بين المستوى الفعلي للتنمية البشرية والمستوى المحتمل الذي كان يمكن أن يتحققق لولا عدم المساواة [1].

يكون حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى:قياس عدم المساواة في التوزيع.

يستند الدليل إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن أتكينسون(1970) و يحدد معامل المخاطرة ε بواحد. و يجري قياس عدم المساواة بالمعادلة التالية : $A = 1 - g/\mu$ .....(15-1) ،

حيث g يمثل المتوسط الهندسي و μ يمثل المتوسط الحسابي في التوزيع و عليه تكتب المعادلة على الشكل:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 ..... X_n}}{\overline{x}} \quad .....(16\text{-}1)$$

حيث السلسلة $\{ X_1 ,...., X_n \}$ يمثل التوزيع في بعد المكاسب، و تحسب قيمة A_x (العمر المتوقع، وسنوات الدراسة ونصيب الفرد المتاح من الدخل أو من الاستهلاك) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات .

المرحلة الثانية : تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة.

يعدل متوسط الانجازات في بعد معين $\overline{X}$ على النحو التالي:

$$\overline{X}^* = \overline{X}(1 - A_x) = \sqrt[n]{X_1 ... X_n} \quad .....(17\text{-}1)$$

وبالتالي يقلل $\overline{X}^*$ وهو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع، ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع. و تحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة I_{Ix} بضرب أدلة أبعاد التنمية البشرية I_x بعامل $(1 - A_x)$ حيث A_x يمثل مقياس أتكينسون الذي ينطبق على هذه المعادلة:

$$I_{Ix} = (1 - A_x).I_x \quad ..... (18\text{-}1)$$

و يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة $I^*_{I_{INCOME}}$ إلى دليل الدخل الوطني الاجمالي غير المعدل I^*_{Income} و بذلك يعبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

[1] نفس المرجع ، ص87

[2] نفس المرجع ،الملاحظة الفنية 2، ص222

المرحلة الثالثة : قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.

دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم المساواة. في الأول يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل $\left(IHDI^{*} \right)$:

$$IHDI^{*} = \sqrt[3]{I_{I_{Life}} . I_{I_{Education}} . I^{*}{}_{I_{Income}}} \quad \ldots\ldots\ldots(19\text{-}1)$$

$$IHDI^{*} = \sqrt[3]{(1 - A_{Life}).I_{Life} .(1 - A_{Education}).I_{Education} .(1 - A_{Income}).I^{*}{}_{Income}} \quad \ldots(20\text{-}1)$$

و من ثم يحسب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل $\left(HDI^{*} \right)$، فتكون القيمة لو توزعت الانجازات بالتساوي على النحو التالي:

$$HDI^{*} = \sqrt[3]{I_{I_{Life}} . I_{I_{Education}} . I^{*}{}_{I_{Income}}} \quad \ldots\ldots(21\text{-}1)$$

وتحسب النسب المئوية للفارق بين قياس كل من الدليل و الدليل المعدل الناتجة عن عدم المساواة على النحو التالي:

$$Loss = 1 - \frac{IHDI^{*}}{HDI^{*}} = 1 - \sqrt[3]{(1 - A_{Life}).(1 - A_{Education}).(1 - A_{Income})} \ldots(22\text{-}1)$$

و يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$IHDI = \left(\frac{IHDI^{*}}{HDI^{*}} \right).HDI \quad \ldots(23\text{-}1)$$

أي ما يعادل: $$IHDI = \sqrt[3]{(1 - A_{Life}).(1 - A_{Education}).(1 - A_{Income})}.HDI \quad \ldots\ldots(24\text{-}1)$$

من أبرز شوائب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة عدم قدرته على تبيان الترابط بين الأبعاد وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة. ولتفادي هذة المشكلة يجب أن يكون قياس جميع البيانات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد.

2- دليل الفوارق بين الجنسين.

يقيس الدليل العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي الصحة الانجابية و التمكين و سوق العمل ويبين الدليل الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الانجازات بين الرجل و المرأة . و تتراوح قيمة الدليل بين الصفر حيث المساواة بين الرجل و المرأة والواحد حيث عدم المساواة في جميع الأبعاد موضوع القياس، ويحسب في المراحل التالية[1]:

المرحلة الأولى:معالجة قيمة الصفر و القيم المفرطة.

يحسب معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100.000 ولادة حية وحد أقصى هو 1.000 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية. وفي حالة البلدان حيث تمثيل المرأة في المجالس النيابية صفر في المائة يعوض بـ 0,1 في المائة لأن المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة و الرجل على حدة باستخدام المتوسطات الهندسية

في حالة النساء و الفتيات، تكون معادلة التجميع:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{1}{MMR}.\frac{1}{AFR}\right)^{1/2}.(PR_F.SE_F)^{1/2}.LFPR_F} \quad \ldots\ldots\ldots(25\text{-}1)$$

حيث: MMR:معدل وفيات الأمهات، AFR : معدل خصوبة المراهقات

PR_F : التمثيل في المجلس النيابي للاناث SE_F: نسبة السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي للاناث

$LFPR_F$: معدل المشاركة في سوق العمل للاناث

و في حالة الرجال و الفتيان ، تكون معادلة التجميع:

$$G_M = \sqrt[3]{1.(PR_M.SE_M)^{1/2}.LFPR_M} \quad \ldots\ldots\ldots(26\text{-}1)$$

PR_M :التمثيل في المجلس النيابي للذكور، SE_M: نسبة السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي للذكور

$LFPR_M$: معدل المشاركة في سوق العمل للذكور

المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين لتكوين دليل التوزيع بالتساوي :

$$HARM\ (G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1} \quad \ldots\ldots\ldots(27\text{-}1)$$

و يعكس استخدام متوسط تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل و المرأة، كما يراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة.

[1] نفس المرجع ،الملاحظة الفنية 3 ،ص224.

المرحلة الرابعة: حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر

يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل و المرأة باستخدام معاملات متساوية و من ثم بتجميع الأدلة في مختلف الأبعاد.

$$G_{\overline{F},\overline{M}} = \sqrt[3]{\overline{Health}\ .\overline{Empowermen\ \ t}.\overline{LFPR}} \quad \ldots\ldots\ldots (28\text{-}1).$$

حيث: *Health*:الصحة الانجابية، *Empowerment* :التمكين في المجلس النيابي و التحصيل العلمي للجنسين معا، *LFPR*:المشاركة في سوق العمل للجنسين معا.

$$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{1}{MMR} . \frac{1}{AFR}} + 1 \right) \Big/ 2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (29\text{-}1)$$

$$\overline{Empowermen\ t} = \left(\sqrt{PR_F . SE_F} + \sqrt{PR_M . SE_M} \right) \Big/ 2 \quad \ldots\ldots\ldots (30\text{-}1)$$

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_{\ F} + LFRP_{\ M}}{2} \quad \ldots\ldots\ldots (31\text{-}1)$$

المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين الجنسين.

يحسب الدليل بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين و المعيار المرجعي :

$$1 - \frac{Harm\ (G_F , G_M)}{G_{\overline{F},\overline{M}}} \quad \ldots\ldots\ldots (32\text{-}1)$$

3- دليل الفقر المتعدد الأبعاد :

يحدد دليل الفقر المتعدد الأبعاد أوجها مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهو يعتمد على بيانات مسوح الأسر المعيشية. و يصنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر أو عدمها استنادا إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته، و من ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني. يحدد لكل فرد عدد نقاط معين وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشر (d). والعدد الأقصى من النقاط المسجلة هو 10. وتحسب كل المؤشرات بالتساوي و بالتالي النتيجة القصوى لكل مؤشر 3,33. ويتناول الجدول الآتي مؤشرات كل من أبعاد الصحة، التعليم و مستوى المعيشة و قيمة كل مؤشر (نسبة من مجموع النقاط 10) .

الجدول رقم(1-4): مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد مع مثال باستخدام بيانات افتراضية على أسرة معيشية

البعد / المؤشرات	النسب	الأسر المعيشية			
		1	2	3	4
الصحـة:					
– فرد واحد على الأقل يعاني من سوء التغذية	1,67	0	0	1	0
– وفاة ولد أو أكثر	1,67	1	1	0	1
التعليـم:					
– لم يستكمل أي فرد خمس سنوات دراسية	1,67	0	1	0	1
– ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالدراسة	1,67	0	1	0	0
مستوى المعيشـة:					
– لا كهرباء	0,56	0	1	1	1
– لا حصول على مياه شرب نظيفة	0,56	0	0	1	0
– لا حصول على مرافق محسنة للصرف الصحي	0,56	0	1	1	0
– السكن في منزل أرضه تراب	0,56	0	0	0	0
– استخدام وقود وسخ للطهو(الروث،أو الحطب،أو الفحم)	0,56	1	1	1	1
– لا سيارة و على الأكثر أحد هذه الوسائل: دراجة،دراجة نارية،راديو، ثلاثجة،هاتف، تلفاز.	0,56	0	1	0	1
النتائـج					
مجمل حرمان الأسرة c(مجموع نقاط كل وجه من أوجه الحرمان مضروب بنسبته)		2,22	7,22	3,89	5,00
هل الأسرة المعيشية فقيرة(c>3)		**لا**	**نعم**	**نعم**	**نعم**

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام 2010 – الملاحظة الفنية 4 ص 226

ملاحظة:في الجدول رقم 1–4: 1 يشير إلى الحرمان، 0 يشير إلى عدم الحرمان

لتحديد الفقر المتعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة الذي يرمز إليه بالرمز c. والحد الفاصل بين الفقير و غير الفقير هو 3 نقاط، فإذا كانت قيمة c هي 3 أو أكثر تكون الأسرة المعيشية في حالة فقر متعدد الأبعاد. أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2 و 3 فتكون معرضة لحالة الفقر المتعدد الأبعاد. وقيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد و شدة الفقر. وتكون نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد H تساوي:

$$H = \frac{q}{n} \quad \text{.....(33-1)}$$

حيث q يمثل عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد و n هو العدد الاجمالي للسكان. وتحسب شدة الفقر A كما يلي: $A = \frac{\sum_{1}^{q} c}{qd}$ ..... (34-1)

حيث d هو العدد الاجمالي للمؤشرات المقاسة (في هذه الحالة 10)، c هو العدد الاجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

في المثال الإفتراضي في الجدول 1-5: نعتبر أربعة أسر معيشية 1، 2، 3،4 حجمها على التوالي 4 أفراد، 7 أفراد، 5 أفراد ، و4 أفراد.

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة المعيشية 1 هي 2,22 (أسرة ليست فقيرة)

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة المعيشية 2 هي 7,22 (أسرة فقيرة)

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة المعيشية 3 هي 3,89 (أسرة فقيرة)

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة المعيشية 4 هي 5,00 (أسرة فقيرة)

وتكون نسبة السكان الذين يعانون من الفقر80 % : $H = \left(\frac{7+5+4}{4+7+5+4} \right) = 0,80$

وعليه فشدة الفقر تقدر بـ: $A = \frac{(7,22 \times 7) + (3,89 \times 5) + (5,00 \times 4)}{(7+5+4) \times 10} = 0,56$

ي في المجمل، الشخص الفقير محروم من 56% من المؤشرات المقاسة.

ويكون دليل الفقر المتعدد الأبعاد : $MPI = H.A = 0,80.0,56 = 0,450$

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

لقد جعلت الجزائر من رفاهية سكانها الهدف الأساسي الذي ترمي إليه السياسات العمومية، وبما أن الاقتصاد الوطني يخضع للعوامل الخارجية حيث أن أكثر من 95 % من الايرادات تأتي من تصدير المحروقات، ولهذا السبب تباطأت قليلا سرعة التقدم البشري في منتصف الثمانينيات. ويعود تحسنه خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى وزيادة النفقات العمومية. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات حساب دليل التنمية الشرية و المؤشرات المرتبطة به بالاعتماد على الاحصائيات الوطنية، وتطور هذه المؤشرات في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: خطوات حساب دليل التنمية البشرية للجزائرIDH:

أولا: حساب دليل التنمية البشرية للجزائرIDH

نعرض مثال تطبيقي على حالة الجزائر وملاحظة الخطوات العملية في إعداد دليل التنمية البشرية للجزائر للعام**2008**[1]. تم تحديد قيمة دنيا و قيمة قصوى ثابتتين لكل مؤشر من المؤشرات و تسمى معالم أهداف:

الجدول(1-5): معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية للجزائر

المـؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة(السنوات)	**25**	**85**
معرفة القراءة و الكتابة عند البالغين%	**0**	**100**
نسبة القيد الاجمالية في التعليم%	**0**	**100**
نـصيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي الحقيقي(بالدولار المعادل للقوة الشرائية)	**100**	**40 000**

المصدر: CNES,Rapport National sur le développement humain de l'année 2008,p106

1-حساب مؤشر العمر المتوقع عند الولادة:

يقيس مؤشر توقع الحياة الإنجاز النسبي لبلد ما في مجال توقع طول الحياة عند الولادة الذي بلغ فيه توقع طول العمر 75,7 سنة عام 2008 وعليه فان مؤشر توقع طول الحياة هو 0,845 وتم الحصول عليه كما يلي:

[1] CNES,**Rapport National sur le développement humain de l'année 2008**, CNES, Alger 2009,p 106

مؤشر البعد = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا/ القيمة العليا – القيمة الدنيا

ومنه **مؤشر توقع الحياة** $\frac{75,7 - 25}{85 - 25} = 0,845$

2- حساب مؤشر التعليم.

يقيس مؤشر التعليم الإنجاز النسبي لبلد ما في كل من القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين والالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

يحسب أولا مؤشر القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين ومؤشر آخر للالتحاق الشامل بالتعليم،ثم يتم دمج هذين المؤشرين لإيجاد مؤشر التعليم بإعطاء ترجيح الثلثين للقدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين وثلث للالتحاق الشامل بالتعليم بالنسبة للجزائر، حيث بلغت نسبة القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين 74,9 في عام 2008 وبلغت نسبة الالتحاق الشامل 74,10 % في السنة الدراسة 2007-2008 ، فان مؤشر التعليم هو0,746 ويتم الحصول عليه وفق الخطوات التالية :

مؤشر البعد = **القيمة الفعلية – القيمة الدنيا/ القيمة العليا – القيمة الدنيا**

مؤشر القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين $\frac{74,9 - 0}{100 - 0} = 0,749$

حيث أن حد الهدف للقدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين (نسبة مئوية) هي 100 للحد الأعلى و 0 للحد الأدنى.

مؤشر البعد = **القيمة الفعلية – القيمة الدنيا/ القيمة العليا – القيمة الدنيا**

مؤشر الالتحاق الشامل بالتعليم للمراحل المختلفة $\frac{74,10 - 0}{100 - 0} = 0,741$

ويتم حساب دليل المعرفة من خلال جمع المؤشرين السابقين ولكن بأوزان مختلفة وفق الصيغة التالية:

مؤشر دليل المعرفة = 3/2 [0,749]+3/1 [0,741]=0,746

3–حساب مؤشر الدخل:

يتم حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (بالدولار الأمريكي)، ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق مستوى محترم من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود، لذا يستخدم لوغاريتم الدخل، وبالنسبة للجزائر حيث بلغ الدخل المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للعام 2008 بلغ 8738 دولار وعليه فمؤشر الدخل يبلغ 0,747 ويتم حسابه كما يلي :

$$\frac{Log(8738) - Log(100)}{Log(40000) - Log(100)} = 0,747$$

وعند توفر المؤشرات الثلاث المكونة للدليل نستطيع حساب هذا الأخير من خلال المعادلة التالية:

الدليل=(مؤشر العمر المتوقع +مؤشر التعليم أو المعرفة+مؤشر الدخل)/3

الدليل **IDH**= [0,747+0,746 +0,845]/3 = **0, 779**

وهي تمثل قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر للعام 2008

ثانيا: حساب مؤشر الفقر البشري IPH:

يقيس مؤشر الفقر البشري الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية و يستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان و هي قصر العمر المتوقع، وعدم توفر التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة.

لحساب دليل الفقر البشري ، نتبع مايلي:

- قياس الحرمان من مستوى معيشي لائق و يستعمل معدل غير مرجح لمؤشرين.

المعدل غير المرجح = ½ (السكان الذين ليس لديهم منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسن)+ ½ (الأولاد دون الوزن السوي) .....(1-35) .

لم يتم ادخال النسبة المئوية للسكان الذين ليس لهم فرصة للحصول على الخدمات الصحية لعدم توفر المعلومات.

- في سنة 2008:

نسبة السكان الذين ليس لديهم منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسن: 5%

نسبة الأولاد دون الوزن السوي: 3,7%

فيكون المعدل غير المرجح= ½ (5) + ½ (3,7) = 4,35%

و عليه يكون دليل الفقر البشري : IPH-1

$$IPH\text{-}1=[1/3\ (P_1^3+P_2^3+P_3^3)]^{1/3} \quad \text{..... (36-1)}$$

حيث:

P_1= النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم عند الولادة العيش حتى سن الأربعين : 5,71 %

P_2= معدل الأمية لدى البالغين : 24,6 %

P_3= معدل الحرمان من مستوى معيشي لائق : المعدل غير المرجح 4,35 %

$$IPH\text{-}1=[1/3\ (5,71^3+24,6^3+4,35^3)]^{1/3} = 17,16\ \%$$

ثالثا- حساب مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية ISDH:

يستخدم نفس المتغيرات التي يستعملها مؤشر التنمية البشرية .ويعتمد نفس طريقة الحساب ،لكنه يصحح المستويات المتوسطة لهذه المتغيرات بكيفية تعكس الفوارق الاجتماعية بين الجنسين.

تم تحديد قيمة دنيا و قيمة قصوى ثابتتين لكل مؤشر من المؤشرات و تسمى معالم أهداف.

الجدول(1-6): معالم أهداف لحساب دليل الجنس النوعي للتنمية البشرية

المـؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع للإناث عند الولادة (السنوات)	27,5	87,5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة(السنوات)	22,5	82,5
معرفة القراءة و الكتابة عند البالغين%	0	100
نسبة القيد الإجمالية في التعليم%	0	100
نـصيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي(بالدولار المعادل للقوة الشرائية)	100	40 000

المصدر: CNES,Rapport National sur le développement humain de l'année 2008,p107

1–حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي:

الاناث: العمر المتوقع 76,6 عام

دليل العمر المتوقع للاناث $\frac{76,6 - 27,5}{87,5 - 27,5} = 0,818$

الذكور: العمر المتوقع 74,9 عام

دليل العمر المتوقع للذكور $\frac{74,9 - 22,5}{82,5 - 22,5} = 0,873$

الحصة السكانية للاناث: 0,495

الحصة السكانية للذكور: 0,505

وعليه دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي:

$$\{[0,495\ (0,818^{-1})] + [0,505\ (0,873^{-1})]\}^{-1} = 0,845$$

2–حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الإناث:– معدل إلمام البالغين بالكتابة و القراءة (محو الأمية): 67,3%

دليل إلمام البالغين بالكتابة و القراءة (محو الأمية):0,673

– إجمالي نسب الالتحاق(نسبة التمدرس الإجمالية):74,11%

دليل إجمالي نسب الالتحاق(نسبة التمدرس الإجمالية): 0,741

الذكور: – معدل إلمام البالغين بالكتابة و القراءة (محو الأمية): 82,5%

دليل إلمام البالغين بالكتابة و القراءة (محو الأمية):0,825

– إجمالي نسب الالتحاق(نسبة التمدرس الإجمالية):73,78%

دليل إجمالي نسب الالتحاق(نسبة التمدرس الإجمالية): 0,738

دليل التعليم لدى الاناث = 3/2 [0,673]+3/1 [0,741]=0,696

دليل التعليم لدى الذكور = 3/2 [0,825]+3/1 [0,738]=0,796

الحصة السكانية للاناث: 0,495

الحصة السكانية للذكور: 0,505

وعليه دليل التعليم الموزع بالتساوي يكون:

$$\left\{\left[0,495\left(0,696^{-1}\right)\right]+\left[0,505\left(0,796^{-1}\right)\right]\right\}^{-1}=0,743$$

3–حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي:

الاناث: الدخل المقدر(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 2317,19

دليل الدخل للاناث $\dfrac{\log(2317,19)-\log(100)}{\log(40000)-\log(100)}=0,525$

الذكور: الدخل المقدر(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 15008,60

دليل الدخل للذكور $\dfrac{\log(15008,60)-\log(100)}{\log(40000)-\log(100)}=0,836$

الحصة السكانية للاناث: 0,495

الحصة السكانية للذكور: 0,505

وعليه دليل الدخل الموزع بالتساوي: $\left\{\left[0,495\left(0,525^{-1}\right)\right]+\left[0,505\left(0,836^{-1}\right)\right]\right\}^{-1}=0,643$

4–دليل الجنس النوعي للتنمية البشرية:ISDH

$$ISDH=\frac{1}{3}(0,845)+\frac{1}{3}(0,743)+\frac{1}{3}(0,643)$$

$$ISDH=0,745$$

المطلب الثاني: تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر

أولا– تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المشكلة له للجزائر:

إن الدراسة التاريخية لتطور التنمية البشرية في الجزائر، تبين أن مستوى التنمية البشرية كان في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة من 1975 حتى 2009 ، حيث سجل سنة 1975 مستوى 0,501 ثم 0,607 سنة 1985 ، بعد 1985 و رغم الانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي و ظهور بوادر أزمة سياسية و اقتصادية قاسية، واصل مؤشر التنمية البشرية ارتفاعه و سجل سنة 1990 مستوى 0,638 ، و مستوى 0,663 و0,716 سنتي 1995 وسنة 2001 على الترتيب و 0,788 سنة 2009 .

إن المؤشرات تظهر انتقال الجزائر، من حالة التنمية البشرية الضعيفة، إلى وضع التنمية البشرية المتوسطة، حيث ارتفع الدليل من0,638 عام 1990 إلى 0,663 عام 1995 ، ثم ارتقى مرة أخرى إلى 0,705 لعام 2000 وبزيادة تعادل 0,067 ، وتظهر القيمتين أن زيادة كانت مع بداية عقد التسعينات كانت اكبر من .ة نهاية العقد، وهذا يعود إلى ثبات دليل الناتج المحلي الإجمالي، وثبات دليل العمر المتوقع ، الأول كان بسبب انخفاض أسعار النفط، والثاني بسب العنف الذي تنامي حينذاك ،لكن مع بداية الألفية الجديدة عجلت الإنجازات المحققة في الميادين الاقتصادية و المجتمعية من تسريع وتيرة نمو دليل التنمية البشرية خلال النصف الأول من عقد الألفية، وذلك راجع لارتفاع الذي بدا تسجله أسعار النفط ،ولحالة الاستقرار السياسي الذي بدأت مع مشروع الوئام المدني عام 1999، والتي انعكست إيجابا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ككل .

إن هذه التطورات في مؤشرات التنمية البشرية بالجزائر حسنت الوضع الترتيبي الدولي للجزائر وأكدت على أهمية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في تحسين دليل التنمية البشرية، هذا الآخرين يرتبطان بعاملين أساسين، هما النمو الاقتصادي المرتفع والمستمر والاستقرار السياسي، إلا انه يضاف لهما عامل الإنصاف في التوزيع .

لقد تحسن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بين سنتي 1998 و 2005 بنسبة 1,3 % سنويا، وبنسبة أكبر من 1% سنويا للفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2009حيث ارتفع المؤشر من 0,689 عام 1998 إلى 0,788 عام 2009 أي بزيادة تقدر ب13% كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين.

جدول(1-7): تطور مؤشر التنمية البشرية و المؤشرات القياسية للفترة 1995-2009

	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
مؤشر التنمية البشرية IDH	0,663	0,689	0,695	0,705	0,750	0,757	0,760	0,768	0,779	0,788
مؤشر معدل الحياة عند الولادة	0,710	0,778	0,784	0,792	0,830	0,827	0,845	0,845	0,845	0,860
مؤشر مستوى التعليم	0,640	0,643	0,639	0,659	0,711	0,719	0,715	0,730	0,746	0,760
مؤشر الناتج المحلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية	0,639	0,656	0,661	0,665	0,708	0,726	0,719	0,728	0,747	0,746

المصدر : – CNES,Rapport National sur le développement humain de l'année 2008,

* من إعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المتوفرة.

الشكل(1-1): مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات القياس للفترة 1998-2009

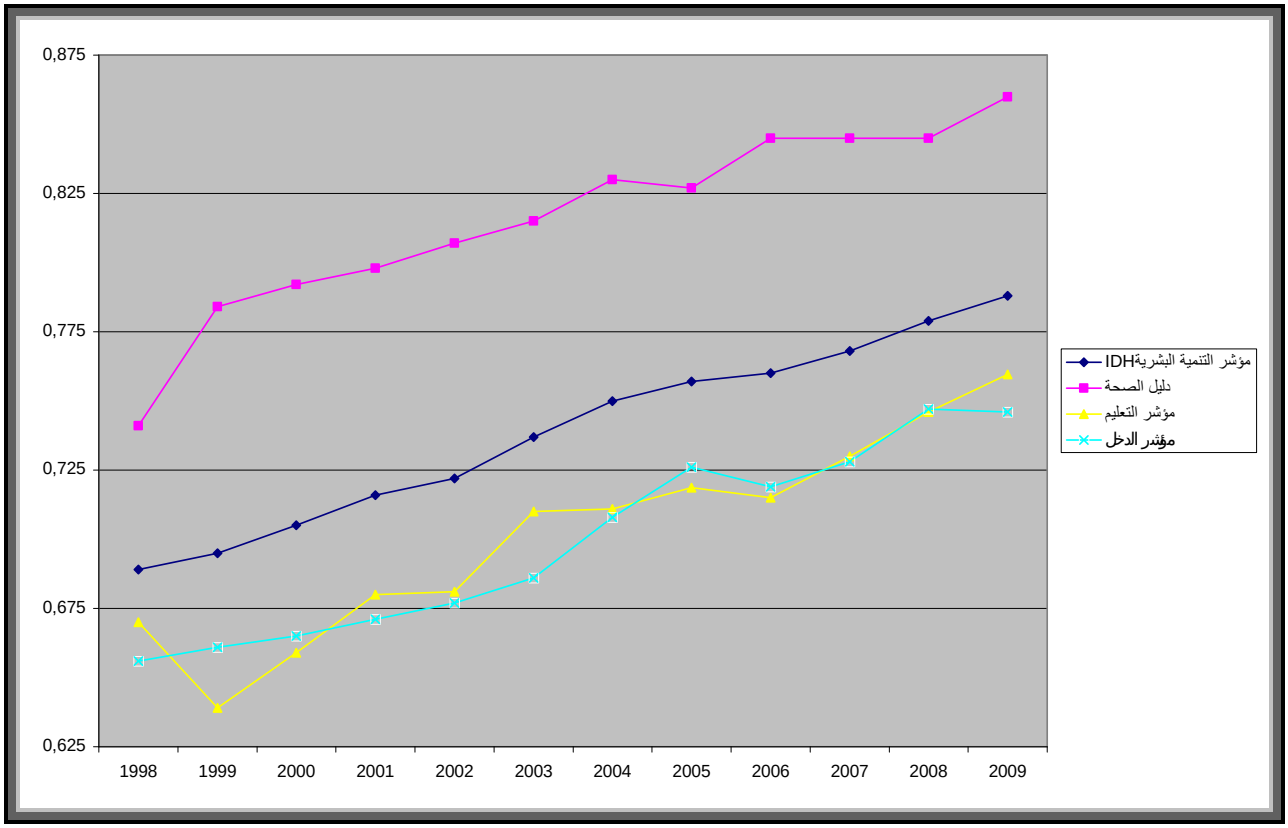

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال الجدول(1-7)

1-تطور معدل الحياة عند الولادة:

يمثل معدل الحياة عند الولادة في التنمية البشرية مؤشرا ممتازا للحالة الصحية العامة للسكان والتحسن في الغذاء، و قد ربح معدل الحياة عند الولادة بين 1995 و 2005 حوالي 1,38نقطة في متوسط النسبة المئوية حيث انتقل من 0,710 سنة 1995 إلى 0,827 سنة 2005 يمكن ترجمتها إلى امتداد في العمر يفوق 6 سنوات.و انتقل من 0,778 عام 1998 إلى 0,845 عام 2008 أي بزيادة حوالي 9 % و معدل سنوي يقدر بـ 1 % و امتداد في العمر بحوالي 4 سنوات(من 71,70 سنة 1998 إلى 75,7 سنة 2008.

جدول(1-8): تطور الأمل في الحياة عند الولادة للفترة 1995-2009

السنوات	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2008	2009
الأمل في الحياة عند الولادة	68,47	71,70	71,9	72,5	74,8	74,6	75,7	76,59

المصدر : CNES,Rapport National sur le développement humain de l'année 2008

و يعود هذا التحسن إلى ما يلي:

– تراجع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة سنويا بحوالي 27% في الفترة 1998-2009 حيث انتقلت من 37,4 لكل ألف زيادة حية سنة 1998 إلى 24,8 سنة 2009 بعدما كانت في مستوى 134,1 سنة 1980.

– انخفاض وفيات الأمهات بـ 32 نقطة في النسبة المئوية في السنة لمائة ألف زيادة حية، و ذلك منذ سنة 1999.[1] و انتقلت من 117 لمائة ألف زيادة حية سنة 1999 إلى 92 في سنة 2006 بعدما كانت في حدود 230 لمائة ألف زيادة حية سنة 1989.

– انخفاض المعدل الاجمالي للوفيات بصفة عامة بمعدل 3,6 نقطة لكل ألف نسمة بين 1995 و2005 و2,4 نقطة لكل ألف نسمة بين سنتي 1995 و 2009.

إن التحسن النسبي لظروف معيشة السكان خلال السنوات الأخيرة ، وارتفاع مستوى تعليم وتربية الفتيات، وكذا تراجع سن الزواج ودخول سوق العمل المنفتح على المرأة تمثل العوامل التي كانت وراء التقدم الذي أحرزته المؤشرات الديمغرافية والصحية للجزائر. بالإضافة إلى العدد المعتبر للسكان التي تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر حيث ارتفع من 1,7 مليون نسمة سنة 1995 إلى 2,4 مليون نسمة سنة 2005 و2,64 مليون نسمة سنة 2008.

إن كل هذه المعطيات تدل على أن تحسن معدل الحياة عند الولادة راجع أساسا إلى انخفاض وفيات الأطفال والرضع والتي مع انخفاض مؤشر الإخصاب تدل على التأطير الجيد لمتابعة حالات الحمل و الولادة .

[1] CNES,**Rapport National sur le développement humain de l'année 2006**, CNES, Alger 2007,p7

2- تطور مستوى التعليم.

بالنسبة لمؤشر مستوى التعليم ،الذي يضم ثلث (3/1) المعدل الاجمالي للتمدرس المزدوج للفئة من 6 إلى 24 سنة، و ثلثي (3/2) نسبة محو الأمية لفئة 15 سنة فأكثر ، فقد عرف خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 زيادة تقدر بـ 16% و زيادة تفوق 1,5 % في المعدل السنوي حيث انتقل من 0,643 سنة 1998 إلى 0,746 سنة 2008 و فيما يلي عرض لمكونات المؤشر:

أ– محو الأمية:

لقد ارتفع معدل محو الأمية(معرفة القراءة و الكتابة) لدى الفئة 15 سنة فأكثر من 65,5% عام 1998 إلى 72,8 عام 2006 و 74,9 عام 2008.

وحسب التشتت، فقد ارتفعت نسبة محو الأمية في الوسط الريفي من 48,5 % عام 1998 إلى 72,6% سنة 2005.يرجع هذا التطور الملحوظ إلى تجنيد السلطات لكافة الوسائل المادية و البشرية و المالية والتزامها بمحاربة الأمية وخاصة في الوسط الريفي.

ب–التمدرس.

سجل المعدل العام للالتحاق بالتعليم عموما تحسنا نسبيا رغم التراجعات التي عرفتها المنظومة التربوية خلال عقد التسعينيات بسبب الظروف الأمنية مما أدى إلى انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم . فقد بلغ تعداد المسجلين 000 283 9 في الموسم الدراسي 2008/2007 و 000 547 9 في الموسم 2009/2008 بعدما كان 000 272 8 في سنة 1998.[1]

أما في جانب نسبة القيد الإجمالية في مراحل التعليم الأولية والثانوية والعالية معا، لم يتم تحقيق تقدم كبير رغم بعض التحسن الملحوظ، وقد تحسنت النسبة من 58.28 % عام 1990 ، إلى 65,24 % عام 2003. ثم ارتفعت إلى 73,96 % عام 2008 [2] .

3 تطور مستوى الدخل:

يعبر الناتج المحلي الإجمالي PIB عن الدور الذي يحتله استهلاك السلع والخدمات في التنمية البشرية، ويعبر عنه في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمؤشر واحد، هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار المكافئ للقوة الشرائية، وتعدل قيمة نصيب الفرد لمراعاة العائد المتناقص من مشاركة الدخل في التنمية البشرية كلما تجاوز خط الفقر.

[1]CNES , Rapport national du développement humain 2008,OP CIT, page 46
[2] CNES , Rapport national du développement humain 2008,OP CIT, page 25

إن تحليل التطورات التي حققتها الجزائر في هذا الجانب ، يظهر تطورا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان خلال الفترة 1987-1994يتناقص ، والذي انعكس بدوره على انخفاض استهلاك العائلات، وفي هذه الفترة بالذات بلغ التضخم أقصاه حيث شكل معدل سنوي 19.6%، لكن بعد هذه الفترة أخذت المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية تعرف بعض التحسن، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2000 بمعدل متوسط السنوي يقدر بـ 3,1 %، وهذا ما ساهم في زيادة الدخل المتاح للعائلات، وفي الفترة (2000-2004)، قد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بـ 4,9 % ، وانخفض التضخم ليصل إلى معدل متوسط بـ 3 % ، وكل هذا ناتج عن تحسن عنصرين بارزين هما أسعار النفط التي تشكل الدخل الرئيسي للوطن، وحالة الاستقرار السياسي بعد استفتاء الوئام المدني في عام 1999. [1]

كما نلاحظ ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مكافئ للقوة الشرائية خلال الفترة 1990– 2008 من488 4 دولار للفرد عام 1990 **إلى** 416 7 دولار للفرد عام 2006 ثم 838 7دولار للفرد سنة 2007، ليصل إلى 838 7 دولار للفرد عام 2008 .

جدول رقم (1-9) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2008

الوحدة: بالدولار المكافئ للقوة الشرائية (PPA)

السنوات	1990	1995	2000	2003	2005	2006	2007	2008
نصيب الفرد من PIB	4 488	4 590	5 418	6 107	7 749	7416	7 838	8737

المصدر: **1-www.**perspective.usherbrooke.ca/.../BMTendanceStatPays?...IDH, le 10/01/2011

2-UNDP- Rapport 2005-OP.CIT -P .232

3-CNES , Rapport national du développement humain 2008,OP CIT, page 31

ثانيا: تطور المؤشرات المرتبطة بدليل التنمية البشرية:

1 – مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية:ISDH

يعكس ارتفاع مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية الذي انتقل من 0,680 إلى 0,745 (أي 8%) بين سنتي 1998 و2008 التوجه الواضح نحو انخفاض الفوارق بين الرجال والنساء في المقاييس الثلاثة للتنمية البشرية.

الجدول رقم (1-10) : تطور مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية للفترة 1998-2008

السنوات	1998	1999	2000	2004	2005	2008
مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية ISDH	0,680	0,685	0,697	0,735	0,731	0,745

المصدر: CNES , Rapport national du développement humain 2006,OP CIT, page 41

[1] علي حميدوش ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص 146

فقد شهد مؤشر المساواة فيما يخص الأمل في الحياة عند الولادة ارتفاعا بنسبة 9% خلال هذه الفترة، حيث انتقل الأمل في الحياة عند النساء من 72,9 إلى 76,6 سنة خلال الفترة المعنية، أي بزيادة قدرها 4 سنوات، وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين النساء والرجال في مجال الأمل في الحياة تقلص بشكل محسوس، منتقلا من 2,4 سنة 1998 إلى 1,7 سنة 2008.[1]

كما شهد مؤشر المساواة في توزيع الدخل ارتفاعا بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008، نجم عنه استفادة عدد كبير من النساء من مناصب الشغل ومن الدخل. وانتقل الدخل المقدر للعمل عند النساء من 1365 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية سنة 1998 إلى 2317 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية سنة 2008، أي بارتفاع معتبر قدر بحوالي 70% .

في نفس الفترة، انتقل عدد البنات لكل 100 ولد، من 87 إلى 90 بنتا في التعليم الابتدائي ومن 89 بنتا إلى 97 بنتا في التعليم المتوسط، ومن 121 إلى 141 بنتا في التعليم الثانوي، ومن 96 إلى 140 بنتا في التعليم العالي.

2-مؤشر الفقر البشري (IPH)

تراجع مؤشر الفقر البشري (IPH) بحوالي الثلث (⅓) خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2008 (من 24,20 % إلى 17,16%) مما يعكس تحسن مؤشرات القياس الأربعة الخاصة به: احتمال الوفاة قبل سن الأربعين، ونقص الوزن عند الأطفال، والأمية في أوساط الكبار، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1-11): تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته خلال الفترة 1995-2008

السنـة	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2008
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25,23	24,20	23,35	22,98	18,15	16,60	17,16
النسبة المئوية لاحتمال عند الولادة للوفاة قبل سن الأربعين	12,13	9,00	8,26	7,84	6,39	6,39	5,71
النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	38,40	34,50	33,40	22,80	20,00	23,70	24,60
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	22,00	17,00	14,50	11,10	5,50	5,00	5,00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن	13,00	13,00	-	6,00	3,50	3,50	3,70

المصدر: CNES , Rapport national du développement humain 2006,OP CIT,p25
CNES , Rapport national du développement humain 2008,OP CIT,p47

[1] CNES , Rapport national du développement humain 2008,OP CIT, page 49

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مايلي: انتقل احتمال الوفاة قبل سن الأربعين من نسبة 9% سنة 1998 إلى 5,71% سنة 2008، أي بانخفاض يزيد عن الثلث خلال هذه الفترة ، ويدعم هذا التطور تطور الأمل في الحياة عند الولادة. مع الإشارة أن هذا الاحتمال يشهد انخفاضا أكبر لدى النساء، مما يعكس تراجعا ضعيفا في الوفيات عند الأمهات.

وسجلت نسبة الأمية في أوساط الأشخاص البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق تراجعا بالثلث (⅓)، خلال الفترة المعنية. ويبين توزيعهم حسب فئات السن انخفاضا هاما لفئة 15-24 سنة، نتيجة التطور الهام المسجل في مجال تمدرس عدد كبير من الأجيال الصاعدة.

كما انخفضت نسبة السكان المحرومين من مصدر صالح للمياه بأزيد من الثلثين (⅔) خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008، منتقلة من 17% إلى 5%. ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى البرنامج المكثف الرامي إلى تثمين الموارد المائية الذي سطرته الدولة، والمتضمن إنجاز سدود في جميع أنحاء الوطن، ومحطات لتحلية مياه البحر وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

تراجعت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن بـ ¾ ، حيث انتقلت من 13% إلى 3,70%.

ثالثا :معوقات التنمية البشرية في الجزائر والآفاق المستقبلية لتطويرها

1- المعوقات:

إن معوقات التنمية البشرية في الجزائر عديدة، وسوف نركز على بعضها في مجالات محددة، أهمها:

- اختلال في توزيع الدخل الوطني،

- عدم وجود إستراتيجية واضحة و دقيقة للتنمية البشرية . كما هو معترف به اليوم ، أن محور التنمية يجب ألا يعني فقط النمو في معدلات الناتج الإجمالي الوطني أو التوازن في ميزان المدفوعات فحسب، ولكن يجب أن يعني أيضًا القضاء على الفقر وينبغي أن تتاح للجميع فرص العمل وان يكون للجميع نصيب في الدخل الوطني ؛

- انتشار الفساد الإداري و الرشوة نتيجة انخفاض القيمة الشرائية و معدلات التضخم، فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الاقتصادية، فإن الفساد يقتل روح المبادرة ويشوه قيم الثقافة الوطنية.

2- الآفاق :

شكل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر سنة 2000 ، الأرضية الأساسية لدعم جهود تحقيق التنمية البشرية المستديمة على المستويات المحلية و الإقليمية و الجهوية، لذا فإن كافة الآفـــــــــــاق

المستقبلية المرتبطة بالتنمية البشرية ترتبط بشكل رئيسي بهذا الإعلان ؛ إن الأبعاد المتعلقة بحالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2009 ، تميزت بتوفر مجموعة من المتغيرات و المعطيات الهامة، و منها[1]:

-تحسن هام في نمو الاقتصاد الوطني، و بالتالي التخلص من حالة الركود الاقتصادي الذي ميز سنوات التسعينيات؛

-انخفاض معدلات التضخم، و اتجاهها نحو معدلات إيجابية و مشجعة للفرد من خلال التحسن المستمر للقوة الشرائية ؛

-تحسن في رصيد الميزان التجاري، و تدعيم مرتقب للصادرات خارج المحروقات والنفط.

كل هذه المعطيات و متغيرات أخرى تجعلنا نتفاءل بالواقع المعيشي للفرد الجزائري في السنوات المقبلة، هذا مع توجهات الدولة نحو تدعيم النفقات ذات الطبيعة الاجتماعية، و توجهات أخرى نحاول حصرها في النقاط التالية:

- وضع إستراتيجية للتنمية المستديمة وإعادة الاعتبار لدور الدولة في هذه الإستراتيجية التي تشارك في صياغتها والإشراف على تنفيها مؤسسات وهيئات خاصة ؛

- وضع إستراتيجية للقضاء على البطالة والفقر على المدى القصير و المتوسط ؛

- إعداد إستراتيجية بناء مجتمع علمي، يقوم على المعرفة في خدمة المجتمع وتطوره، مما يستوجب إستراتيجية للتعليم في كافة مراحله وإستراتيجية للبحث العلمي ؛

- وسيع المشاركة وحرية الرأي واحترام الذات، حيث يبقى الشعب هو الضمانة الوحيدة والأكيدة، لبناء المستقبل وتحمل الأعباء المستقبلية.

1 يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي – ، **مؤشرات التنمية البشرية المفهوم،الأساسيات ، الحساب،** مرجع سبق ذكره، ص 120.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل، نستخلص أن مفهوم التنمية البشرية مفهوم مطور لمفاهيم تنموية سابقة جاء للتأكيد على أهمية الاستثمار في تحسين قدرات البشر للمساهمة في النمو الاقتصادي، ولكنه يختلف عنها بإعتباره البشر هم محور التنمية و غايتها.

أن التنمية البشرية تهتم بتحسين القدرات البشرية في جانب، و ذلك من خلال توفير التعليم بأنواعه النظامي و غير النظامي (محو الأمية و التدريب) لأفراد المجتمع ، و توفير الرعاية الصحية سواء كان ذلك من خلال الوقاية من الأمراض أو معالجتها ، و توفير الظروف الصحية المناسبة عن طريق توفير السكن اللائق، و توفير المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي و محاربة التلوث و توفير الأمن الغذائي.
و في الجانب الآخر استخدام هذه القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ، بحيث يتم الربط بين التنمية البشرية و النمو الاقتصادي لتحقيق التوازن الإنمائي و الذي يضمن تحقيق مزيدا من التنمية البشرية بشكل دائم و مستمر.

لقياس التنمية البشرية في مجتمع ما، تستخدم مؤشرات مختارة متمثلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالي الوطني كمؤشر للدخل، و معدل الالمام بالكتابة و القراءة ونسب القيد الاجمالية في المراحل التعليمية كمؤشر للتعليم، و توقع العمر عند الولادة كمؤشر للصحة و هو دليل مركب من المؤشرات الثلاثة و قيمته محصورة بين الصفر و الواحد صحيح.

غير أن هذا الدليل لا يعبر عن الفروق في أوضاع التنمية داخل البلد الواحد لذا تعرض مفهوم التنمية لبشرية و مؤشراتها لانتقادات كثيرة ، مما أدى إلى تعديل طريقة حساب الدليل في تقرير سنة 2010 واقتراح مؤشرات مكملة أخرى. ويتوجب مستقبلا التفكير بطريقة أخرى لبناء الدليل وإدخال متغيرات أخرى مستقلة ومفصلة يمكن من خلالها الحصول على صورة أكثر شمولا للتنمية و التعرف بأكثر موضوعية ودقة على حال التنمية البشرية في بلد ما ومقارنتها بالدول الأخرى.

إلا أنه من الصعب التوصل إلى مقياس شامل أو مؤشرات شاملة لأن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقا من دليل التنمية البشرية و أن أبعادا كثيرة لا يمكن قياسها كميا.

الفصل الثاني:

مفهوم الإستثمار العمومي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم مكونات الطلب الكلي في النموذج الكينزي البسيط، وبالتالي يلعب دورا مهما في الزيادة في الدخل الوطني، غير أن هذا الأخير ينقسم من الناحية القانونية إلى نوعين استثمار خاص وآخر عام أو عمومي، فالعمومي يتمثل في قيام الدولة بالاستثمار بعدة مجالات وهو ما يتجسد عادة في نفقات التجهيز، ومن بين الأمور التي تعمل الدولة على الاستثمار فيها أو الإنفاق عليها التنمية البشرية، ويتجلى الأمر في الإنفاق على الصحة والتعليم والقضاء على البطالة والفقر ...الخ.

حيث أن الاقتصاد الجزائري شهد في الفترات الأخيرة زيادة محسوسة في معدلات نمو الاستثمارات العمومية خاصة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وذلك في مبادرة من السلطات الجزائرية للنهوض بمختلف القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، وضمان رفاهية المواطن.

لذلك من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية، نعالج في البداية نظرية الاستثمار بصفة عامة، ثم نحاول التركيز بنوع من التفصيل على الاستثمار العمومي مع الإشارة إلى مفهومه في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا نحاول التطرق إلى دراسة تطور معدلات الاستثمارات العمومية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.

تحظى عملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسة و الدولة بأهمية كبيرة نظرا لعلاقته الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير موارد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني و للموارد القابلة للاستثمار، بل أصبح المحدد الأساسي للتنمية يتمثل بمدى القدرة على تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل للموارد المتاحة بين الاستخدامات البديلة الذي يمكن تحقيقه من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية سواء كان ذلك على مستوى المشروعات أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

يعبر الاستثمار عن ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. لذلك فإن المفهوم الاقتصادي لكلمة "**استثمار**" يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة، فكلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت. وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية، الحرمان، الانتظار[1]، فسوف نعمل إلى التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالاستثمار.

أولا: تعريف الاستثمار ومحدداته.

1- تعريف الاستثمار:

سوف نعمل على تعريف الاستثمار من جانبين

*** التعريف الخاص برجال الإدارة والمالية:**

عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع ... الخ.

وهناك من يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح. و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، و لفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة و تعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل[2].

---

[1] الجمعية المصرية للأوراق المالية، **دليل المستثمر لتمويل الشركات**، مصر، 2003، ص 23.

[2] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل ،عمان الأردن 1997،ص ص 14،13.

كما يعرفه عبد الله بوغابة على أنه " التضحية بالموارد التي يتم استخدامها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث إن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"[1]

* **أما** في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية و المعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة ، الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة و تنقسم إلى مجموعتين[2] :

المجموعة الأولى: و هي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج ...الخ

المجموعة الثانية : مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع ...الخ.

كما يعرف الكاتب "Daniel Sopel"[3] الاستثمار بأنه التخلي عن مبلغ حاضر وأكيد على أمل الحصول على عوائد، من خلال هذا التعريف نخلص إلى أن الاستثمار يهدف إلى:

- التحكيم بين الحاضر و المستقبل "عامل الزمن "
- رهان مرتبط بحالة عدم التأكد "عامل المخاطرة"

من جهة أخرى تعني كلمة الاستثمار تحويل الموارد المتاحة إلى سلع مادية و أصول إنتاجية تمكن المؤسسة من أداء نشاطها و تحقيق إيرادات و أرباح مستقبلية.

2) مفهوم الاستثمار من الناحية الكلية:

يعرف الاستثمار على أنه " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها " [4] .

من خلال هذا التعريف للاستثمار – كمتغير اقتصادي كلي – فإنه لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل يشمل أيضا – وين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو هذه الطاقات، إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين، وأن المحافظة على قدرتها

[1] Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti édition, Paris 1999, p 07.

[2] حنفي عبد الغفار، **الحالة المالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1992، ص 223

[3] Daniel Sopel, **Pari D'entreprise**, les édition D'organisation 1997, p 27.

[4] حسني علي خربوش ، عبد المعطي رضا أرشيد، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق** ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان – الأردن، 1996 ص 37.

الإنتاجية – على مدار عمرها الإنتاجي – تحتاج إلى عمليات صيانة و تجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة.

وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي:[1]

- " **علاقة تمويلية** " ندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي؛
- " **علاقة إنتاجية** " مادام الاستثمار – في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه – هو الأداة التي لا غنى عنها كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى: أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك و العلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

ثانيا: أهمية الاستثمار الاقتصادية.

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين و السياسيين و المفكرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار، ليس على مستوى دولها فقط بل تعدى ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى.

ويظل ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال، ويظهر جليا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به انحصر بنواحي كمية تتمثل في:

- خلق مناصب شغل، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية؛
- هو الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية؛
- يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي؛
- يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان؛
- **ثم** امتد ليشمل النواحي النوعية و التي تتمثل في:
  1. زيادة وتحسين إنتاجية رأس مال و العمل على تحسينها بالاستمرار؛
  2. تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية.

ثالثا: تصنيفات الاستثمار.

تعددت المعايير المتبعة في تصنيف الاستثمارات والتي سوف نتطرق إليها كما يلي:[2]

---

[1] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 31.

[2] حسين عمر ، **الموسوعة الاقتصادية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 ، ص 40.

** **من حيث الطبيعة القانونية:** يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- **الاستثمارات العمومية:** هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، و لتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة؛
- **الاستثمارات الخاصة:** تتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، و هي تنجز من طرف الأفراد و المؤسسات الخاصة؛
- **الاستثمارات المختلطة:** و تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام و الخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و لها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد ني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

** **من حيث المدة الزمنية: و** تصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

- **استثمارات قصيرة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية؛
- **استثمارات متوسطة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنتين، و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة؛
- **استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، و هي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

** **من حيث الأهمية و الغرض:** تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

- **استثمارات التجديد:** تتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، و ذلك بشراء الآلات والمعدات و جل وسائل الإنتاج، و ذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا ، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، و بصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- **استثمارات النمو** (الإستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات و ابتكارات جديدة و متميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج؛

- **الاستثمارات المنتجة و الغير منتجة:** و هي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية و بأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، و في حالة العكس فهي غير منتجة؛
- **الاستثمارات الإجبارية:** تكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، و ذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع و خدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا؛
- **الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال و إهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب و الظروف؛
- **استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، و بالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجها.

** **من حيث الموطن:** وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

- **الاستثمارات الأجنبية:** و تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (**الاستثمارات الأجنبية المباشرة**) ،أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها و الاقتصاد المقرض (**الاستثمار الأجنبي الغير مباشر**)؛
- **الاستثمارات المحلية:** و تتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

المطلب الثاني: تعريف المشروعات و المرافق العامة

لما كان الاستثمار العام هو مجموعة المشاريع العامة التي تهدف إلى تحقيق الخدمات العامة وجب تعريف المشاريع العامة والمرافق العامة.

أولا : المشروع العام

1- **تعريف المشروع العام** : هناك عدة تعاريف للمشروعات العامة وفقا لطبيعة الملكية أو الإدارة أو طريقة الرقابة على أنشطة تلك المشروعات على النحو الذي يظهر التعاريف الثلاثة التالية :

- المشروع العام هو مجموع المنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة بطريقة مباشرة لإنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات خاصة للأفراد .
- المشروع العام هو المشروع الذي تمتلكه وتديره الحكومة أو إحدى الهيئات العامة سواء انفردت بذلك أو شاركها فيها الغير.
- المشروع العام هو وحدة اقتصادية منفصلة عن الدولة(أي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي) وتشبه بنشاط يشبه نشاط المشروع الخاص، إلا أنها تخضع بصفة عامة لرقابة الإدارة الحكومية.

يتضح لنا من التعاريف السابقة الملاحظات التالية :

أ- المشروع العام عبارة عن وحدة إنتاجية اقتصادية (مصنع أو مشروع زراعي أو تجاري) ينشأ لإنتاج و توفير سلعة أو خدمة عامة (النقل ، الصحة)

ب- يشترط هنا أن تمتلك الدولة المشروع كليا أو جزئيا.

ج- تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي عن أموال الدولة.

د- أن تقوم الدولة بإدارة المشروع العام بواسطة إحدى هيئاتها متبعة في ذلك أسلوب الإدارة الخاصة و تمارس عليه الرقابة لارتباطه بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة.

2- أشكال المشروعات العامة

هناك ثلاثة أشكال للمشروعات العامة وهي:

- المشروعات العامة المباشرة.
- المشروعات العامة المستقلة و المشروعات شبه العامة

أ- المشروعات العامة المباشرة: هي التي تمتلكها السلطة العامة وحدها كما تنفرد بإدارتها وتتحمل تبعا لذلك كافة المخاطر ومن أمثلة تلك المشروعات " صك النقود الذي يعتبر مظهر من مظاهر السيادة و أيضا الصناعات الحديثة الوثيقة الصلة بالأمن القومي، وتدمج إيراداتها ونفقاتها عادة في الموازنة العامة للدولة.

ب- المشروعات العامة المستقلة: هي المشروعات التي تمتلكها الدولة ولكنها تتمتع بوجود قانوني مستقل بالاستقلال الإداري المالي عن الدولة.

ج- المشروعات شبه العامة : منها :

- **عقود الامتياز:** حيث تمنح الدولة امتياز استغلال المرفق العمومي ذي الصيغة الاقتصادية في هذا النوع من المشروعات إلى فرد أو شركة خاصة لفترة زمنية محددة.
- **عقود الإدارة:** حيث تعهد الدولة إدارة المرفق العام في هذه الحالة إلى شخص مقابل أجر.

- **الشركات المختلطة:** يأخذ المشروع العام هنا شكل شركة المساهمة والتي يشترك في رأس مالها الأفراد والسلطة العامة و لذلك يكون من حقهم المساهمة في إدارتها، كما يشتركون في تحمل مخاطرها، وتساهم الدولة في نسبة تزيد عن 51 % وذلك من أجل السيطرة على هذه الشركات.

3– مبررات وجود المشروعات العامة: توجد مجموعة كبيرة من المبررات (الاعتبارات) المالية والاجتماعية والإستراتيجية و الاقتصادية وغيرها تبرر تدخل الدولة وقيام المشروعات والمرافق العامة.

أ– المبررات الاجتماعية:

تقوم الدولة هنا بتوفير بعض السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع خاصة لذوي الدخول المحدودة. وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتوفيرها مجانا أو بأسعار تقل عن تكلفتها مثال: الكهرباء، الهاتف، الصرف الصحي، التعليم، الرعاية الصحية لعدم استطاعة المستثمر الفرد أن يقدم الأموال المطلوبة أو يستمر في استخدام أحواله في مشروعات خاسرة.

- بناء المدارس و الجامعات و مراكز تكوين من أجل إعداد الإطار البشري.
- إنشاء المستشفيات و المراكز الصحية من أجل رعاية صحية لأفراد المجتمع .

ب– الاعتبارات الاقتصادية :

تحاول الدولة هنا تحقيق أهداف رفع كفاءة الاقتصاد القومي (من خلال المساهمة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية) وتحقيق الاستثمار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية والانكماشية في الاقتصاد الوطني .

- سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني من خلال سيطرتها على بعض أوجه الاقتصاد الأساسية كالمواصلات وأعمال المصارف و الصناعات الأساسية ذات المخاطر العالية .
- إنشاء الدولة لبعض الوحدات النموذجية للإنتاج كالمخابر و محطات البحوث و التجارب الزراعية من أجل الإنتاج الزراعي وإقامة ورشات الإنتاج لتدريب العاملين على المهارات المختلفة .
- قيام الدولة ببعض المشروعات العامة من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية " توفير مناخ الاستثمار " كما هو الحال بالنسبة لمشروعات تقسيم الأراضي و إنشاء التوصيلات الكهربائية وشبكات المياه والطرق وكافة الخدمات اللازمة للمستثمرين من أجل إغراء رؤوس الأموال الأجنبية بإقامة المشروعات الخاصة .
- قد تمتلك خصوصا في بعض المشروعات، كشرط أساسي لإعطاء تسهيلات أو ضخ المعونات لهذه المشروعات كامتلاك الحكومة حصة في شركة الطيران الوطنية في مقابل تعهدها بإعانتها في حالة خسائر للشركة بهدف خدمة المصلحة الوطنية.

– قد تقوم الدولة بإقامة المشروعات العامة لتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار القومي من خلال زيادة الاستثمار العام وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة.

وقد قدم كثيرا الأساس العلمي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدولة الرأسمالية المتقدمة، ويقترح أن تؤثر الدولة في الاستثمار الكلي حتى يتعامل الاستثمار الكلي (الاستثمار العام والاستثمار الخاص) مع ادخار قطاعي الأعمال والعائلة عند مستوى العمالة الكاملة .

كما قد يتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية إضافة إلى إقامة الدولة للمشروعات العامة تدخل الدولة بسياستها المالية أو النقدية (إعانات، فرض ضرائب، تحييد سعر الفائدة...) من أجل تحقيق المساواة بين المنفعة الحدية والاجتماعية و التكلفة الحدية الاجتماعية عندما توجد بعض القوى التي تشوه هذا السوق، كالاحتكار أو وجود الآثار الجانبية الموجهة أو المالية.

ج– الاعتبارات التمويلية :

تحتاج الدول إلى موارد مالية لكي تقوم بالإنفاق على إشباع الحاجات العامة وتلبية الاحتياجات والأعباء المتزايدة للدولة ولذا تقوم باحتكار و إنتاج سلع معينة وتوفير سلع معينة كقيام الدول بإنشاء وإدارة المطارات والموانئ التي تحقق إرادات مالية كبيرة من خلال تأجير شركات الطيران و الملاحة والسياحة وغيرها خاصة فيما تعانيه بعض الدول من قلة مواردها المالية (كالتهرب الضريبي.....).

د– الاعتبارات الإستراتيجية:

كما هو الحال عند سيطرة الدولة التامة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الأمن القومي (كصناعة الأسلحة والذخائر) وذلك من أجل الحفاظ على سرية المعلومات عن أنواع وكميات الأسلحة الموجودة للاعتبارات أمنية.

ثانيا: المرفق العام

تتمثل محاولات تعريف المرفق العمومي في ثلاثة اتجاهات أساسية:

1– المعيار العضوي: كمؤسسة يقصد بالمرفق العمومي الأجهزة الإدارية أو المؤسسات الإدارية بشكل عام (المحاكم، المجالس القضائية، مقرات البلديات....)

2– المعيار المادي: كنشاط فالمرفق العمومي تحركه المصلحة العامة ويجب أن لا يهتم بتحقيق ربح مادي، وعليه فالمرفق العمومي كل نشاط يباشره شخص عمومي يقصد إشباع مصلحة عامة.

3– المرفق العمومي نظام قانوني :

فحسب الأستاذ شينو Mchenot إن نشاطا ما يعتبر مرفقا عموميا إذا كان يخضع لنظام قانوني معين، أو مجموعة من الأساليب المخالفة للأساليب المستعملة في القانون الخاص.

ثالثا– مفهوم المرفق العمومي في الجزائر :

كثيرا ما يعبر عن المرفق العمومي بأنه جهاز أو هيكل أو هيئة يسير الشؤون العمومية، ويقصد بهذا الإدارات العمومية أو مؤسسة إدارية معينة تسمى المرافق العامة أيضا المنافع العامة و تطلق على الأنشطة الاقتصادية التي تباشرها الدولة بغرض تحقيق النفع العام سواء كانت مملوكة للدولة وتديرها بمعرفتها مباشرة، أو كانت في يد القطاع الخاص وتخضع لإشرافها و مراقبتها سواء أطلق على هذه الأنشطة الإدارة العامة، أو هيئة عامة، أو مؤسسة عامة (المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز) أو غير ذلك ويعرف المرفق العام بأنه مشروع يعمل بانتظام تحت إشراف الدولة بقصد أداء خدمة عمومية للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني.[1]

وهناك ثلاثة أنواع للمرافق العامة:

- المرافق العامة الاقتصادية.
- المرافق العامة الإدارية.
- المرافق العامة التنظيمية.

أ– المرافق العامة الاقتصادية : يمكن أن نطلق عليها المشروعات العامة، فهي تلك المشروعات التي تأخذ الطابع التجاري أو الصناعي أو الزراعي، وتجد الدولة أنه من الصالح العام أن تتولاها أو تشرف عليها وتخضع للقواعد الإدارية التي تنظم المرافق العامة جميعها، وأيضا للأساليب التجارية التي تقتضيها طبيعة نشاطها وذلك ضمانا لحسن التوفيق بين المبادئ التجارية و أغراض النفع العام .

ب– المرافق العامة الإدارية: وهي ما تدخل في إطار الوظيفة الإدارية العامة للدولة ويعجز الأفراد والمؤسسات عن مباشرتها على الوجه التام أو لا يجدون مصلحة في القيام بها، كمرافق الدفاع، الأمن، القضاء والتعليم.

ج– المرافق العامة التنظيمية: فهي التي يتعلق نشاطها برقابة وتوجيه النشاط المهني، كالغرفة التجارية والصناعية، النقابات المهنية، كما يمكن أن نفرق بين هذه المرافق من خلال:

– الشكل الغالب للمنفعة في المرافق الإدارية والتنظيمية هي المنفعة العامة أما المرافق الاقتصادية فيغلب عليها النفع الخاص.

– تمول المرافق العامة الإدارية والتنظيمية من الإيرادات السيادية للدولة، بينما المرافق الاقتصادية تمول من خلال تحصيل مقابل تغطيتها من المنتفعين بالخدمة أو السلعة كالمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز أو الجزائرية للمياه، بريد الجزائر .

[1] المرسي سيد حجازي، **إقتصاديات المشروعات العامة**، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 28.

وعليه فقد عرفت المرافق العمومية الاقتصادية أو التجارية أو الصناعية بأنها مجموعة من المرافق التي تمارس نشاطها يهدف إلى تحقيق حاجة عامة صناعية أو تجارية، وهي تخضع في ذلك إلى مزيج من قواعد القانون العمومي وقواعد القانون الخاص.

ومن أمثلة المرافق العمومية الصناعية و التجارية، المرافق المتعلقة بالنقل الجوي أو بالسكك الحديدية، مرافق البريد والمواصلات، مرافق تزويد الماء، مرافق تزويد الكهرباء والغاز.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الاستثمار العمومي.

إن التعاريف السابقة تطلق على مفهوم الاستثمار بصفة عامة كنشاط اقتصادي أي تطلق على جميع أنواع الاستثمار الخاص العام أو الأجنبي، وبما أن هذه الدراسة متعلقة بالاستثمار العمومي فإننا سوف نحاول التطرق إلى مختلف العناصر المتعلقة بالاستثمار العمومي وبعض العلاقات الخاصة به بشيء من التفصيل.

أولا: مفهوم الاستثمار العمومي:

نقصد بالاستثمار العام أو العمومي أو الحكومي ، أو استثمار الدولة : هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (حكومة ، الجماعات المحلية) أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية[1] للمجتمع و يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و أن رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع الذي حدده "**بيتلهايم**"[2] يمكن أن يتحقق بنوعين من النفقات هما :

- النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية
- النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية

1- النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية :

و قد حاول هذا المفكر، من خلال هذين الشكلين من النفقات، توضيح تأثيرهما على تلك الطاقات الإنتاجية فالنسبة للنفقات ذات الطبيعة الاستثمارية يرى بيتلهايم وجود نوعين من النفقات الاستثمارية.

أ- الاستثمارات الإنتاجية الجديدة : إن لهذه الاستثمارات أثر مباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي تلك الاستثمارات بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقدم إنتاجا ماديا[3] مثل مختلف المنتجات الصناعة و الزراعة . أو أثر غير مباشر بحيث

---

[1] محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية – النفقات العامة – الإيرادات العامة– الميزانية العامة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 79.

[2] Bettelhiem Charles**, Planification accélérée**,Maspero,Paris 1969, P 68.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول،**الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي في الجزائر**،مثال الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص 59.

يترتب عن الاستثمارات المنفذة خلق هياكل جديدة لا تؤدي إلى "رفع الإنتاج" أو "رفع الإنتاجية" أو "تخفيض تكاليف الإنتاج" إلا مستقبلا ، عن طريق الخدمات التي سيقدمها المستفيدون من هذه الاستثمارات إلى الجهاز الإنتاجي.

إذن كل طاقة جديدة قد خلقت في نطاق النشاط الاقتصادي، الذي يتولد عنه إنتاج مادي، مثل منتجات القطاعين الصناعي والزراعي، أو قد أتت لتعزيز إنتاج هذين القطاعين، في قطاعات البناء والتجارة والمواصلات تعتبر استثمارا إنتاجيا.

ب- الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة:

كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الاقتصادي ذي الإنتاج المادي و التي لها في الواقع وظيفة اجتماعية أو ثقافية مثل بناء المدارس ، الجامعات، مؤسسات التكوين، المخابر المساكن العامة، الوحدات الصحية، المستشفيات، البنية التحتية كالطرقات، الجسور، شبكات المياه والتهيئة، الكهرباء، الهاتف، الملاعب الرياضية، حدائق الأطفال وغيرها التي لها تأثير غير مباشر على الإنتاج تمثل عملا استثماريا مفيدا لمستقبل التنمية[1] لأن هذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للإنتاج، سواء بفضل الأشخاص الذين يتربون و يتكونون فيها، أو بفضل الاختراعات التي تبرز للوجود أو بفضل الشروط الصحية والسكنية التي يستفيد منها المنتجون إذن هذه الهياكل تعتبر استثمارات غير إنتاجية جديدة مفيدة للتنمية.

2- النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية :

فيحددها بيتلهايم في أربع أنواع من النفقات : نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي. فهذه النفقات تستهدف جميعها زيادة الإنتاج أو التنمية ، لكن الجهاز الإنتاجي المادي (الطاقة الإنتاجية) لم يطرأ عليه أي تغيير به و من مظاهره ، تكوين المنتجين تكوينا جديدا في مداركهم العلمية، دخول جديدة يتدعم بها مستواهم المعيشي. خدمات عامة مجانية يتحسن بها وضعهم المعيشي، زيادة استخدام الاختراعات و طرق فن الإنتاج الجديدة .

ويعرف **قدي** الاستثمار العمومي [2] : " على أنه جميع الاستثمارات المالية و جميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع. و يعكس هذا الإنفاق الرأسمالي سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة و تغطية الهياكل القاعدية".

---

[1] نفس المرجع، ص 60.

[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2006، ص 21.

كما يعرفه **عقيل جاسم عبد الله** : " على أنه الاستثمار الذي تتولى الحكومة القيام به في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية و التي تزيد من ثروة المجتمع و يكون في المجالات الإستراتيجية التي لها علاقة في التحكم والسيطرة في بعض سياسات الدولة".

ويعرفه **شارل دومون**"[1] :كل استثمار محقق من طرف وحدات أو مؤسسات عمومية و في نفس الوقت يكون موجه لتحقيق توفير الخدمة العمومية، و ليكن ممارس من طرف أعوان عموميين ، خواص أو مختلطون، وهو "الاستثمار العمومي" الاستثمار في الإدارات العمومية و المؤسسات العمومية الكبرى.

ثانيا: طبيعة الاستثمار العمومي :

يمكن أن نقسم طبيعة الاستثمار العمومية إلى المجالات الكبرى التالية:[2]

1– الاستثمار العمومي في البنية التحتية :

و نقصد بالاستثمار العمومي في البنية التحتية هي تلك المبالغ المالية العامة الموجهة لإنجاز الطرقات ، الجسور، السكك الحديدية ، الموانئ ، المطارات و شبكات الاتصال.

2– الاستثمار العمومي الموجه لتكوين الرأس المال البشري،التربية و التكوين :

ونقصد به بناء المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التكوين من أجل إعداد وتكوين الإطارات المستقبلية أو تحسين مهارات العمال من أجل إتقان واستعمال التكنولوجيات الحديثة ... إلخ

3– الاستثمار في مجال التطور التكنولوجي و البحث العلمي :

وهي تلك المبالغ المالية الموجهة للبحث العلمي من أجل ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة تساعد على تحسين العمل أو بناء مخابر و مراكز بحث في الزراعة، مراكز البحث في الطب ، الاقتصاد ، الهندسة ... إلخ.

4– الاستثمار في المصانع العمومية و التجهيزات

إن هذا النوع من الاستثمار [3] هو صعب التحقيق و أصبح عرضة لمجموعة من الانتقادات و أصبح يستحيل تحقيقه خاصة من خلال المعطيات الموجودة في المحاسبة العامة. و لذاك عندما نتكلم عن الاستثمار العمومي فنقصد الاستثمار في المجالات الثلاثة الأولى.

[1] Charles Demons, **économie et social – Quel avenir pour l'investissement public,** p 33.
[2] EUROPEAN PARLIAMENT, **l' investissement public et privé dans l'union européenne** série affaire économique, 2001, p 29.
[3] Idem, p 29.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي ، وتطوره حركيا ولا سيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

مما يجدر بنا تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار، من خلال الدارسات التحليلية للأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة.

وفي هذا الشأن يفسر الاستثمار، في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، من خلال علاقته بالادخار، وفي الفكر الاقتصادي الماركسي، يفسر مفهوم الاستثمار من خلال تطرق كارل ماركس إلى نظرية القيمة وفائض القيمة، وكذا علاقته بالتراكم والفائض الاقتصادي، ورأس المال. أما المدرسة الكينزية وضحت متغير الاستثمار عن طريق العلاقة التي تربطه بالاستهلاك والادخار والدخل، وأيضا الكفاية الحدية لرأس المال، والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول:الاستثمار في الفكر الكلاسيكي والماركسي

أولا:الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال. كما ركزت المدرسة الكلاسيكية على فكرة أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين نمو السكان والتقدم التقني، وأن التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى وفيما بعد يجاري معدل السكان معدل التقدم التقني. أما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيون بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل. وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على الأرباح.

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة و المتوفرة، و التي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات.

وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم[1]. وبالتالي فإن الكلاسيكيون نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويعتبر الكلاسيكيون أن الادخار والعمل شرطان ضروريان لإثراء الأمة.

[1] Mohamed Dowider, **L'économie politique, une science sociale** , Maspéro, Paris,1974,p :182.

ويتضح من خلال نظرية آدم سميث أن التأثير متبادل بين رأس المال و تقسيم العمل ، تجعل العمل محور الإنتاج و التراكم. حيث يعتبر آدم سميث أن رأس المال هو مفهوم مادي، يتمثل في الأموال التي يترتب عنها خلق دخل إضافي أو ربح ، بمعني إنتاج قيمة مادية جديدة.[1]

لذا يعتبر العمل كقوة محركة لرأس المال، و تمثل ديناميكية الإنتاج، و هذا من خلال تقسيمه للعمل إلى عمل منتج وعمل غير منتج، فالأول يخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات جديدة مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجاري. لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد مع حجم تشغيل العمال. أما العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عنه خلق أو زيادة قيمة أي نوع من أنواع الناتج السابق ذكرها. وبذلك يعتبر آدم سميث أن العمل المنتج مصدر تراكم رأس المال، و هذا الأخير يوسع نطاق الإنتاج، ويخلق حركة نشيطة من العمل المنتج في المجتمع.[2]

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، و أن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال، ويعتقد ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل، ويترتب على ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة وهذا مما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح[3].

أما بايتيبست ساي «J.B.Say » فقد أعطى مفهوما خاصا لرأس المال يختلف عن الاقتصاديين السابقين آدم سميث ودافيد ريكاردو، حيث قسمه إلى: رأس مال منتج، ورأس مال غير منتج، أما رأس المال المنتج يتمثل في الأموال الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج منفعة، سواء كانت هذه المنفعة متجسدة في مادة أو خدمة، أما رأس المال غير المنتج يتمثل في نوع من القيم المنتجة التي لا توجه إلى الإنتاج ولا إلى الاستهلاك، و إنما يحتفظ بها لأغراض المستقبل. حيث يعتبر أن مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك, أما التراكم يتشخص فقط في الاستثمار الصافي، ويرى أن التراكم الذي يكون رأس مال جديد، لا يبدأ إلا بعد التعويض الكامل لرأس المال القديم. و لا يحدث التراكم إلا بالإنتاج المادي فقيمة هذه المواد هي التي تؤدي إلى زيادة رأس المال، و من ثم يستبعد حدوث التراكم عن طريق الإنتاج غير المادي.[4]

يمكن أن نلخص الفكر الكلاسيكي حول تحديد مفهوم الاستثمار في النقاط التالية:[5]

---

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر ،2003-2004، ص 4.

[2] نفس المرجع، ص 5

[3] نفس المرجع، ص 5

[4] نفس المرجع، ص 6

[5] نفس المرجع، ص 7

– أنه في الواقع العملي قد يكون الادخار أكبر أو أقل من الاستثمار،

– إن تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار، أي عرض رأس المال والطلب على رأس المال يحدد مستوى سعر الفائدة،

– زيادة الادخار تؤدي إلى الطلب الكلي على الاستثمار وإلى انخفاض الطلب الكلي على الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل الكلي والعكس صحيح.

إن العرض يخلق الطلب عليه، أو ما يسمى (بقانون ساي في الأسواق). وعلى ذلك فالطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار يقابله عرض كلي للسلع الاستهلاكية والاستثمارية ومساوية في القيمة. وهذا يعني أن الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار معا سيظل متعادلا مع العرض الكلي.

ثانيا:الاستثمار في المدرسة الماركسية

1– علاقة الاستثمار بالتراكم :

يستعمل كارل ماركس مفهوم التراكم مثل الكلاسيكيين للتعبير عن الاستثمار، لكنه يعطي له مكانة معتبرة في الحياة الاقتصادية، ففي نموذجه للإنتاج الموسع يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة، ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال. ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين :

– رأس المال الثابت و الذي يتكون من الآلات والمعدات و المواد الأولية

– رأس المال المتغير وهو الذي تدفع منه الأجور

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير وهو عين التراكم. وأن الادخار هو مصدر التراكم، و أن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته أداة عملية الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وأن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

2– علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي:

حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به: الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري بمعنى هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج.

وتتمثل العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار، في أن عملية الاستثمار مرتبطة بإعادة الإنتاج الموسع، وهو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر شمولية من الاستثمار و من الادخار. ويعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي، وهو خلق شروط موضوعية و ذاتية للإنتاج، أي ما يبذله الإنسان من جهد فكري وعضلي على مختلف الموارد الإنتاجية من أجل خلق مادة نافعة للإنسان.

3- الاستثمار و علاقته برأس المال :

إن طبيعة علاقة الاستثمار برأس المال، تتجلى في كونهما علاقتين اجتماعيتين و فنيتين، و إن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار.

وأن عملية الاستثمار هي تشغيل لرأس المال، أي أن رأس المال يشكل وسيلة استثمارية. و أن الاستثمار هو متغير مستقل يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع.

و إن الاستثمار قسمان : أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال. بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي " إعادة الإنتاج البسيط". أما الاستثمار الإضافي لرأس المال، فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، و تحويل إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي (المتغير والثابت)، و أن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن "إعادة الإنتاج الموسع".[1]

المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي

وسوف نحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى النظريات الكينزية المفسرة للاستثمار وبالتالي محاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة فيه.

أولا: الاستثمار عند كينز.

يتناول كينز الاستثمار على مستويين :

1- على مستوى الاقتصاد الجزئي :

لقد انتهج كينز[2] تقريبا نفس تحليل النيوكلاسيك بالنسبة للاستثمار على المستوى الجزئي، حيث يستعمل تحليل الحدي، فالمؤسسات تهدف لتعظيم أرباحها، و بالتالي القرار الإستثماري يكون على أساس المقارنة بين معدل الفائدة و الفعالية الحدية لرأس المال ثم المقارنة بين معدل المردودية لمختلف البدائل.فالفرد بالنسبة لكينز في أغلب الأحيان يتجه نحو زيادة استهلاكه كلما زاد دخله وبالتالي فإن الاستهلاك مرتبط بالدخل وعلى أساس الاستهلاك يتحدد الادخار فيما بعد، و هذا عكس الكلاسيك الذين يقولون أن الاستهلاك يتحدد على أساس الادخار، فالادخار بالنسبة لكينز هو الجزء الغير مستهلاك من الدخل وهو مرتبط بالميل الحدي للاستهلاك وليس بمعدل الفائدة كما هو الحال عند الكلاسيك .

2- على مستوى الاقتصادي الكلي :

إن الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة لكينز يلعب دوار هاما في الإنتاج عن طريق مفهوم المضاعف، حيث نجد الاستثمار يعمل على خلق موجات متتالية من المداخيل والتي تتحول إلى إستهلاكات

[1] نفس المرجع، ص 12

[2] P.A Samuelson, les grands courants de la pensée économique, OPU, Alger 1995, p443

جديدة تحث المستثمرين على زيادة الإنتاج وبالتالي خلق مداخيل جديدة. وفي هذه الحالة فقط يمكن أن نتوقع أن تيار المداخيل سيدفع إلى تحريك الموارد الاقتصادية و هذا سيؤدي إلى تكاثر الدخل.

وإن دالة الادخار مرتبطة بدالة الاستهلاك على أساس الميل الحدي للاستهلاك، من أجل زيادة الإدخارات التي ستستعمل في زيادة الاستثمار فيما بعد. وليس كما رأينا في المدرسة الكلاسيكية حيث يتكيف الادخار بصورة آلية مع مستوى الاستثمار بفعل معدل الفائدة.

ومن هنا نجد أن نظرية المضاعف تحتل المكانة الرئيسية في نظرية الدخل بالنسبة لكينز، والذي جعل مهمته في تحديد الارتباط بين الدخل الوطني والاستثمار لا تبعا لإنتاجية هذا الأخير وإنما تبعا لميل المجتمع للاستهلاك.

وفي حالة إشباع الاستثمار الخاص قبل تحقيق العمالة الكاملة، فإن دور الدولة يكون حاسما في تنشيطه بزيادة الاستثمار الحكومي والذي سيعمل على زيادة الإنتاج بغض النظر عن شروط المردودية التي كانت العنصر الأساسي الذي يوجه الاستثمار الخاص. هنا تكون آلية مضاعف الاستثمار هي الموجه الأساسي للاستثمارات بصورة أكثر أهمية من مرونة العرض والطلب كما تعمل الدولة على تخفيض معدلات الفائدة مما يعمل على تنشيط الاستثمار الخاص والعام. وبهذا التدخل للدولة في الحياة الاقتصادية يصبح لديها دور فعال في تنشيط الطلب الفعال بشقيه، الطلب على السلع الاستهلاكية من جهة و الطلب على سلع التجهيز من جهة أخرى.

وكخلاصة لكل ما تقدم نرى أن كينز أعطى أهمية كبرى للاستثمار في الاقتصاد الوطني بحيث يعتبره أحد العنصرين الهامين المكونين للطلب الفعال بالإضافة إلى الاستهلاك و ذلك وفق العلاقة التالية :

$$D = C + I$$

حيث (D) الطلب و (C) الإستهلاك و (I) الاستثمار.

ثانيا: الاستثمار في النظرية الكينزية الحديثة.

يمثل الاستثمار الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال، وهو نوعان، الاستثمار الصافي والذي يؤدي إلى الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من رأس المال مثل بناء المصانع وشراء الآلات ...، بينما الاستثمار الإحلالي (مخصصات الاهتلاك) فهو الذي يهدف إلى تعويض الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.كما أن للاستثمار عدة عوامل تعمل على صعوبة التحكم في الاستثمار، والتي يمكن أن نبينها بشكل سريع كما يلي:

جدول رقم (2- 1): العوامل المؤثرة في الاستثمار.

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية	المتغيرات التنظيمية والثقافية
– الأرباح السابقة؛ – مخصصات الإهلاك؛ – المبيعات؛ – عمليات الإنتاج؛ – التوقعات؛ – عمر المصنع؛ – عوامل مالية أخرى –... الخ.	– معدل الفائدة – سياسات الحكومة (المالية والنقدية)؛ – التغيرات التكنولوجية على مستوى النشاطات الاقتصادية؛ – التوقعات الأخرى؛ – ظروف البضائع الرأسمالية؛ – حالة الحرب وحالة السلم؛ – الاستقرار السياسي؛ – القوة العاملة؛ – الهياكل النقدية (بنوك وشركات تأمين... الخ)؛ – ... الخ.	– التصرفات اتجاه الخطر؛ – التصرفات اتجاه الربح؛ – الحالة الدينية؛ – الحالة التعليمية للسكان؛ – التصرفات اتجاه الاكتناز؛ – ... الخ.

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 169.

إنّ دالة الاستثمار تقوم على أساس نظرية المشروع في الاقتصاد الجزئي، ولكي نصل إلى تصور كلي لدالة الاستثمار فإنه لابد أنّ نضيف إلى محددات دالة الاستثمار على المستوى الجزئي (معدل العائد على الاستثمار، سعر الفائدة، ...) عوامل أخرى [1] ، أما على المستوى الكلي وحسب ما تقدم من قبل، فإنّ الزيادة في الدخل الوطني من شأنها أنّ تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار، وبالتالي نعبر عنه بالعلاقة:

$$I = f(y,i) \quad : \frac{\Delta I}{\Delta y} \rangle 0 \, , \frac{\Delta I}{\Delta i} \langle 0 \qquad .....(1\text{-}2)$$

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، **مقدمة في الاقتصاد التحليلي**، مطابع الأمل ، بيروت، لبنان، 1989، ص 256.

1- نظرية المعجل (المسارع):

المعجل هو عكس المضاعف يبين أثر تغير الدخل على الاستثمار، حيث أنّ النموذج في شكله الأصلي أقترح من طرف الاقتصادي"CLARK"، الذي يفترض أن مخزون رأس المال اللازم لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما[1]. ويعطى وفق العلاقة التالية:[2]

$$K_t^* = \sim Q_t \ldots\ldots\ldots(2-2)$$

حيث أنّ: K_t^* : رأس المال خلال الفترة t؛

Q_t : الإنتاج الوطني خلال الفترة t؛

$\sim$: تمثل نسبة رأس المال K على الإنتاج Q وأحيانا تسمى بمعامل المسارع (حيث أن $0 \langle \sim \rangle$).أما خلال الفترة $t+1$، فإنّ:

$$K_{t+1}^* = \sim Q_{t+1} \ldots\ldots(3-2)$$

بطرح العلاقتين(2-3) من (2-2) نجد أن:

$$\Delta K = I_{nt} = \sim (\Delta Q_t) \ldots\ldots\ldots(4-2)$$

حيث أنّ: I_{nt} : الاستثمار الصافي خلال الفترة t.

2- نظرية المعجل المرن(المسارع المرن):

اقترح "KOYCK" توزيعا متباطئ لدالة الاستثمار، حيث أنّ K دالة تابعة لإنتاج فترات سابقة، والذي يعطى وفق العلاقة:[3]

$$K_t = {}_0Q_t + {}_1Q_{t-1} + {}_2Q_{t-2} + {}_3Q_{t-3} + \ldots\ldots(5-2)$$

المتغيرات المتباطئة تشكل متتالية هندسية متناقصة (a :معدل التناقص):

$${}_i = {}_0 a^i \quad \begin{cases} i = 1,2,3,\ldots \\ 0 \langle a \langle 1 \end{cases}$$

وبالتالي تصبح العلاقة كالتالي:

$$K_t = {}_0Q_t + {}_0 a^1 Q_{t-1} + {}_0 a^2 Q_{t-2} + {}_0 a^3 Q_{t-3} + \ldots\ldots(6-2)$$

إذا تم تأخير المعادلة (2-6) بفترة، وضرب طرفيها في a نجد:

$$aK_{t-1} = {}_0 a Q_{t-1} + {}_0 a^2 Q_{t-2} + {}_0 a^3 Q_{t-3} + {}_0 a^4 Q_{t-4} + \ldots\ldots(7-2)$$

بطرح (2-7) من (2-6) نجد:

$$K_t = {}_0Q_t + aK_{t-1} \ldots\ldots\ldots(8-2)$$

---

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 178

[2] UlrichKohli, **Analyse macro-économique,**De Boeck, Paris 1999, P 399

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

مع العلم أنّ:

$$I_{nt} = K_t - K_{t-1} .....(9-2)$$

بتعويض (2-8) في (2-9) نجد:

$$I_{nt} = {}_0Q_t + {}^{a}K_{t-1} - K_{t-1} = {}_0Q_t - (1-{}^{a})K_{t-1} .....(10-2)$$

أما إجمالي الاستثمار فهو الاستثمار الصافي زائد الاستثمار الإحلالي أو مخصصات الاهتلاك ويعطى بالعبارة التالية (¢تمثل مخصصات الاهتلاك):

$$I_t = {}_0Q_t - (1-{}^{a}-¢)K_{t-1} .....(11-2)$$

ما يمكن أنّ نستنتجه من المعادلة الأخيرة أنّ الاستثمار يرتبط طرديا مع كمية الإنتاج أو الدخل وعكسيا مع مخزون رأس المال للفترة السابقة وهذا مع افتراض أنّ المقدار ($1-{}^{a}-¢$) موجب تماما.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى أهم اهتمامات النظرية الاقتصادية الكلية، وذلك من وجهة السياسات الاقتصادية يعتبر أحد أهم أهدافها، ومن جهة أخرى يعتبر النمو الاقتصادي أحد المعايير التي تعكس صورة الاقتصاد الوطني، فتسعى الدول جاهدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية مقبولة ومستديمة، غير أنّ النمو الاقتصادي يتأثر بعوامل عديدة، ومن بينها قطاع التجارة الخارجية وذلك لما يحمله هذا الأخير من أثار على الاقتصاد المحلي وبالتالي على وضعية النمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

تعدت تعاريف النمو الاقتصادي لكنها ترمي إلى نفس الفكرة، ومن أهم هذه التعاريف:[1]

- العيسوي إبراهيم(1989): النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أي نوع، اقتصادية كانت أو اجتماعية؛
- كالدور(1957): يضيف بعض الخصائص الهامة للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية،

[1] معهد التخطيط القومي، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003، ص 07.

والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التي تلي فترة الركود الطويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة؛

- ❖ كما يؤكد "كالدور" أن النمو الاقتصادي الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلي. كما أضاف إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد غالبا ما تأتي من التجديدات والابتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة في عمليات الإنتاج والاقتصاد؛
- ❖ كما يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنّه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها".

من خلال التعريف نميز مجموعة من السمات:

1. التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام؛
2. ضرورة وجود تكيف مؤسسي و إيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

كما وردت تعاريف أخرى:[1]

- " كوسوف": النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي؛
- " بونيه": النمو الاقتصادي ما هو إلا عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة.

إذن ما يمكن استنتاجه حول النمو الاقتصادي على أنه معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

من خلال العرض السابق للنمو الاقتصادي فإنه يتبين لنا ما يلي:[2]

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 40.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2003، ص ص:71 – 72.

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الـ:(PIB) أكبر من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

- يجب أن يكون هذا المعدل –معدل زيادة الناتج القومي أو معدل زيادة الدخل الفردي– حقيقي وليس نقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

2– عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي:

هناك عدة عناصر للنمو الاقتصادي غير أن أهم هذه العناصر هي:

- **العمل**: ويمثل مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، فالعمل يكون مرتبط بحجم بفئة السكان النشطة في البلد، وبصفة أكثر وضوحا بإنتاجية هذا العنصر والذي يعمل على زيادة حجم الإنتاج.
- **رأس المال**: يعتبر عنصر من عناصر النمو الاقتصادي لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وتحقيق توسع في حجم الناتج من خلال الاستثمارات.
- **التقدم التقني أو التقدم التكنولوجي**: وهذا العنصر يتمثل في مجموع النظم والوسائل الحديثة المستعملة في العمليات الإنتاجية، حيث أنه لو لم تحدث زيادة في عنصري النمو الاقتصادي الآخرين مع حدوث تقدم تكنولوجي لأنه سوف يحدث هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

أما فيما يخص مقاييس النمو الاقتصادي فإنه يوجد المعيارين التاليين هما:

1– معايير الدخل: حيث يعتبر الدخل أهم عنصرا لقياس النمو الاقتصادي، لكن الخلاف يكون حول طبيعة هذا الدخل:

– **الدخل الوطني الكلي**: وهذا من اقتراح "ميد" الذي يراه أفضل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، لأنه عند زيادة الدخل مع زيادة السكان لا يعتبر نموا اقتصاديا والعكس إذا كان هناك انخفاض الدخل مع انخفاض السكان بمعدل أكبر منه لا يعني تخلفا.

– **الدخل الوطني الكلي المتوقع**: وهذا راجع إلى كون أن بعض الدول لها موارد كامنة بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

– متوسط نصيب الدخل: يعتبر أكثرها استعمالا وصدقا في قياس النمو الاقتصادي، غير أنه يواجه صعوبات في الإحصائيات الدقيقة وكذا طبيعة الفئة السكانية التي يقسم عليها الدخل، أهي الفئة العاملة والتي تفيد من نواحي الإنتاج، أو السكان ككل والذي يفيد من ناحية الاستهلاك.

مبدئيا فإن النمو الاقتصادي يقاس حسب المقياس البسيط له كما يلي:[1]

معدل النمو الاقتصادي = الدخل الحقيقي للفترة 2 – الدخل الحقيقي للفترة 1/ الدخل الحقيقي للفترة 1

– **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:** يعتبر "سنجر" في سنة 1956 أن النمو الاقتصادي دالة لثلاث عوامل كما هو موضح في المعادلة التالية: $D = SP - R$ .....(12-2)

حيث أن: D : معدل النمو السنوي للدخل الفردي؛ S : الادخار الصافي؛

P : إنتاجية رأس المال؛ R : المعدل السنوي لنمو السكان

2– المعايير الاجتماعية: وهي مجموعة من المؤثرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة للأفراد، وتتمثل:

– التقدم الصحي و الذي يعبر عنه بعدد الوفيات، معدل توقع الحياة عند الميلاد، ...

– مستوى التعليم، والذي يعبر عنه بنسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة، نسبة المسجلين في مستويات التعليم، نسبة الإنفاق على التعليم،...

– معايير التغذية، أي سوء التغذية أو نقصها .

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها.

1– مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرّف التنمية الاقتصادية على أنها " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي". كما يعرفها آخرون على أنها " العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[2].

كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها " عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة "[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 63.

مما يشار إليه في التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب هي:[1]

* **التغيرات في جانب العرض:**

- اكتشاف موارد جديدة؛
- التوسع في عملية تراكم رأس المال؛
- تزايد حجم السكان؛
- إدخال أساليب إنتاج جديدة؛
- تحسين المهارات؛
- تطوير القدرات التنظيمية و الإدارية؛
- تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

* **أما التغيرات في جانب الطلب:**

- تغير حجم السكان وتركيبه العمري؛
- تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق؛
- التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة.

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية و الزراعة."[2] وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

- الانتقادات الموجهة للإستراتيجية:

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:[3]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] محمد البنا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنوفية،1992، ص 104.

[3] Jacque Brasseul , **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993, p p: 50- 51.

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد؛
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة لتحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم؛
- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يعتبر "هيرشمان" من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن وذلك نظرًا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة و بالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

ويرى هيرشمان " مية على أنها سلسلة من الإختلالات التي تستمر و يتم المحافظة عليها. هذه الإختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة و التي بدورها تخلق لا توازن جديد. هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرات خارجية هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة"[1]، وبالتالي فإنه حسب هيرشمان فإن هدف السياسات الإنمائية يتمثل في:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية؛
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات و القطاعات الإستراتيجية

[1] محمد البنا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 112.

وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، و تتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة و القطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

– الانتقادات الموجهة للإستراتيجية :

1. عدم تحديد تركيبة و اتجاه و وقت النمو غير المتوازن؛
2. التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن؛
3. إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛
4. أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

ثالثا: الفروقات الجوهرية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة.لكن هناك فروق بين المصطلحين، هي:

- التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي؛
- التنمية الاقتصادية تنطوي على إجراءات معينة وتعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي حتماعي والثقافي لتشمل جميع أبعاد المجتمع، لذا فإن معدل التنمية الاقتصادية يكون معتمد تحقيقه بمنظور شامل. بينما النمو الاقتصادي فهو تلقائي، والذي يعني زيادة معينة في معدل نمو الدخل الوطني ومعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن دون وجود إجراءات معتمدة لتحقيق هذا المعدل بصورة معينة؛
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

رابعا:علاقة الاستثمار بالنمو والتنمية من خلال نموذج "هارود– دومار".

أ– فرضيات النموذج: يقوم النموذج على الفرضيات التالية:[1]

- كمية رأس المال K المستثمر في الوحدة الإنتاجية؛
- معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta Y}{Y})$ يعتمد على:

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

1. الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$)؛
2. المعامل ($\frac{K}{Y}$) رأس المال على الناتج.

ب- النموذج:

بافتراض (s هي معدل الادخار): $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$ ..... (13-2)

وفي حالة توازن سوق السلع والخدمات، أي ($S = I$)، وبذلك فإنّ ($i = \frac{I}{Y}$) حيث أنّ i يمثل معدل الاستثمار. وأنّ الاستثمار هو التغير في مخزون رأس المال ($I = \Delta K$)، فإنّ:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \Rightarrow$$

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{K} \quad \text{.....} \quad (14\text{-}2)$$

وعليه فإنّ معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج. يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{s}{k}$ .....(15-2)

حيث أنّ: g : معدل نمو الناتج؛ s : معدل الادخار؛ k : المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

المبحث الثالث: مفهوم الاستثمارات العمومية و تطورها في الجزائر.

منذ الاستقلال، عملت الجزائر على القضاء على التخلف باعتمادها على الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وسخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة بين 1966 و 1990. لم تؤدي هذه السياسات إلى النتائج المرجوة و بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع و الضعف نتيجة لعدة عوامل أهمها التبعية الاقتصادية، النمو الديموغرافي و الاعتماد الكلي على تصدير النفط 95% من عائدات الصادرات الإجمالية. لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية مما أدى إلى اختلالات عدة في الاقتصاد الوطني معتمدة على استيراد لسلع الاستهلاك على حساب الاستثمار و التشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، حيث تميزت هذه المرحلة بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع نسبة التضخم إلى20,5 %بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستمر لميزان المدفوعات وانخفاض في احتياطات العملة الصعبة والصدمة البترولية لسنة 1986 والعوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة وما نتج عنه من ارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر من 54% سنة1986 وتجاوزت 80% سنة 1994 . كل هذه العوامل الداخلية و الخارجية مجتمعة أجبرت السلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المنظمات المالية العالمية لتطبيق إصلاحات اقتصادية مع صندوق النقد الدولي تعرف ببرنامجي التثبيت و التعديل الهيكليين بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية و تحرير الاقتصاد بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. كن هذه الإصلاحات كانت سببا في تزايد حدة الفقر بانخفاض القدرة الشرائية وتدهور المستوى المعيشي للسكان و زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع. و حرصا على التخفيف من الكلفة الاجتماعية لتطبيق التصحيح الاقتصادي فقد رافقه بترتيبات لحماية الطبقات الضعيفة التي تفتقد إلى دخل وتخص التأمين على البطالة و إنشاء وكالات التشغيل لفئة الشباب البطالين منهم خريجي الجامعات . نظرا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السيئة، التي عرفتها الجزائر مع نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي، على إثر الأزمة الخانقة التي عاشتها، وكذا انتهاجها لسياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة من طرف المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، باشرت السلطات الجزائرية سياسة مالية توسعية أداتها الرئيسية الإنفاق الاستثماري الحكومي، لخلق جو من الانفراج على مستوى السوق المحلية، نتيجة ارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال، مما يساهم في إنعاش معدلات النمو الاقتصادي، وقد أطلق على هذه السياسة مصطلح سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي اعتمدت فيما بعد، بالتوازي مع التوسع في الموازنة العامة، بشقيها التسييري والتجهيزي، على تسطير مجموعة من البرامج، أهمها برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ،والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمقسم إلى شطرين، الأول يمتد للفترة 2000-2004 ،والثاني يمتد للفترة 2005-2010 ، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يمتد للفترة 2005-2009.

وسنتناول فيما يلي مفهوم الاستثمارات العمومية في الجزائر والمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري كما سنتطرق إلى حجم الاستثمارات العمومية في كل فترة.

المطلب الأول: تعريف الاستثمارات العمومية في الجزائر.

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير، و نفقات الاستثمار أو التجهيز[1]، هذه الأخيرة تغطي عمليات الاستثمار والعمليات الخاصة برأس المال.

أولا: برامج الاستثمار العمومي.

تتشكل برامج الاستثمار العمومي من مجموع المشاريع العامة الواجب تحقيقها تحت المسؤولية المالية للدولة، هذه البرامج محددة في إطار برنامج الاستثمار على المدى المتوسط ، وعلى أساس الأهداف المحددة في برنامج الحكومة.

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار).

يتم توزيع هذه النفقات وفق المخطط التنموي السنوي للدولة، وتنقسم إلى قسمين عمليات الاستثمار والعمليات برأس المال و تدخل ضمن الحالة "ج" من قانون المالية[2] .

1- عمليات الاستثمار.

تتمثل عمليات الاستثمار في المشاريع العامة و المتعلقة بالقطاعات التالية :

- الصناعة
- المناجم و الطاقة
- الفلاحة و الري
- دعم الخدمات المنتجة
- المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية
- التربية و التكوين
- المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية
- دعم الحصول على السكن
- المخططات البلدية للتنمية
- استثمارات متنوعة

2- العمليات برأس المال.

- دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاصة وتخفيض نسب الفوائد)

---

[1] القانون رقم 84- 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل و المتمم **المتعلق بقوانين المالية، المادة 23**.

[2] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **إجراءات تسيير نفقات التجهيز بالجزائر**، أوت 1999.

- إعانات و تبعات تهيئة الإقليم
- إعانات التجهيز للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي ، التجاري ، و مراكز البحث والتنمية
- احتياطي لترقية المناطق اللازم ترقيتها
- تخصيص رأس المال الصندوق الوطني للاستثمار
- احتياطي لنفقات غير متوقعة
- احتياطي لتصفية ديون غير مدفوعة
- البرنامج التكميلي لفائدة الولايات

إذن مما سبق، يمكن أن نستنتج تعريف عام للاستثمار العمومي : هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (حكومة ، و الجماعات المحلية) ، أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة قصد رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع و يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة[1] مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.

3- تسيير و تنفيذ الاستثمارات العمومية:

و تحديد نمط تسيير هذه الاستثمارات و الإجراءات المتعلقة بها في منظومة رخصة البرنامج و اعتمادات الدفع المنبثقة عن منشور 21 سبتمبر 1988، وقد خضعت هذه المنظومة لتعديلات عديدة على اثر التطورات الاقتصادية . ترتكز منظومة تسيير ميزانية الاستثمار العمومي على :

- مدونة الاستثمارات
- تعريف و ترميز الاستثمارات
- إجراءات تسيير الاستثمارات
- متابعة تنفيذ البرامج

أ- مدونة الاستثمارات: تم تحديد مدونة الاستثمارات العمومية بمنشور 21 سبتمبر 1988 المعدل بالمنشور 01/88 المتعلق بالاستثمارات العمومية و المنشور 02/88 المتعلق بمنظومة تعريف عمليات الاستثمارات المخططة و مراسيم تنفيذية متعلقة بنفقات التجهيز العمومي[2] .

تتوخى هذه المدونة الأهداف التالية :

- السماح بربط البرامج الاستثمارية بأهداف تلبية الحاجات العامة
- السماح بمتابعة تنفيذ الاستثمارات

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية- النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] انظر ملحق رقم 1 التشريعات المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز .

– تسهيل مختلف التحاليل الاقتصادية و المالية التي تتمحور حول الاستثمار

– جعل كل متعامل عمومي المالك المباشر لوسائل التمويل

وقصد التسيير الأمثل للاستثمارات العمومية و لتوسيع لامركزية التسيير لصالح الجماعات المحلية ،وتماشيا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الاقتصاد الوطني ، تم إجراء عدة تغييرات على محتوى المدونة.

و تصنف المدونة الحالية للاستثمار العمومي في أربع مستويات :

القطاع : و هو ما يوافق النشاطات الكبرى ، المشروعات الكبرى (9 قطاعات)

القطاع الفرعي : يقسم القطاع إلى مجموعة من الفروع (44 قطاع فرعي)

الفصل : و يمثل فرعا مهما في الاقتصاد الوطني (141 فصل)

المادة : تجمع على مستوى كل فصل الاستثمارات وفق طبيعتها (9 مواد على الأكثر في كل فصل)

ب– تعريف و ترميز الاستثمارات العمومية :

ينتمي نظام تعريف الاستثمارات إلى النمط الاقتصادي إي أنه يضم الاستثمارات حسب مختلف وظائف وأنشطة القطاع الإداري أو الاقتصادي.

يتم إنجاز الاستثمار وفق ثلاثة (03) أنماط للتسيير [1] :

- **البرامج القطاعية المركزية:** تخص العمليات المسجلة لفائدة الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها إضافة إلى الإدارات المتخصصة والمؤسسات ذات الاستقلالية المالية .
- **البرامج القطاعية غير الممركزة:** وهي تخص العمليات المسجلة لفائدة الولايات .
- **المخططات البلدية للتنمية:** وتشمل المشاريع التي تسجل لفائدة الولايات و تسيرها البلديات .

المطلب الثاني :الاستثمار العمومي في الفترة ما قبل سنة 1999.

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين مختلفتين:

أولا: مرحلة التنمية المخططة"1967-1985 ":

تميزت هذه المرحلة بتبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه يعتمد على أسلوب التنمية المخططة، بدور مركزي للدولة في جميع الميادين واحتكارها لمعظم النشاطات ومنها تخصيص الاستثمارات وتمويلها ، وفي هذا الإطار قامت بإطلاق عدة مخططات ابتداء من سنة 1967 سخرت لها رؤوس أموال ضخمة وتمثلت في[2]:

1- لمزيد من التفصيل حول ترميز الاستثمارات، إجراءات تسيير الاستثمارات و متابعة تنفيذ البرامج ،ارجع إلى دليل وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية **إجراءات تسيير نفقات التجهيز بالجزائر**، أوت 1999

2-محمد بلقاسم بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:1** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص193.

1) **المخطـــط الثلاثـــي الأول:**(1967-1969): أعطيـت الأفـضلية في هـذه الفـترة إلى الهياكـل القاعديـة لـصناعة المحروقـات و البتروكيمياويـات، الحديـد و الـصلب و الـصناعات الميكانيكيـة و هـو هدفـه تحـضير الوسـائل الماديـة لانجـاز المخططـات المقبلـة. وبلغـت الاسـتثمارات خـلال هـذه المرحلـة 10,3 مليار دينار جزائري[1].

2)**المخطـــط الربـــاعي الأول**(1970-1973): يعتـبر هـذا المخطـط بدايـة حقيقيـة لأسـلوب التخطـيط، حيـث أحـدثت الـسلطات المركزيـة إصـلاحات عميقـة في تمويـل الاسـتثمار وتبـنى نظريـة الـصناعات المـصنعة الـتي تتـضمن إنـشاء أقطـاب صـناعية تتميـز باسـتخدام كثيـف لكـل مـن عنـصر رأس المـال و العمـل و ذلـك في قطاعـات الحديـد والـصلب والميكانيـك، الـصناعة البتروكيميائيـة ومواد البناء. وقد بلغ مبلغ الاستثمار 30,6 مليار دينار جزائري[2].

3)**المخطـــط الربـــاعي الثـــاني** (1974-1977): يعتـبر مخطـط مكمـل للمخطـط الربـاعي الأول وأهـم مـا ميـزه حجـم الاسـتثمارات الكبـير الـذي بلـغ 110,22 مليـار دينـار[3] واسـتحواذ قطـاع الـصناعة علـى نـسبة 61 % مـن حجـم الاسـتثمارات الفعليـة إلى جانـب اهتمامـه بتحـسين الإطـار المعيشي للسكان.

ويجـب الإشـارة إلى أن الفـترة 1978-1979 لم تـشهد برمجـة أي مخطـط، ومـع هـذا بلـغ حجـم الاستثمارات الفعلية خلال السنتين 52,65 **و** 54,78 على التوالي[4].

4)**المخطـــط الخماســـي الأول (1980 – 1984):** كـان الهـدف مـن هـذا المخطـط هـو عـلاج الاخـتلالات الموجـودة علـى مـستوى المخططـات الـسابقة اثـر تطبيـق سياسـة الـصناعات المـصنعة ، كمـا أنـه اعتمـد علـى سياسـة النمـو المتـوازن الـتي شملـت جميـع القطاعـات الاقتـصادية مـع الاهتمـام بقطـاع الهياكـل الاجتماعيـة الأساسـية كالـسكن، التربيـة و الـصحة ،و رافـق ذلـك مجموعـة مـن الإصـلاحات الـتي مـست علـى وجـه الخـصوص القطـاع الزراعـي والـصناعي[5] ، وبلـغ حجـم الاعتمـاد المـالي المخـصص لهـذا المخطـط 400,60 مليـار دينـار[6]. وفيمـا يلـي جـدول يبـين توزيـع الاعتمـادات المالية المخصصة حسب القطاعات.

---

[1] Hamid Tammar,Stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie, OPU, Alger, 1983, p:29

[2],Idem , p:29

[3] محمد بلقاسم بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:1** مرجع سبق ذكره،ص341.

[4] نفس المرجع، ص 342.

[5] Hocine Benissad, Algérie: restructurations et réformes économiques " 1979 – 1993", OPU, Alger, 1994, p:06.

[6] محمد بلقاسم بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:2** مرجع سبق ذكره،ص:97

جدول رقم (2–2): توزيع الإعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الأول حسب القطاعات

الوحدة:مليار دج.

القطاعات	الترخيص المالي
الفلاحة و الري	**47,10**
الصناعة و المحروقات	**155,46**
مؤسسات انجاز أشغال البناء و الأشغال العمومية	**20,00**
القطاع شبه المنتج(الخدمات)	**35,40**
الهياكل الاجتماعية الأساسية	**142,64**
المجموع	**400,60**

المصدر: محمد بلقاسم بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج: 2** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:97

ثانيا) الاستثمار العمومي في مرحلة الأزمة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق(1985-1989):

إن السياسات المتبعة منذ الاستقلال والتي تعتمد على أسلوب التنمية المخططة لم تؤدي إلى النتائج المرجوة، وبدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع ابتداء من فترة الثمانينات نتيجة لعدة عوامل أهمها:[1] التبعية الاقتصادية ومشكلة المديونية التي تفاقمت أعباؤها نتيجة إتباع الحكومة لسياسة التمويل الخارجي لمخططات التنمية المتعاقبة، والنمو الديموغرافي والاعتماد الكلي على تصدير النفط 95% من عائدات الصادرات الإجمالية، وكذا الركود الذي أصاب كل من القطاع الصناعي العمومي نتيجة للخلل الهيكلي الذي عانت منه المؤسسات العمومية، والقطاع الزراعي بسبب عوامل طبيعية كالجفاف و عدم الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية التابعة للدولة. كل ذلك جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار المحروقات، وهو ما حدث خلال سنة 1986 ، إذ أدى الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات من 27 دولار أمريكي سنة 1985 إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد، إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني. وقد تزامنت هذه المرحلة مع انطلاق المخطط الخماسي الثاني باستثمار قدره 550 مليار دينار[2] موزعة على القطاعات حسب الجدول التالي:

---

[1] نبيل بوفليح ،**أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ،دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001–2004**، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف 2005/2004 ،ص84.

[2] محمد بلقاسم بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:2** مرجع سبق ذكره،ص 223

جدول رقم (2–3): حجم الإعتمادات المالية المخصصة للمخطط الخماسي الثاني 1985–1989

الوحدة:مليار دج.

القطاعات	الترخيص المالي
الفلاحة و الري	79,00
الصناعة و المحروقات	174,20
مؤسسات انجاز أشغال البناء و الأشغال العمومية	19,00
القطاع شبه المنتج(الخدمات)	40,65
الهياكل الاجتماعية الأساسية	237,15
المجموع	**550,00**

المصدر: محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ج: 2** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:223

ثالثا) الاستثمار العمومي في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية "1989-1998 ":

رغم تطبيق الحكومة لبعض الإصلاحات الجزئية خلال الفترة "1986 –1988 "، إلا أن حدة الأزمة الاقتصادية دفع السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية مما أدى إلى اختلالات عدة في الاقتصاد الوطني معتمدة على استيراد لسلع الاستهلاك على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات ، حيث تميزت هذه المرحلة بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% و ارتفاع نسبة التضخم إلى20,5 %[1] بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستمر لميزان المدفوعات وانخفاض في احتياطات العملة الصعبة و الصدمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 والعوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة وما نتج عنه من ارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر من 54% سنة1986[2]. كل هذه العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة أجبرت السلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المنظمات المالية العالمية لتطبيق إصلاحات اقتصادية مع صندوق النقد الدولي تعرف ببرنامجي التثبيت والتعديل الهيكليين بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية وتحرير الاقتصاد بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث تم عقد اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي هما على التوالي:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول: وقع في 31 ماي 1989 .
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني: وقع في 30 جوان 1991.

[1] مدني بن شهرة ،**السياسة الاقتصادية و الإصلاحات** ، الجزائر 2008، ص 71.

[2] نفس المرجع،ص 75.

هدفت الاتفاقيتان إلى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للجزائر بمجموعة من الشروط أهمها [1]:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة
- القضاء على عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية ، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وبعد فشل الاتفاقيتين السابقتين، وبسبب التدهور المستمر للمداخيل البترولية حيث تراجع سعر البرميل من 24,3 دولار سنة 1990 إلى 17,5 دولار سنة 1993 ازداد الوضع الاقتصادي خطورة، الأمر مما اضطر الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لتطبيق برنامجين: برنامج التثبيت الهيكلي" 1994 -1995 " وبرنامج التعديل الهيكلي "1995 – 1998 " .

برنامج التثبيت الهيكلي: (1994 -1995):حدد لهذا البرنامج أهدافا ارتكزت على استرجاع سريع للتوازن الداخلي من خلال:[2]

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي

وتخفيض الدعم الموجه للأسعار و تثبيت كتلة أجور الوظيفة العمومية ، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية و تحسين طرق تحصيل الضرائب.

- مراجعة سعر صرف الدينار الجزائري بتخفيض قيمته بنسبة 40.17 % في سنة 1994 ،
- خفض التضخم النقدي عن طريق الحد من التوسع في الكتلة النقدية وتحرير معدل الفائدة للبنوك.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي و المتعدد الأطراف مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.
- تحرير التجارة الخارجية.

برنامج التعديل الهيكلي" 1995 - 1998 ": تمثلت أهداف البرنامج في[3] :

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيق للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5 % خلال فترة البرنامج.

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية، 2008، ص190

[2] نفس المرجع ،ص195

[3] نفس المرجع ،ص196

- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.
- مواصلة عملية التحرير الاقتصادي.
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية و البدء بخوصصة جزء منها .

من ميزات هذه الفترة أنها تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" بمساعدة صندوق النقد الدولي، و الذي كان من بين أهدافه تقليص عجز الميزانية عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة.

و فيما يلي جدول يبين تطور نفقات التجهيز في الفترة:

جدول رقم (2-4): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة "1990-1998".

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع) ملياردج	57,02	86,10	149,50	200,00	257,80	296,90	301,60	281,50	262,38
معدل نمو نفقات التجهيز (%)	15,19	51,00	73,64	33,78	28,90	15,17	1,58	-6,66	-6,79
نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة(%)	38,16	35,76	37,68	39,69	42,01	40,40	35,54	29,75	25,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للفترة 1990-1998

والشكل التالي يبين التطور الحاصل في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

الشكل 2-1: تطور نفقات التجهيز ونسبة نموها خلال الفترة 1990-1998

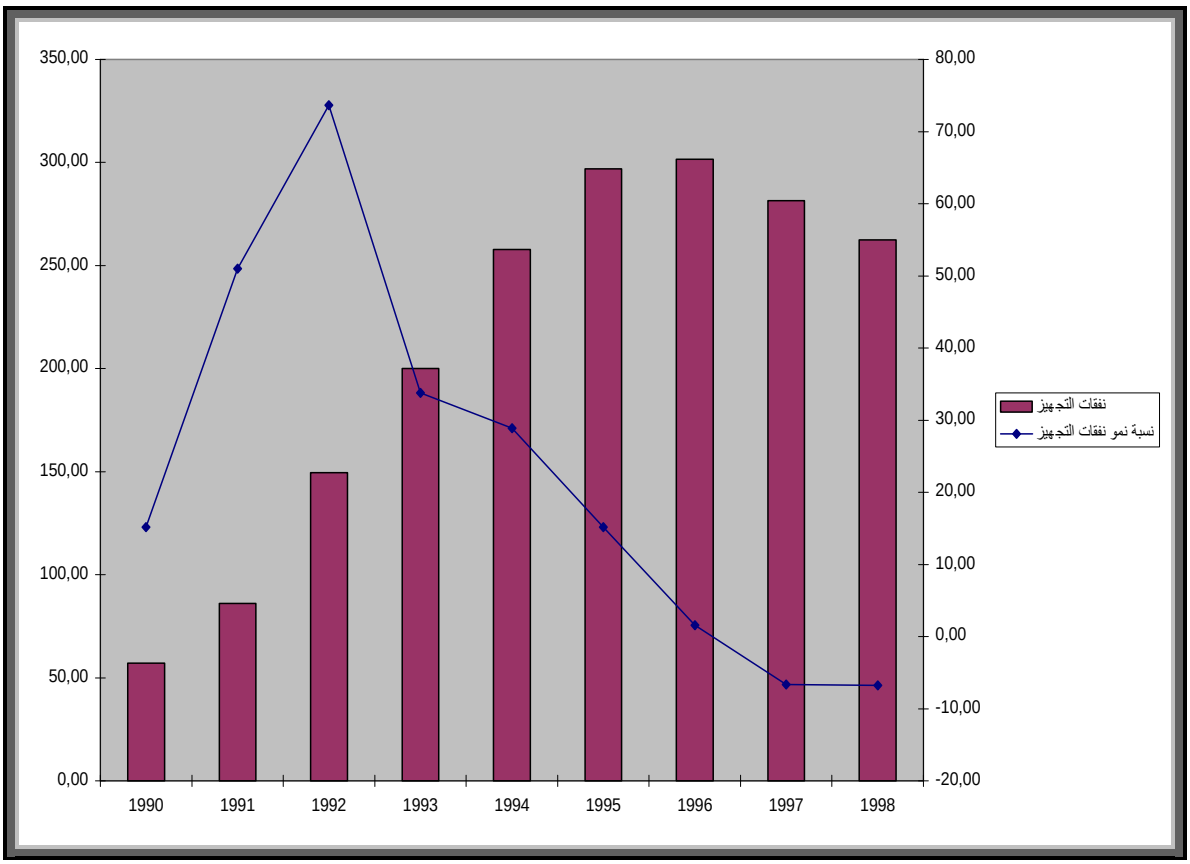

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الجدول 2-4

من الجدول والشكل المبينان أعلاه، يتبين أن نفقات التجهيز المخصصة عرفت مرحلتين:

المرحلة الأولى 1990-1992: شهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة نمو نفقات التجهيز من 15,19% سنة 1990 إلى 73,64 % سنة 1992 رغم انخفاض نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة من 38,16 % إلى 37,68 %.

المرحلة الثانية 1993-1998: خلال هذه المرحلة سجلت نفقات التجهيز نموا متناقصا 28,90 % سنة 1994، 15,17 %سنة 1995 لتصل إلى - 6,79% سنة 1998 ويشكل هذا دليل واضح على إتباع الجزائر لسياسة اتفاقية تقشفية نظرا للتقلبات التي سجلت في أسعار المحروقات حيث انخفض سعر البرميل من البترول الجزائري من 19,5 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,9 دولار أمريكي سنة 1998. مما أثر على الإيرادات العامة للدولة خلال سنتي 1997 و 1998 وبالتالي أجبر الحكومة على ضبط الإنفاق الحكومي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الاستثماري مقارنة بنفقات التسيير من أجل التخلص من عجز الميزانية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة،

حيث وصلت نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة 25,66% بعدما كانت 42% سنة 1994، بتخفيض العمليات برأس المال و المتمثلة أساسا في تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية وهذا لعدم جدوى التطهير المالي للمؤسسات.

المطلب الثالث :الاستثمار العمومي في الفترة 1999- 2004

أولا:حجم الاستثمارات في الفترة 1999- 2004

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة **1998**، تميز الوضع الاقتصادي من جهة بتباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع في نسبة البطالة، و من جهة أخرى بتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية على إثر ارتفاع أسعار البترول كاحتياطي الصرف، ميزان المدفوعات و معدلات التضخم. هو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2-5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة" 1999-2000" .

السنوات	1999	2000
نسبة نمو PIB %	3,2	2,2
حجم البطالة %	28,89	29,77
رصيد ميزان المدفوعات "مليار دولار"	-2,38	7,57
احتياطي الصرف "مليار دولار"	4,4	11,9
حجم المديونية " مليار دولار"	28,32	25,27
سعر البرميل من البترول "دولار أمريكي"	17,9	28,5
معدل التضخم %	2,6	0,3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات "ONS".

وفي ظل هذه الظروف، قامت الجزائر بتبني سياسة جديدة مغايرة للسياسة النقدية المتتبعة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وهي سياسة مالية تعتمد على رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري كأداة فعالة لإنعاش معدلات النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البرامج السنوية العادية و البرامج التكميلية لفائدة الولايات لسنة 2003، تزامنت هذه الفترة الإعلان عن برنامج تنموي سمي "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" ، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل لمدة أربع سنوات " 2001 –2004 " خصص له مبلغ 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز. ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار

سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة.[1]

و فيما يلي جدول يبين حجم الاستثمارات العمومية في هذه الفترة وكذا المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي **2001-2004**.

جدول رقم (2-6): حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة"1999 - 2004"

الوحدة:مليار دج.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
رخص البرنامج الكلية	263,00	337,98	659,30	712,19	787,81	572,66	**3 332,94**
منها رخص البرنامج الإنعاش الاقتصادي*	-	-	205,4	185,9	113,2	20,5	**,0525**
نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع)	280,89	346,02	503,62	548,98	669,43	720,01	**3 068,95**
معدل نمو نفقات التجهيز (%)	7,05	23,19	45,55	9,01	21,94	7,56	**-**
نسبة نفقات التجهيز من النفقات لعامة(%)	25,57	29,42	34,68	34,26	36,96	37,50	**-**
نسبة نفقات التجهيز من PIB(%)	8,67	8,39	11,91	12,14	12,76	11,73	**-**

المصدر:- من إعداد الطالب باستعمال قوانين المالية.

-* المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001، ص123

من الجدول أعلاه، نلاحظ مايلي:

- ارتفاع للنفقات الموجهة للاستثمار و هذا ما يوضحه الشكل أدناه، حيث وصل معدل نموها 45,55 % سنة 2001 وهو ما تزامن مع تبني الدولة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نظرا للفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما دفع بالحكومة إلى تخصيص صندوق ضبط الموارد سنة 2000 .

[1] نبيل بوفليح ،**أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ،دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001 – 2004**، **مرجع** سبق ذكره ص103.

- ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة ،حيث انتقلت من 25,57% سنة 1999 إلى 37,50 سنة 2004. مما يدل عل توجه الدولة نحو التوسع في حجم الإنفاق الحكومي من خلال رفع الإنفاق الاستثماري بالموازاة مع التحكم في نمو نفقات التسيير الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير نسبي في هيكل الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق الاستثماري وهذا عكس المرحة السابقة قصد التخفيف من النتائج السلبية لسياسة التعديل الهيكلي.

يبين الشكل التالي تطور الاستثمار العمومي في الفترة 1999-2004

الشكل 2-2 :تطور نفقات التجهيز في الفترة 1999-2004

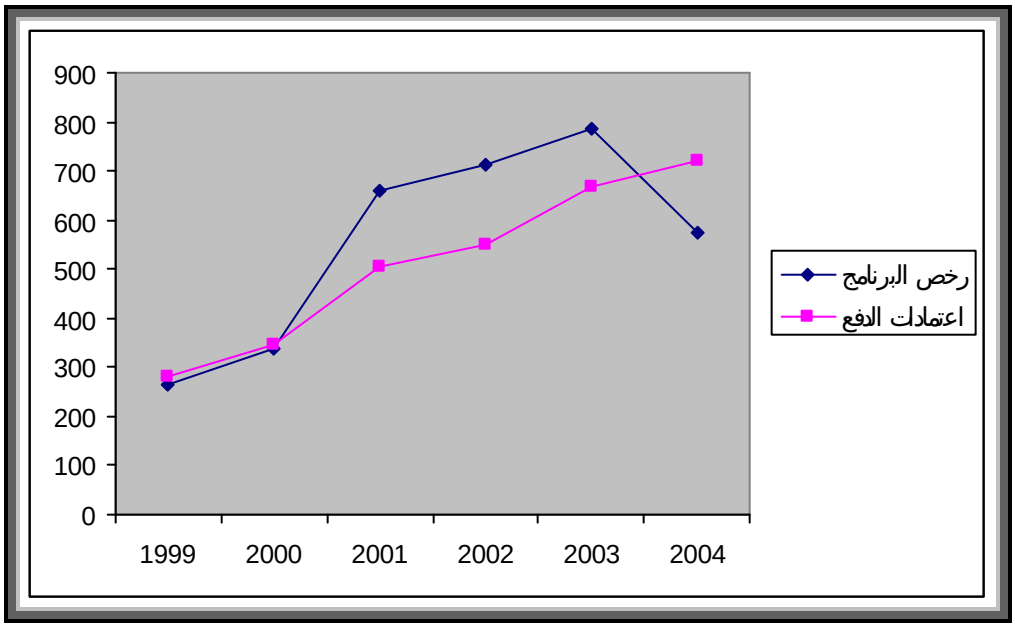

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول 2-6

و باعتبار أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري، سنتناول فيما يلي أهداف و مكونات البرنامج .

ثانيا- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

من خلال اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كانت ترمي السلطات الجزائرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيما يلي:[1]

- تنشيط الطلب الكلي.

[1] نفس المرجع، ص 104

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

– إعادة الاعتبار و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية .

– مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن الجهوي .

ولأجل تحقيق هذه الأهداف ، توجب على السلطات الجزائرية تكثيف مسار الإصلاحات في جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و أهمها :

– عصرنة و تحديث الإدارة الضريبية لتنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة .

– استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية .

– إصلاح القطاع المصرفي و تحسين المناخ العام للاستثمار.

– تحديث طرق إعداد و تسيير و مراقبة النفقات العمومية لتحسين طرق تسيير المنشآت العمومية وترشيد الإنفاق الحكومي .

ثالثا– مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

تم توجيه برنامج الإنعاش الاقتصادي أساسا للعمليات الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

والجدول التالي يوضح طبيعة النشاطات الرئيسية المكونة للبرنامج:

جدول رقم (2–7: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

طبيعة النشاطات	السنوات				الوحدة:مليار دج.	نسبة رخصة البرنامج إلى المبلغ الإجمالي (%)
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
تنمية محلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
تنمية الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	93,0	77,8	37,6	2,0	210,5	40,1
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001**، الدورة العامة ،ص:123.

لقد وزع المبلغ المخصص للبرنامج خلال الفترة " 2001- 2004 " ،كما يوضحه الجدول أعلاه، على برامج فرعية على النحو التالي[1]:

1- **برنامج التنمية المحلية و الحماية الاجتماعية:** خصص له مبلغ : 114 مليار دج ، من أهدافه:

- الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان.

- دعم المخططات البلدية للتنمية و ذلك من أجل التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطني.

- إنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، التزود بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و البيئة ، بالإضافة إلى هياكل خاصة بالاتصالات على المستوى المحلي و منشآت إدارية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من اجل تطويرها و المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

- تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة.

- تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل .

- توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية و المعزولة.

- التكفل بفئة المعوقين و العجزة و المحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل بهم .

2-برنامج تنمية الموارد البشرية: خصص له مبلغ 90,2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع: التربية ، العليم العالي و البحث العلمي، التكوين المهني الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

3- أشغال كبرى و هياكل قاعدية:بمبلغ مخصص يقدر بـ 210,5 مليار دج ويخص أشغال الطرقات و الجسور و الموانئ و المطارات بالإضافة إلى المنشآت الإدارية.

4- **دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري** بمبلغ مخصص قدره 65,4 مليار دج.

[1] نفس المرجع، ص107

الشكل 2-3: مكونات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

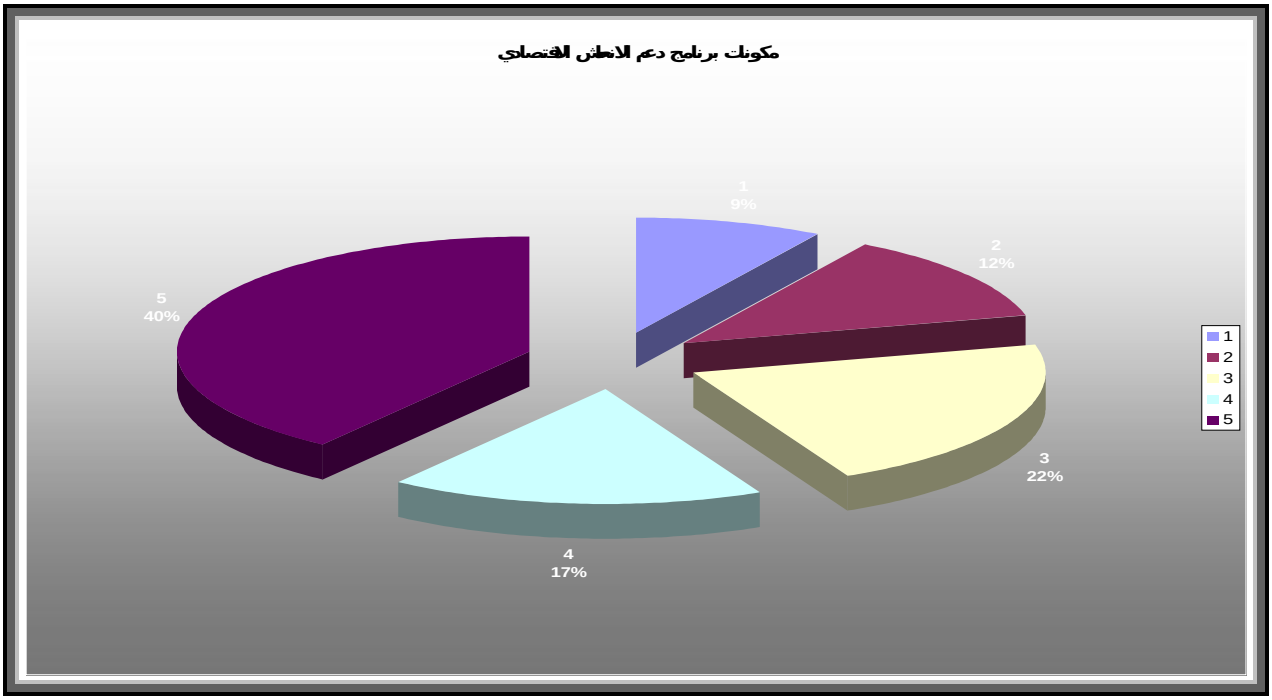

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال الجدول 2-7

المطلب الرابع:الاستثمار العمومي في الفترة 2005-2009.

أولا– البرنامج التكميلي لدعم النمو :

لقد تميز الوضع الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بمواصلة استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية و تحسين النمو الاقتصادي و التي تجلت في انخفاض محسوس لمستوى البطالة. و قد تدعم الوضع المالي الخارجي ابتداء من سنة 2000 خاصة من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية بدءا من سنة 2004. هو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2- 8): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 2001 –**2004**".

الوحدة:مليار دولار أمريكي.

السنوات	2001	2002	2003	2004
الرصيد الجاري الخارجي	7,06	4,37	8,84	11,12
رصيد ميزان المدفوعات	196,	663,	477,	259,
احتياطي الصرف	18,0	23,1	32,9	43,1
نسبة الدين الخارجي من **PIB** (%)	40,5	34,9	26	16,70
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري" دولار أمريكي"	8524,	2425,	03,92	638,6

المصدر : البنك المركزي الجزائري، حصيلة خاصة خارج الأعداد للحصيلة الثلاثية ، **2006**

إن النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، شجعت السلطات الجزائرية على مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية ، حيث أطلقت السلطات برنامجا جديدا للتنمية للفترة 2005-2009 و هو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSCE معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بمبلغ إجمالي قدره 17000 مليار دينار أي ما يعادل 240 مليار دولار، ويهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، واستدامتها عند المستويات المسجلة. ويعتمد على الإنفاق الحكومي الاستثماري ، مع تجنب العديد من السلبيات التي ميزت البرامج السابقة، مما يعطي المزيد من الاستقرار للاقتصاد الجزائري.

وقد شكلت المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي عرفتها سنة 2004 منطلقا رئيسيا للبرنامج، وهي كمايلي:[1]

- وضعية اقتصادية جد ايجابية حيث عرفت سنة 2004 معطيات اقتصادية ايجابية، تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2,1 % سنة2002 فقد بلغ سنة 2003 ما نسبته 6,8 % ونسبة 5,1 % سنة 2004، وهذا بفضل ارتفاع حجم القيمة المضافة لكل فروع القطاع الاقتصادي. كما عرفت معدلات التضخم، نسبا منخفضة ، كما عرفت السيولة لدى البنوك ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2003-2004
- التنبؤ بوفرة مالية: نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول، على المدى المتوسط على الأقل نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، وهو ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية وكذا ارتفاع الحاصل في الإيرادات الجبائية و غير الجبائية، واحتياطات مالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد الذي أنشئ بناءا على قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

ثانيا– أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

إن الأهداف التي سطرت لبرنامج دعم النمو تمثلت فيما يلي:[2]

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة «2000-2004» مع استدامتها عند هذه الحدود.

[1] محمد سعودي، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2007، ص189

[2] نفس المرجع، ص188

- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها.
- تطوير المنشآت القاعدية.

ثالثا:مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج حسب طبيعة النشاط وفقا لما يوضحه الجدول والشكل الآتيين :

الجدول رقم:(2– 9) توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف النشاطات.

	طبيعة النشاط	نسبة النفقات من المبلغ الاجمالي للبرنامج %
1	تحسين الإطار المعيشي للسكان	45
2	تطوير قطاع الهياكل القاعدية	41
3	دعم التنمية الاقتصادية	8
4	تطوير و عصرنة القطاع العام	5
5	تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	1

المصدر :من إعداد الطالب، بناءا على معطيات من المرجع:
CNES,Rapport national du développement humain 2008,op cité, p31

من الشكل أدناه، نلاحظ ما يلي:

- نسبة كبيرة من البرنامج 45% موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان و تحسين التنمية البشرية من خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي،القطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية.
- تطوير قطاع الهياكل القاعدية بنسبة 41% أغلب النفقات المخصصة موجهة إلى كل من قطاع المياه والأشغال العمومية.
- دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

- الإضافة إلى إطلاق عدد من المشاريع الكبرى من أجل خلق ديناميكية تهدف إلى استغلال القدرات المتزايدة للشركات الوطنية في إنجاز هذه المشاريع.

الشكل 2-4: توزيع المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

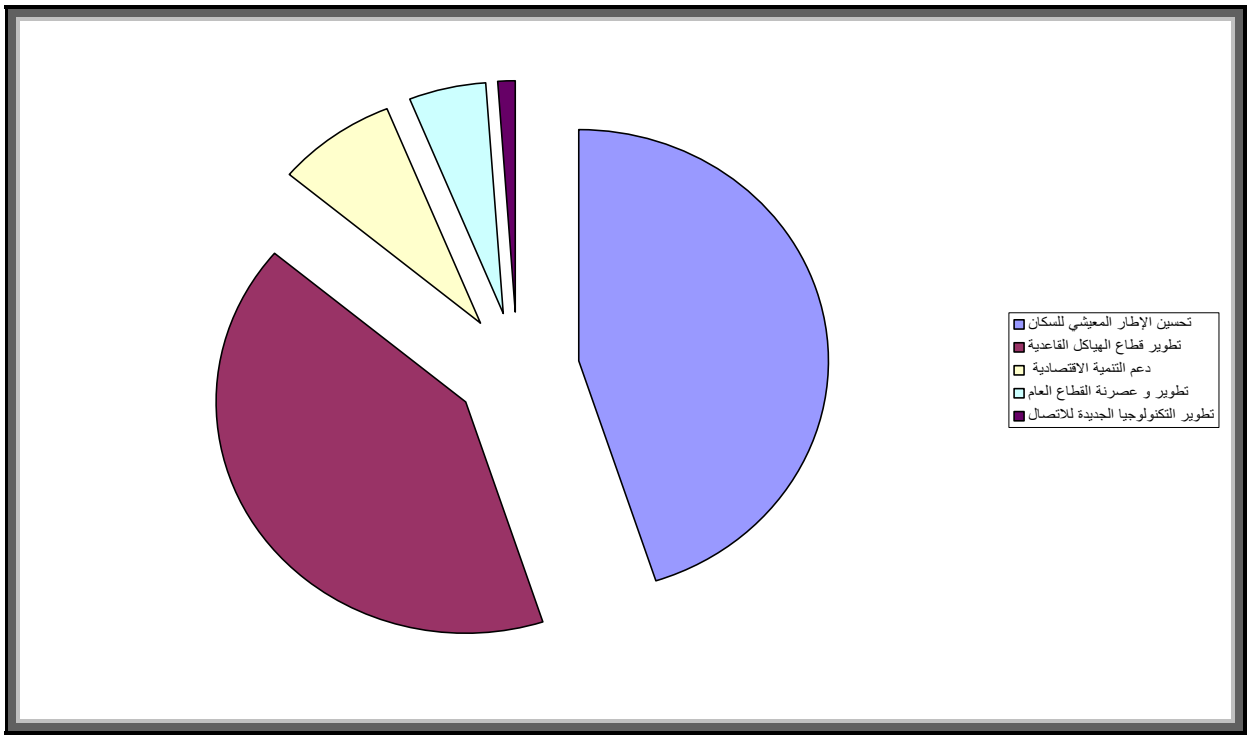

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال الجدول 2-9

ويوضح الجدول الآتي تطور حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2005-2009.

جدول رقم (2-10): حجم الإعتمادات المالية المخصصة خلال الفترة "2005 - 2009"

الوحدة:مليار دج.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رخص البرنامج	1 495,01	4 311,94	2 780,59	2 391,26	3 231,16
نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع)	1 047,71	2 115,89	2 294,08	2 519,02	2 813,32
معدل نمو نفقات التجهيز (%)	45,51	101,95	8,42	9,81	11,68
نسبة نفقات التجهيز من النفقات لعامة(%)	45,49	59,51	58,13	51,60	51,39
نسبة نفقات التجهيز من PIB(%)	13,85	24,85	24,50	22,76	28,08

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال قوانين المالية 2005-2009

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معتبر لنسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة، حيث انتقلت من 33,87% خلال الفترة 1999-2004 إلى 53,52 % خلال الفترة 2005-2009.

مما يدل على مواصلة توجه الدولة نحو التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري نظرا للنتائج المتحصل عليها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي و الوفرة المالية المعتبرة. وسجلت هذه النسبة أكبر قيمة لها سنة 2006 (59,51%) و تعتبر هذه السنة البداية الفعلية لتنفيذ البرنامج الخماسي حيث تم ترخيص برنامج قدره 4311,94 مليار دج .والشكل الموالي يبين تطور نفقات التجهيز متمثلة في كل من رخص البرنامج واعتمادات الدفع على طول الفترة 2005-2009.

الشكل 2–5: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2009

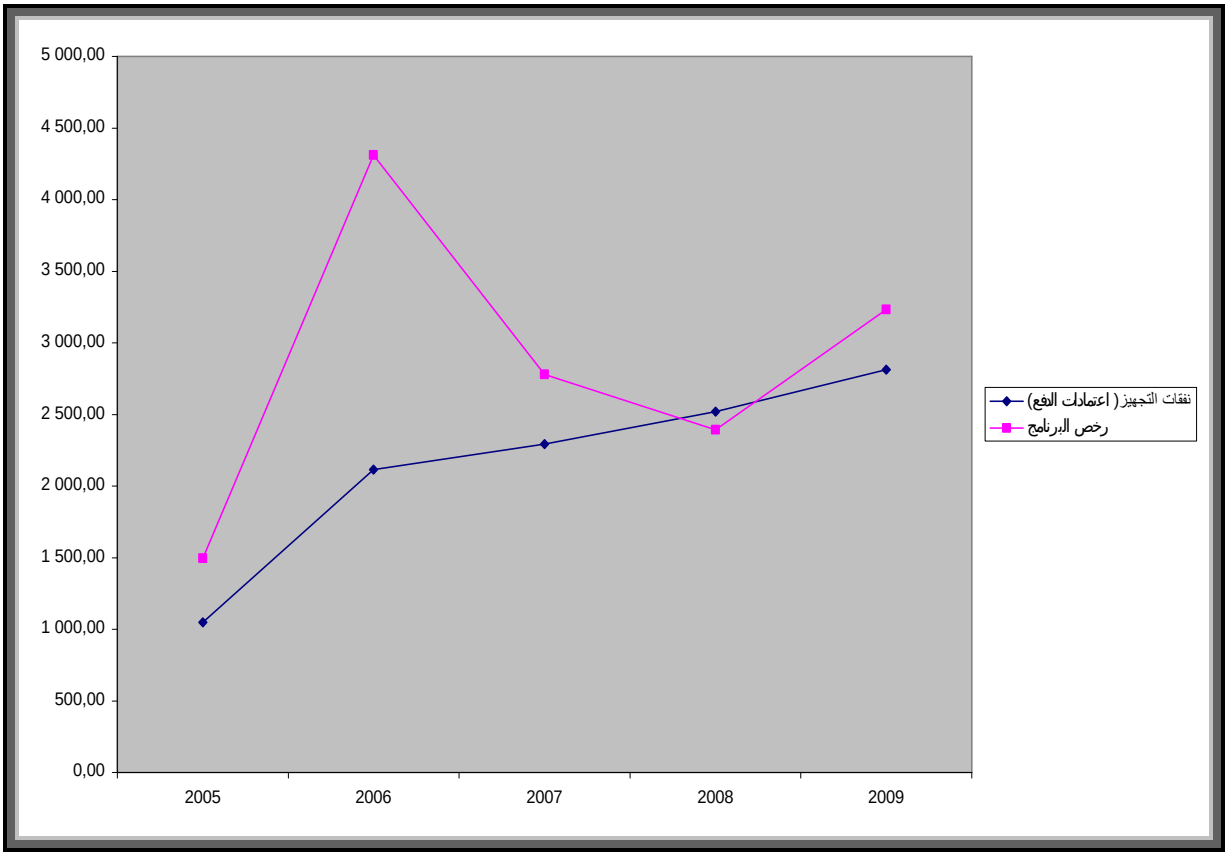

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال الجدول 2–10

أما عن حجم الاستثمارات العمومية للفترة 2005-2009 حسب القطاعات فنلخصها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2-11): توزيع المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2009

الوحدة:مليار دج.

القطاع	رخص البرنامج		اعتمادات الدفع	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
المنشآت القاعدية والاقتصادية	5 400,40	38,00	2 834,15	26,27
الفلاحة و الري	1 850,28	13,02	1 343,58	12,45
التربية و التكوين	1 120,65	7,89	933,85	8,65
دعم الحصول على السكن	1 803,75	12,69	1 096,93	10,17
المخططات البلدية للتنمية	440,44	3,10	437,29	4,05
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	782,21	5,50	535,79	4,97
دعم الخدمات المنتجة	224,49	1,58	190,97	1,77
الصناعة+ الطاقة و المناجم	4,05	0,03	4,06	0,04
مواضيع أخرى	1 164,91	8,20	967,90	8,97
العمليات برأس المال	1 418,78	9,98	2 445,50	22,66

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على قوانين المالية 2005-2009.

ما نلاحظه من الجدول أعلاه وما يوضحه الشكل أدناه أن أهم القطاعات التي مسها البرنامج التكميلي لدعم النمو هي المنشآت القاعدية والاقتصادية 38 %، الفلاحة و الري13 % دعم الحصول على السكن 12,69 % والتربية و التكوين7,89 %.

الشكل 2-6: توزيع المبالغ المخصصة (%) لنفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2009

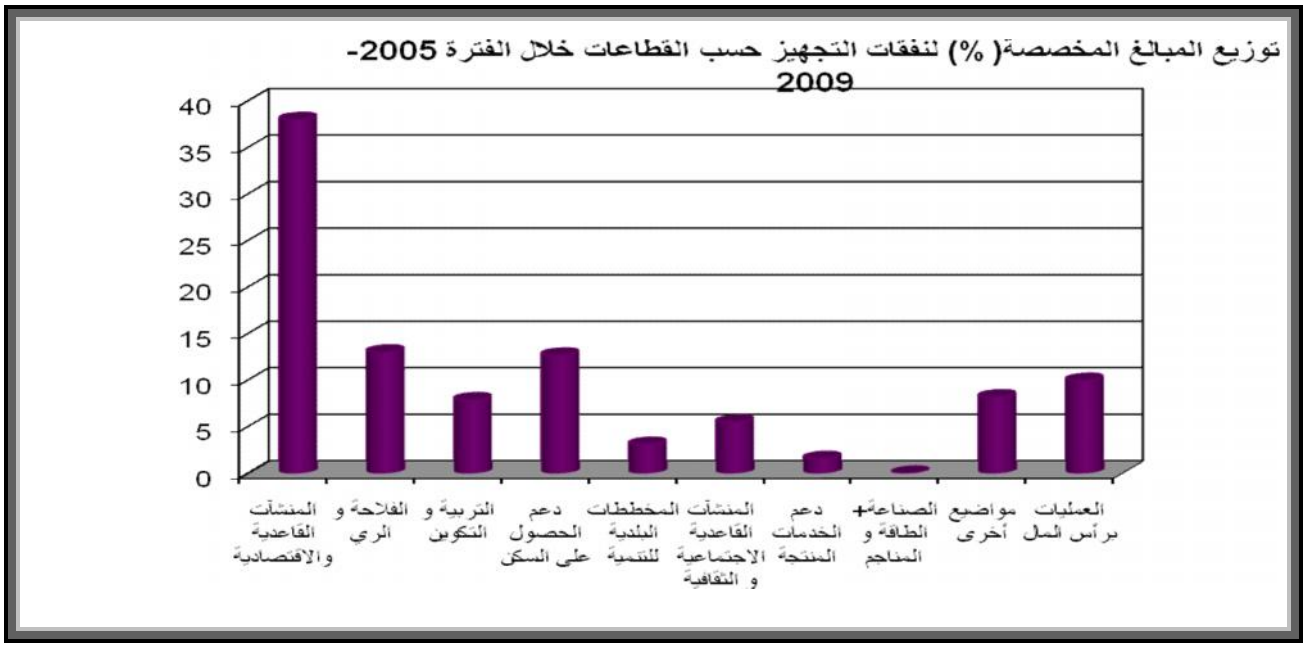

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال الجدول 2-11

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي كانت كالتالي:

1- الاستثمار هو أساس التطور الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن تصور زيادة الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع كهدف استثماري دون الاستثمار باعتباره الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني.

فمن المنظور الكلي، و مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم التي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ، فإن الاستثمار يوجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة من وسائل إنتاج ومعدات رأسمالية من أجل خلق سلع وخدمات جديدة وكذا ا محافظة على الطاقات الموجودة وتجديدها بهدف تلبية حاجيات المستهلكين والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وهو وثيق الارتباط بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل.

2- تتشكل برامج الاستثمار العمومي من مجموع المشاريع العامة الواجب تحقيقها تحت المسؤولية المالية للدولة. وتتشكل في الجزائر من عمليات الاستثمار وعمليات برأس المال.

3- تقوم الدولة بإقامة المشروعات العامة لتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار الوطني من خلال زيادة الاستثمار العام وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العمالة الكامنة.

4- غم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر منذ الاستقلال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد قوي من خلال إتباع أسلوب التنمية المخططة ، إلا أن هذه السياسات لم تؤدي إلى النتائج المرجوة رغم تطبيق الحكومة لبعض الإصلاحات الجزئية خلال الفترة "1986 –1988 " إلا أن حدة الأزمة الاقتصادية ،دفع السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية مما أدى إلى اختلالات عدة في الاقتصاد الوطني.

5-إن مجموع المعوقات المانعة، والعوامل الدافعة، التي ميزت واقع الاقتصاد الجزائري، مهدت لانتهاج الحكومة سياسة اقتصادية جديدة، منذ مطلع سنة 2000، عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة العرض الكلي، عن طريق استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة، مما يؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات البطالة، وهو نموذج ملخص في فكرة أثر مضاعف الإنفاق الحكومي، ولتوضيح نمط تجسيد هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري، من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي، ظهرت البرامج التنموية المتعددة، وكان أولها برنامج الدعم الفلاحي الشطر الأول (2000-2005) والشطر الثاني(2006-2010) وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وكذا برنامج دعم النمو(2005-2009)، فضلا عن برنامجي الهضاب العليا وتنمية الجنوب، مما يُظهر أن تسطير برامج تنموية قصيرة ومتوسطة الأجل.

الفصل الثالث:
تحليل العلاقة النظرية بين الإستثمار العمومي والتنمية البشرية

تمهيد:

تتأثر التنمية البشرية عادة بالسياسات الاقتصادية المعتمدة ، وإن تحقيق التنمية البشرية يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة كشرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي و ضمان كفاءة و فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية يتجلى دور الدولة في الاقتصاديات الوطنية بالإنفاق العام من خلال سياساتها الاقتصادية، ومن بين ما تنفق علية الدولة يكون في مجال النهوض بالتنمية البشرية والتي أصبحت ضرورة لما لها من آثار على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم المجالات التي تنفق عليها الدولة في هذا المجال الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والتغذية، الإنفاق على رفع مستويات معيشة المواطنين.

ولذلك، نحاول في هذا الفصل التطرق إلى المصادر التمويلية للتنمية البشرية و السياسات المختلفة لتحقيق التنمية البشرية وكذلك نستعرض بعض النماذج الرياضية التي حاولت التطرق إلى علاقة الاستثمار العمومي أو الإنفاق على السلع الرأسمالية بالعنصر البشري أو بعض مكونات التنمية البشرية، وذلك من خلال التطرق إلى بعض النظريات الاقتصادية. وفي الأخير نحاول تحليل العلاقة بين التوسع في الاستثمار العمومي في الجزائر والمكاسب المحققة في مجال التنمية البشرية مع التركيز على الفترة 1999-2009.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وآثارها على التنمية البشرية.

تتأثر التنمية البشرية عادة بالسياسات الاقتصادية المعتمدة، وعند تقويم الأوضاع البشرية في مختلف البلدان نلاحظ وجود تقدم بشري كبير في الدول المتقدمة يقابله بؤس و فقر بشريين في الدول النامية، هذا الواقع المتباين يستوجب البحث عن أفضل وسيلة لتحقيق التنمية البشرية. هل تكون من خلال تدخل الدولة لوضع السياسات اللازمة لضمان العدالة الاجتماعية و الإنفاق على مستلزماتها خاصة في الدول النامية؟ أم من خلال سياسة آلية السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية؟ أم من خلال التنسيق بين السياستين؟.

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية.

إن التنمية البشرية تعني بالنمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية لتحقيق النمو المنشود، واستفادة البشر من هذا النمو لتوسيع خياراتهم. والنمو الاقتصادي لا يحقق وحده التنمية البشرية، لأن التنمية البشرية مفهوم يشمل مؤشرات متعلقة بالتعليم والصحة فضلا عن اهتمامه بالنمو كوسيلة لاستمراريتها، والاهتمام بأحدهما دون الآخر يؤدي إلى اختلال في عملية التوازن الإنمائي.[1]

هذا المفهوم للتنمية البشرية يتطلب إستراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي تستلزم تهيئة البنى الأساسية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها، وهذه المرافق تحتاج إلى تدخل مباشر للدولة لتوفيرها لأنها تحتاج إلى رأس مال مادي ضخم، ولا تخضع لمبدأ التكاليف والفائدة وبعضها تظهر فوائدها على المدى الطويل[2].

وما يؤكد دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية هي متضمنات التنمية البشرية المعتمدة في تقارير برامج الأمم المتحدة الإنمائية و التي تتمثل في حاجات عامة بحتة يقع على عاتق الدولة مسؤولية توفيرها لجميع المجتمع دون استبعاد للبعض كالأمن ، و حاجات مستحقة أو جديرة بالإشباع مثل التعليم و الصحة التي تساهم الدولة في توفيرها عن طريق السياسات الحكومية و التي تأخذ عدة أشكال منها القرار السياسي الاقتصادي ، أو الإنفاق على البرامج الاجتماعية[3].

و يأتي تأكيد دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية من عدة جوانب أخرى تتمثل في ضمان إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض وكذا وتقديم المساعدة للأقاليم الفقيرة و المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بتنسيق مواقف القطاع الخاص في اتجاه توجيه

[1] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990,** OP CITE,p61

[2] ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع**، مرجع سبق ذكره، ص55

[3] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1991,** OP CITE ,p4

الاستثمارات المتمثلة في رأس المال والقوى العاملة نحو اختيارات تنموية إستراتيجية و إنشاء مؤسسات جديدة.

ويمكن تلخيص أسباب تدخل الدولة في تمويل وتوفير متطلبات التنمية البشرية فيما يلي:

- إن الخدمات المقدمة سلع عامة و السوق لوحده لا يلبي المنافع العامة المتوقعة من استهلاكها.
- للتأكد من توفير هذه السلع بكميات كافية و توزيعها بعدالة.
- ضمان عدم تكرارها في السوق .
- لكونها تعتبر من الحقوق الإنسانية.

المطلب الثاني: دور السوق في تحقيق التنمية البشرية.

إن التأكيد لدور الدولة المهم في تحقيق التنمية البشرية لا يعني بالضرورة الاقتصار على القطاع العام في هذا المجال، و إنما يعني أنه لكي يكون للسوق دور في تحقيق التنمية البشرية لا بد لها من تحولات جذرية أهمها الاستثمار في الموارد البشرية و إيجاد السبل الكفيلة بتوزيع الأصول الاقتصادية توزيعا عادلا و إيجاد بنية اقتصادية أساسية و توفير الاستقرار الاقتصادي و ضمان المنافسة التامة و توفير الأمن الاجتماعي[1].

و الواقع أن الشروط السابقة لا تتوفر في غالبية الأسواق للأسباب التالية:

* تضارب بين مصلحة البائع المالك لرأس المال الذي يريد سعرا مرتفعا و مصلحة المشتري الذي يريد قدرة شرائية مرتفعة لدخله.

* تباين مستويات التعليم و المهارات لدى الأفراد المتعاملين مما يؤدي إلى تخفيض القدرة التنافسية .

* عدم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف و العوائد الخارجية من قبل المنتجين مثل التلوث.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن السوق ليس بمقدورها توفير السلع و الخدمات بدون تدخل الدولة لأن المنتج يسعى إلى إنتاج سلع و خدمات بأقل التكاليف الخاصة بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية ، و أن هناك سلع و خدمات يعجز السوق عن توفيرها لحاجتها إلى رأس مال ضخم . و يتضح من خلال هدف السوق أن النمو الاقتصادي كهدف لم يحقق في الواقع تحسينات في الأحوال الاجتماعية خاصة في الدول النامية و هذا يبين أن تعظيم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يرتبط بأهداف أخرى مثل تحسين توزيع الدخل و زيادة التشغيل و التي تتطلب تخطيط مسبق لتحقيقها، فزيادة الدخل لا يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية و انما توظيف الدخل لتوسيع الخيارات البشرية وهو أساس أي نشاط اقتصادي[2].

---

[1] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1991,** OP CITE,p 42

[2] ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، مرجع سبق ذكره، ص ص63-64

بشكل عام فالسوق لا يمكنه تحقيق التنمية البشرية لأن آلياته لا يعتمد عليها لتوزيع الموارد نحو تحقيق التنمية البشرية خاصة في البلدان النامية، و أن تحقيق التنمية البشرية يحتاج إلى تكامل دور القطاع الخاص والعام.

وخلاصة القول أنه إذا استخدمت الحكومات الموارد الاقتصادية بكفاءة و عملت على زيادتها و تحسين إنتاجيتها و حافظت على الحد الأدنى من الإنفاق الاجتماعي و وفرت تساويا في الفرص الاقتصادية وتوزيعا عادلا للناتج فيضمن لها تحقيق التنمية البشرية المنشودة[1].

المطلب الثالث: سياسات التنمية البشرية.

كيف نرتقي بالصحة والتعليم والتغذية والبيئة ؟ هل من خلال ميكانيزم السوق؟ أم من خلال التدخل الحكومي؟حاولت بعض الدراسات تقديم إجابات لهذه الأسئلة، من بينها دراسة أجريت عام 1985 لقياس العلاقة بين متوسط الدخل(ممثلا في متوسط الاستهلاك الخاص) و توقع الحياة وجاءت نتائجها كما يلي[2]:

- وجود علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الخاص و توقع الحياة ترجع إلى أن نمو الدخل الخاص يحفز التنمية البشرية من خلال ميكانيزم السوق.
- تخفيض الفقر من خلال سياسات التوزيع يحقق التنمية البشرية ، فقد تم التوصل إلى أنه توجد علاقة طردية و قوية بين متوسط الدخل و توقع الحياة عند مستويات الدخل المنخفضة، بينما تكون هذه العلاقة ضعيفة عند مستويات الدخل المرتفعة، و هو ما يؤكد بأن تخفيض الفقر عن طريق التدخل الحكومي من خلال سياسات التوزيع هو الذي يحقق التنمية البشرية.
- التدخل الحكومي بالاستثمار في رأس المال البشري بتقديم الخدمات العامة يحقق التنمية البشرية.

وبالتالي يتضح أن سياسة الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري (الصحة، التعليم،..) هي أكثر السياسات فاعلية في تحقيق التنمية البشرية.

ولقد ظهرت دراسات عديدة تؤيد تدخل الحكومة من خلال بعض السياسات لتحقيق التنمية البشرية وفيما يلي نتائج هذه الدراسات [3]:

---

[1] نفس المرجع، ص65

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص96-97

[3] نفس المرجع ،ص ص 98-99

- قيام الحكومة ببناء المدارس كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية و أن التعليم العام يساعد على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة.
- إن برامج الصحة الحكومية خفضت من معدلات الوفيات لدى الأطفال و برامج التعليم جذبت عددا كبيرا من الأطفال للمدارس.

و تشير كل الدراسات السابقة في هذا المجال إلى أهمية الدور الحكومي في تحقيق التنمية البشرية.

و فيما يلي متضمنات سياسات التنمية البشرية:

أولا: سياسة الحكم الراشد.

يتزايد في شتى أنحاء العالم عدد الذين يدركون أن الحكم مهم بالنسبة للتنمية و أن تحقيق التنمية البشرية ليس تحديا اجتماعيا فقط بل هو أيضا تحد مؤسساتي و سياسي.إن الحرية السياسية و المشاركة هدفان أساسيان للتنمية البشرية وهامة لتحقيقها. فالناس هم الثروة الحقيقية للأمة، فهم ليسوا مستفيدين فقط من التقدم الاقتصادي والاجتماعي بل هم عناصره الفاعلة مما يجعل استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية تشدد على الاستثمار في التعليم والصحة وتحقيق النمو الاقتصادي المنصف وتعزيز المشاركة من خلال الحكم الديمقراطي الذي يسهم في الاستقرار و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنصفة[1].

الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية والذي قدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارا تهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما أكثر الأفراد المجتمع فقرا وتهميشا[2]، ويري واضعو التقرير أن المنطقة العربية تعاني عجزا في الحرية يضعف التنمية البشرية.

وفي نفس السياق وضع البنك الدولي تقريرا يتضمن ملامح الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث أكد التقرير أن الحكم الجيد لأجل التنمية يجب أن يعني بعملية إدارة الحكم ومن يريد المشاركة فيها – وهم كل السكان من دون تمييز – قادر على القيام بذلك عبر الانتخابات والمساهمة في مراقبة الهيئات المسئولة عن الخدمات العامة المحلية. وتعني أيضا أن الدولة تعامل الجميع على أساس المساواة، وتحمي حقوق الجميع بالحماسة نفسها ،وتحول دون التهميش أو التمييز في تأمين الخدمات العامة، وان الجميع يتمتعون بحقوق المراجعة والتصويب في حال ميز المسئولون بين مواطن وآخر.

أما المساءلة فتعني أن للشعب حق محاسبة الدولة ووضعها تحت طائلة المسؤولية لجهة كيفية استعمالها سلطتها وموارد الشعب[3].

---

[1] عبدالله عطوي، **السكان و التنمية البشرية** ، دار النهضة العربية ،بيروت 2004، ص 847

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص ص101-106

[3] علي حميدوش ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص10

وتحتاج المساءلة إلى الشفافية أو التوصل التام إلى المعلومات، وكذلك إلى التنافسية، أي لقدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة، على أساس حسن أدائها، أو سوئه وبما أن التنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية، فإنها تركز على نوعية معيشة أفضل، مع إتاحة خيارات وفرص أوسع تمكّن الإنسان من تحقيق قدراته، فضلا عن توفير الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة، كالمساواة في المعاملة وحرية الخيار والتعبير عن الرأي[1].

وعليه فان إدارة الحكم الجيد التي ينبغي عليها تحقيق المطالب السابقة أن تتضمن إدارة الحكم التضمينية (أي الشاملة)، آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون.

ومن الحقوق الأساسية هذه الإنصاف والتسامح بين أفراد الشعب نفسه، والحكم الجيد يعنى بحماية هذه الحقوق، ويتجسد في معاملة الحكومة للمواطنين جميعا على قدم المساواة أمام القانون ومن دون تمييز، وفي تأمين فرص متساوية للإفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة. غير أن الدول النامية والدول العربية تعاني في غالبيتها مستوى شفافية يشوبه الضعف والتردد، ومن ذلك ندرة البيانات والمعلومات الإحصائية عن نوعية إدارة الحكم في المنطقة، والتعرض لحرية الصحافة لتضييق خناق الرقابة عليها[2].

وقد طرحت منذ نشر أول تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2002 مبادرات الإصلاح استهدفت معالجة بعض من أوجه القصور في البلدان العربية، و كانت أهم المبادرات الرسمية في البلدان العربية، بيان مسيرة التطور و التحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في ماي 2004، و دعا إلى استمرار الجهود و تكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية، تحقيقا لتفيد المجتمعات العربية، ودعا البيان إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وفي مجال تعزيز الحكم الصالح، وقد بدأت بعض الحكومات العربية توجها حذرا وانتقائيا نحو الانفتاح السياسي على المعارضة [3].

أ-آلية تقويم الحكم الرديء.

إن رداءة إدارة الحكم تقوم بدور مركزي في إعاقة التنمية، ويمكن تحسين مستوى التضمينية والمساءلة في آليات إدارة الحكم في العالم العربي على وجه الخصوص باعتبار[4]:

---

[1] نفس المرجع، ص 10

[2] نفس المرجع، ص 10

[3] نفس المرجع، ، ص 11

[4] نفس المرجع، ص 11

– أن الحكم الجيد يوفر آليات تساعد على التقليل من استمرار السياسات المنحرفة والخاطئة، ويؤمن المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.

– إن إدارة حكم أفضل ستسهل إنشاء مشاريع تجارية جديدة وإدارة الأنشطة الموجودة وتوسيعها. إذ أن إدارات كفؤة ومسئولة تخفض تكاليف المعاملات، (الدخول إلى السوق، التشغيل، الخروج من السوق). كما أن الشفافية والتضمينية تزيدان من مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الدولة والقطاع الخاص، مما يعزز التيقن والدقة في تطبيق القواعد والتنظيمات الحكومية.

– إن المشاريع الاقتصادية تدار في محيط تجاري يعتمد على توفير الخدمات العامة في صورة مرضية وكفؤة وعادلة، وعلى التطبيق الفاعل والعادل للتنظيمات العامة.

ب– سد الفجوة في إدارة الحكم .

إن سد الفجوة في إدارة الحكم يشكل تحديا لحكومات الدول النامية وشعوبها، لكنه أيضا يشكل فرصة قد تثمر مكاسب كثيرة على مستوى النمو الاقتصادي المستقر، الاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية[1].

إن مسؤولية النهوض بتحدي الحكم الجيد لا تقع حصرا، أو حتى أساسا، على عاتق لحكومات، و السبب إن العديد من الأطراف داخل الحكومة (والعديد خارجها) قد تقاوم الاتجاه إلى إدارة حكم أكثر تضمينية ومسؤولية. أما الحكم الجديد فيتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة، لكنه يتطلب أيضا مشاركة فاعلة من قبل الشعب بناء على ذلك، وعليه فتحدي إدارة الحكم يشكل تحديا للجميع ، و أن الحكومات والمنظمات الأجنبية تتحمل مسؤولية تصميم علاقاتها مع الدول النامية في صورة تقترب أكثر من هدف مساعدة هذه الدول على النهوض بتحدي إدارة الحكم، بدلا من دعم سلوكيات الحكم الرديء ومؤسساته عبر التحالفات والمساعدات المصلحية، لذا على برنامج تحسين إدارة الحكم أن يصمم تبعاً للجبهات الخمس للحكم الجيد[2] :

- إجراءات لتحسين التضمينية.
- إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية.
- إجراءات على المستوى المحلي تعضد المساءلة الخارجية.
- فصل وتوازن بين السلطات بغية تقوية المساءلة الداخلية.
- إصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية.

[1] نفس المرجع، ص 11

[2] نفس المرجع، ص 11

ثانيا: سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

للفقر وجوه عدة فبالإضافة للدخل المنخفض تعد الأمية وسوء الأحوال الصحية وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي كلها مظاهر للفقر، إلا أن التقدم في التنمية البشرية تقدم متباطئ في تخفيض فقر الدخول، ففي حين أن العالم بأسره مع استثناء إفريقيا جنوب الصحراء في طريقه لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الإنمائية، إلا انه ظل الطريق طويلا للوصول إلى الأهداف الأخرى المتعلقة بالتعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين ومعدل وفيات الأطفال ،بالإضافة إلى هذا هناك تفاوتا كبيرا بين الأغنياء والفقراء في البلدان نفسها، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي ليس كافيا لتحقيق هذه الأهداف ، لاسيما أهداف الصحة والتعليم . إن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية سوف يتطلب زيادة جوهرية في الموارد الخارجية ،والاستغلال الأكثر فعالية للموارد الداخلية والخارجية، وتحسينات في تقديم الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والرعاية الصحية والتعليم، التي تسهم بدورها في ما يتحقق في الصحة والتعليم[1]. إلا أن معظم الحكومات لا تنفق إلا القليل من ميزانياتها على الفقراء .

ويمكن تقليل الفقر في بلد ما بتعزيز نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي من خلال زيادة إجمالي الموارد المتاحة للسكان، وزيادة الحصة من تلك الموارد التي تؤول إلى الفئات الأكثر فقرا، وهناك وجهة نظرا تلقى تأييدا واسعا مفادها أن النمو الاقتصادي يمكن تعزيزه بمجموعة من السياسات التي ترمي إلى تشجيع استقرار الاقتصاد الكلي (تضخم منخفض ثابت، وعجز منخفض للميزانية العامة ودين خارجي يمكن الوفاء به) وتشجيع الانفتاح على التجارة الدولية والتعليم وحكم القانون[2].

ثالثا: سياسة نشر التعليم و اكتساب المعرفة.

يعتبر التعليم واكتساب القدرة على التعلم من الحاجات الأساسية للإنسان في أي زمان، و التنمية البشرية تنظر إلي التعليم من ثلاث زوايا رئيسية[3]:

- **الزاوية الأولى**: الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجيا).
- **الزاوية الثانية** : تركز على الربط التعليم باحتياجات سوق العمل.
- **الزاوية الثالثة** : التعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس تحضير البشر للعمل.

[1] نفس المرجع، ص 13
[2] نفس المرجع، ص 14
[3] نفس المرجع، ص 14

ومن خلال ربط التعليم باكتساب التقانة تمت التوصية بالتركيز على التعلم التقني والتدريب المهني بدل التوسع في التعليم العام ،وقد طرح مع نهاية عقد الستينيات تساؤل حول ، العلاقة بين زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب وبين المهارات والمهن المحددة التي يتطلبها المجتمع ،وفي محاولة تحديد أهمية دور التعليم في التنمية البشرية طرح التعليم كحق إنساني أساسي، وعليه فان النظرة إلى تنمية الموارد البشرية بوصفها وسيلة من خلال التدريب واكتساب المهارات، هي من قبيل عدم رؤية الأمور بشكل صحيح ،وحتى يمكن الحديث عن التنمية البشرية لتقويم العنصر البشري المتاح والوقوف على كفاءة المؤسسة التعليمية فيما يتعلق بالعنصر البشري[1]. يتطلب الأمر مقارنة المؤشرات التعليمية لبلد ما مع البلدان الأخرى وخصوصا المتقدمة.

وفي مجال النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إعطاء مكانة خاصة لطرق التحصيل التعليمي والتعلم المستمر مدى الحياة، تتضمن المقترحات التفصيلية في مجال إصلاح التعليم إعطاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع مع إطالة أمده لعشرة سنوات على الأقل، واستحداث مؤسسات لتعليم مستمر الكبار مدى الحياة ، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والالتزام بالتقييم المستقل والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة[2].

وفي محاولة تحديد الارتباط بين التعليم والتنمية البشرية، طرحت أحد وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة عام 1987 انه يجب تحليل أربع قضايا رئيسية خاصة بالتعليم هي[3] :

– الحاجة إلى تحديد الأولويات بين مختلف المستلزمات وأنواع التعليمية.

– التركيز على تعليم المرأة.

– إعادة توجيه النظم التعليمية لتوفير المهارات البشرية ،مع الأخذ بعين الاعتبار واقع التكنولوجيا الجديدة، ويجب إعطاء أهمية أكبر للتعليم الابتدائي للوصول إلى الالتحاق الشامل بالتعليم والى معدلات أعلى من الإلمام بالقراءة والكتابة.

–التركيز على التعليم متعدد القنوات، عملية جماعية قائمة على المشاركة والتفاعل بين أطرافه حيث يكون جميع المشاركين فيها معلمين ومتعلمين في الوقت نفسه وهو يهدف إلى تطوير معلوماتهم وإنتاج المزيد منها والتفكير في آفاق جديدة لتوظيفها في المجالات التنموية المختلفة.

وتؤكد البحوث العلمية على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري، وتحدد مدى إمكاناته المستقبلية الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التركيز على التعليم قبل المدرسي [4].

---

[1] نفس المرجع، ص 15

[2] نفس المرجع، ص 15

[3] نفس المرجع، ص 15

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** ،مرجع سبق ذكره ،ص 48

وهنا يقتضي الأمر توطين العلم وبناء قدرات ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المختلفة ،من خلال تشجيع البحث الأساسي وإقامة نسق عربي للابتكار يتمركز ويتخلل النسيج المجتمعي بأجمعه، مع استكماله وتعزيزه بإمدادات عربية ودولية بأجمعه، وينبغي الإسراع في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار من السياسات والحوافز التي تشجع على الوصول إلى المعلومات.

والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتمادا على القدرات التقانية والمعرفية الذاتية، وتنويع البنى الاقتصادية والأسواق، كما يتطلب تطوير وجود أقوى في الاقتصاد الجديد.

المطلب الرابع: تمويل التنمية البشرية.

إن تحقيق التنمية البشرية يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة كشرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي وضمان كفاءة وفاعلية استخدام الموارد الاقتصادية و تحقيق توزيع أفضل للمنافع و توسيع المشاركة في التنمية، و الاهتمام بتمويل التنمية البشرية راجع إلى ما تعانيه غالبية الدول النامية من نقص في مواردها المالية[1]. فضلا عما تعانيه من استنزاف لمواردها و ضائقة مالية بسبب المديونية .

و هناك نوعان من المصادر التمويلية للتنمية البشرية و هما : التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

أولا: التمويل الداخلي:

1- مصادر التمويل الضريبية.

في ظل استمرار العجز في الميزانيات العامة، كما هو الحال في البلدان العربية ، تؤدي الضرائب دور حيوي باعتبارها أهم المصادر الذاتية المعتمدة لتمويل المصاريف العامة .

وتتجاوز وظائف الضرائب الجوانب التمويلية إلى جوانب مهمة أخرى تتعلق أساسا بنمط توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي، إن هذا التنوع الواسع للتأثيرات الضريبية يثير العديد من القضايا الحيوية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة،ففي الوقت الذي يكون التأثير الاقتصادي حاسما في تقرير هيكل حجم وماهية وعاء الضريبة فان الاعتبارات الاجتماعية والسياسية تحكم إلى حد كبير العدالة والمساواة في النظام الضريبي وتوجهاته، مع التأكيد على بعض المؤشرات و الأدوات التحليلية الأساسية المترابطة التي يمكن اعتمادها لتقييم فعالية النظام و أهمها[2] :

أ – **نسبة الضريبة:** وهي النسبة التي تظهر العلاقة بين الفوائد الضريبية والناتج الوطني الإجمالي (أو الناتج المحلي الإجمالي) .

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ،مرجع سبق ذكره ،ص66

[2] علي حميدوش ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص54

ب – **الطاقة الضريبية:** وتعني هذه الإمكانيات الضريبية المعتمدة أساسا على قدرة الأفراد على دفع الضريبة من جهة وعلى قدرة الحكومة في تحصيلها من جهة ثانية.

ج – **الجهد الضريبي:** وهي الدرجة التي تم تحقيقها في الممارسة إلى مستوى الطاقة الضريبية.

د – **المستوى المناسب للضريبة** : ويعتمد هذا على عدة امتيازات أهمها دور الدولة في الاقتصاد وكفاءة وعدالة التوزيع للإنفاق العام، ثم درجة الكفاءة والعدالة في الهيكل الضريبي وإدارته .

2–الزكاة والتنمية البشرية:

تمثل الزكاة أحد أهم أركان الاقتصاد الإسلامي منهجا وتطبيقا، فقد انتشرت مؤسسات الزكاة سواء الحكومية والمحلية، وأصبحت تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية البشرية.

فالزكاة علاج لمرض البخل والشح، وبدونها يزداد الظلم والفقر، وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما يشكل عقبات خطيرة في طريق تحقيق التنمية.

ولذلك شرع الله تبارك وتعالى الزكاة كنظام مالي ليحد من أطماع الإنسان، ويبقى النظام المالي الإسلامي محافظا على توازن المجتمع مراعيا عدالة توزيع الثروة ،حتى لا ترتكز في يد دون أخرى، فالتنمية في الإسلام لا تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية فقط، بل من غاياتها أيضا إيجاد تنمية إنسانية شاملة[1] .

3– مصادر تمويل محلية.

إن تحقيق أهداف التنمية البشرية لا بد أن يعتمد على توفير الموارد المحلية بصفة أساسية ،و يتضمن إيجاد مجموعة من المصادر الممكن الحصول من خلالها على موارد من شأنها المساهمة في تمويل التنمية البشرية ونذكر من بين هذه الوسائل المحلية ما يلي[2]:

- تفعيل مؤسسات القطاع العام
- الابتعاد عن تنفيذ المشاريع الضخمة الغير مجدية
- الحد من هروب الأموال الوطنية إلى الخارج
- تخفيف عبء المديونية الخارجية
- تخفيف الإنفاق العسكري الغير ضروري
- الحد من الفساد الإداري.

[1] نفس المرجع ،ص63

[2] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ،مرجع سبق ذكره ،ص68

ثانيا: التمويل الخارجي:

عادة ما تلجأ الدول إلى التمويل الخارجي لتحقيق استراتيجيات التنمية البشرية عندما يكون هناك عجز في موازناتها العامة ، و يتم ذلك عن طريق الاقتراض أو المساعدات الدولية أو بالطريقتين معا.

1- المديونية الخارجية و تحدي التنمية البشرية:

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج لتطوير القطاعات الإنتاجية ، أو لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني ، أو لسد العجز المترتب على زيادة استهلاك المجتمع عما تتيحه قدراته الإنتاجية ، و يؤدي هذا الاقتراض في أول الأمر إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، و في مرحلة ثانية يؤدي إلى اتجاه عكسي بفعل دفع أقساط و خدمات الديون مما يولد الكثير من المشاكل الاقتصادية[1] .

و نتيجة لعدم كفاءة استخدامها ، أصبحت هذه الديون مشكلة اقتصادية ارتبطت آثارها بالتنمية، لذلك و لضمان تنمية بشرية مستدامة يجب أن تتضمن خطط هذه الدول المحافظة على النمو الاقتصادي و على التنمية البشرية مستقبلا .

2- المساعدات الخارجية:

يمكن للمعونة أن تنشر منافع الاندماج العالمي و توسع الازدهار المشترك ، كما يمكنها خفض الفقر الجماعي و انعدام المساواة و هذا عبر تمكين الشعوب و البلدان الفقيرة من التغلب على العوائق الصحية و التعليمية والاقتصادية و خاصة بعد أن تعزز الإجماع الدولي على وجوب أن تكون التنمية البشرية هدف المعونات الأساسي[2] . وبعد التوقيع على إعلان الألفية الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية ، فشلت الحكومات في توفيق برامج مساعداتها التنموية مع متطلبات تحقيق تلك الغايات ،فمن دون زيادة المعونات سيصل النقص بين المعونة المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية للألفية و تلك المقدمة إلى أكثر من 30 مليار دولار.

إن ضعف الحوكمة و الفساد و الإخفاق في تنفيذ السياسات التي تديم النمو الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض ما تحققه استثمارات المعونة من عوائد للتنمية البشرية.

هناك قيود تمويلية لتحقيق أهداف التنمية للألفية ناتجة عن تدني متوسطات الدخل و انتشار الفقر ، ويمكن للمعونات أن تساعد في تخفيف هذه القيود بتوفير مصادر استثمارات جديدة للحكومات.

تعتمد بعض الدول النامية على المعونة لاستدامة الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية وخاصة في الصحة و التعليم لبناء رأس المال البشري[3].و إذا قصرت البلدان الغنية في الوفاء بالتزاماتها ،

---

[1] نفس المرجع ،ص69

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2005)، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005** ،مرجع سبق ذكره ،ص75

[3] نفس المرجع، ص81

فإن البلدان النامية لن تتمكن من الاستثمار في الصحة و التعليم و البنية التحتية الذي يستلزمه دعم التعافي الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية للألفية ، و يتطلب التخطيط الفعال لتخفيض الفقر في لبلدان المتدنية الدخل أن تكون تدفقات المعونة مستقرة و قابلة للتنبؤ بها.

لا يمكن التركيز على المساعدات الخارجية لتمويل التنمية البشرية نظرا لضآلتها بحيث لا يكون لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي ،فالكثير منها لا يرتبط بالتنمية البشرية ،و أن الدول الأكبر ارتفاعا لنصيب الفرد من الدخل الوطني تحصل على أكبر نصيب من هذه المعونات . وأن جزءا ضئيلا من هذه المعونات هو الذي ينفق على بناء المؤسسات المحلية و تطوير القدرات الوطنية[1] .

يمكن للمعونة أن تقوم بدور مركزي في تحقيق طموحات إعلان الألفية للتنمية البشرية ، وهذا يتوقف على جمع المانحين بين زيادة الدعم و الالتزام بإدخال إصلاحات جذرية على حوكمة المعونة.

إن التنمية البشرية تستلزم تغيرات جوهرية في إطار التعاون الإنمائي منها [2] :

- ربط المساعدات الخارجية بتحقيق أهداف التنمية البشرية و خاصة خفض الفقر و تخفيض اللامساواة .
- دعم الميزانية للدول النامية.
- توجيه نسبة معينة من المساعدات إلى أشد الأمم فقرا.
- توسيع مفهوم التعاون الإنمائي ليشمل التجارة، الاستثمار و التكنولوجيا و اليد العاملة.

كنتيجة لما سبق، و نظرا لسلبيات المديونية و المساعدات الخارجية على التنمية لا بد للدول النامية أن تمول التنمية البشرية عن طريق الإنفاق العام و بصفة ذاتية.و لهذا الغرض تم اعتماد منهجية تحليلية لنسب الإنفاق كأداة تساعد على التعرف على طبيعة و مكونات الإنفاق العام،و توجيه موارد القطاع العام لتحقيق و تعزيز التنمية البشرية ،و كذا تبيان الحاجة إلى موارد إضافية خارجية.و نميز نوعين من النسب داخلية و خارجية.و تهدف النسب الداخلية إلى تحليل الإنفاق العام في الدول النامية و معرفة دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي و التعرف على مكونات الإنفاق و أولوياته و أهم هذه النسب[3] :

- نسبة الإنفاق العام إلى الدخل الوطني، و القيمة المرغوبة هي 25 %.
- نسبة المخصصات الاجتماعية و تساوي نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى مجموع الإنفاق العام، و القيمة المرغوبة أكثر من 40%.

[1] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1991 ,**OP Cité , P1
[2] PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1994** , OP Cité , P 5
[3] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ،مرجع سبق ذكره،ص ص75-76

- نسبة الأولويات الاجتماعية و تمثل ما يتم تخصيصه لإنفاق الاجتماعي لأولويات التنمية البشرية و هي التعليم الأساسي و الرعاية الصحية و شبكات المياه الأساسية و القيمة المرغوبة أكثر من 50%.
- نسبة الإنفاق البشري و تمثل ما يخصص من الناتج الوطني الإجمالي لأولويات التنمية البشرية و يتم حسابها بضرب النسب الثلاثة السابقة.و يتم تفسير قيمتها كما يلي:

– إذا كانت هذه النسبة أكبر من 5% ، نقول أنها مرتفعة.

– إذا كانت محصورة بين 3% و 5% ، فهي متوسطة.

– إذا كانت هذه النسبة أقل من 2% ، نقول أنها منخفضة.

كما توجد نسب خارجية متعلقة بطبيعة و اتجاهات تدفقات المساعدات الإنمائية التي تقدم من قبل المؤسسات الدولية.

3- التجارة الخارجية والتنمية البشرية.

كانت التجارة الدولية ومازالت أحد المحركات الفعالة التي تدفع العولمة ،وقد تغير أنماط التجارة حيث تتحقق زيادة مستدامة في حصة البلدان النامية من صادرات العالم التصنيعية. و من منظور التنمية البشرية تعتبر تجارة وسيلة للتنمية، لا غاية بحد ذاتها، فمؤشرات نمو الصادرات ونسب التجارة إلى الدخل القومي الإجمالي والتخفيضات من القيود على الواردات لا تمثل قياسا للتنمية البشرية، صحيح أن المشاركة في التجارة توفر فرص حقيقية لرفع مستويات المعيشة ، و لكن نجاح الصادرات لم يؤدي دوما إلى تعزيز رفاهية الإنسان وتوحي الأدلة بوجوب بذل المزيد من الاهتمام بالشروط التي تندمج البلدان على أساسها في الأسواق العالمية[1] .

إن ازدياد حجم التجارة يوفر فعلا فرصا هائلة للتنمية البشرية،و في وسعه ضمن الظروف الصحيحة أن يخفف الفقر و يضيق هوة المساواة ، و يتغلب على الإجحاف الاقتصادي ،لكن هذه الظروف لم تتوفر بعد بالنسبة إلى الكثير من أفقر بلدان العالم. حيث يمكن لقوانين تجارية دولية أكثر إنصافا وفق الشروط القويمة أن تعطي زخما قويا و تولد دفعا فعالا للتقدم المسرع نحو الأهداف الألفية الإنمائية للتنمية البشرية. وسيتطلب توليد هذه القوة الدافعة تناسقا أكبر بين السياسات التجارية لحكومات البلدان المتطورة و بين سياساتها و إلتزاماتها الإنمائية بإزالة القيود التي تعيق الوصول إلى الأسواق و تحد من قدرة البلدان الفقيرة على الاستفادة من التجارة وهذا بإلغاء الرسوم الجمركية القصوى، والسماح لجميع صادرات البلدان الأقل نموا ذات الدخل المنخفض الدخول معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص [2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005** مرجع سبق ذكره، ص147

[2] نفس المرجع ، ص147

و يمكن التوفيق بين الشروط التي تفرضها منظمة التجارة الدولية و بين الالتزام بالتنمية البشرية و هذا بتحسين هذه القوانين فيما يتعلق بالمنافذ إلى الأسواق و قطاع الزراعة و لتحقيق ذلك يجب على الدول المتقدمة الموافقة على[1] :

- الحد من المطالب المتبادلة بالوصول إلى الأسواق في ما يتعلق بالسلع غير الزراعية
- إعفاء المنتجات الزراعية الخاصة من متطلبات التحرير و السماح للدول النامية بتطبيق آليات وقائية للحد من حرية الوصول إلى الأسواق عندما يهدد حجم الاستيراد الأمن الغذائي للناس فيما يخص المواد الغذائية الأساسية و المحاصيل المساهمة في دخل الأسر الفقيرة.
- إعادة النظر في قوانين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- التزام بتخفيف القيود المفروضة على تطوير سياسات نشطة في الصناعة.
- زيادة التخفيف من أعباء الديون، و التعويضات و التأمين ضد المخاطر بالنسبة لمنتجي السلع.

المبحث الثاني: الاستثمار العمومي ومكونات التنمية البشرية.

يتجلى دور الدولة في الاقتصاديات الوطنية بالإنفاق العام من خلال سياساتها الاقتصادية، ومن بين ما تنفق عليه الدولة يكون في مجال النهوض بالتنمية البشرية والتي أصبحت ضرورة لما لها من آثار على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم المجالات التي تنفق عليها الدولة في هذا المجال الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والتغذية، الإنفاق على رفع مستويات معيشة المواطنين.

ؤال المطروح في هذه الحالة كيف يكون إنفاق الحكومة على هذا المجال؟ وهل هناك آثار متبادلة بين المتغيرتين؟.

المطلب الأول: الاستثمار العمومي والتعليم.

أولا: الرؤية الاقتصادية لوظيفة التعليم.

كان التعليم في عرف الناس مساويا للتمدرس،وهو الانتماء لنظام التعليم الرسمي المألوف الذي يبدأ بالصف الأول الابتدائي، وينتهي بأعلى مراحل الدراسة الجامعية. طبقا لهذا التعريف فان تعلّم الإنسان يقاس بعدد سنوات دراسته في الفصول وبنوعية ومستوى المؤهلات الدراسية التي يحصل عليها[2]. يعتبر هذا المفهوم ناقصا لأنه إذا قسمنا المجتمع إلى قسمين فهناك المتعلم و الأمي والمتعلم الذي زاول دراسته في المدرسة الرسمية (النظام الرسمي)، أما الباقون فهم أميّون، وبالتالي الأفراد الذين يتعلمون داخل المؤسسات والمصانع وفي مراكز

[1] نفس المرجع ، ص148

[2] فليب كومبز، **أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانيات**، ترجمة (محمد خيري ،شكري عباس حلمي، حسان محمد حسان)، دار المريخ للنشر: الرياض، 1987، ص38.

محو الأمية لا يعتبرون متعلمين، رغم ما يكلّفه تعليمهم من مصاريف .هذا ما يقودنا إلى إظهار مفهوم آخر ظهر في أوائل السبعينات ، حيث يعتبر التعليم هو نفسه التعلّم بصرف النظر عن المكان والكيفية و السن الذي يحدث فيه التعلّم، كما أنها تعتبر عملية تستغرق العمر كله فتستوعب كل الحياة من المهد إلى اللحد[1]، فالتعليم إذن هو كل ما يزيد في المخزون الفكري للإنسان. هذا ما سنحاول توضيحه من خلال تقديم بعض أراء كتاب الاقتصاد و غيرهم .

يقول وليام بيتي (W.petty) : "إن عظمة ومجد الأمير لا ترتبط بتوسع ممتلكاته و أراضيه، وإنما بعدد صناعات و فن رعيته "[2] ، و يقصد بالفن التعليم. من هنا يمكن القول أن الموارد البشرية أهم من الموارد الطبيعية، لأنه عن طريق إدماج قدرات الموارد يمكن للأمة أن تصدر شيئا غير فان ومتجدّد عوض أشياء تمتاز بالفناء و الندرة.[3]

يجب الإشارة أن وليام بيتي ينتمي إلى التيار التجاري، وحسب هذا الأخير، فإنّ الثروة هي أكبر كمية من الذهب والفضة ، لهذا ذكر ويليام بيتي التصدير للحصول على الذهب و الفضة أي المعادن النفيسة. فحسب رأيه يسمح التعليم بـ:

1- الحصول على معرفة أدق وأوسع للظواهر الطبيعية الاقتصادية منها والسياسية وكذا إمكانية تطبيقها في الواقع.

2- الرفع من إنتاجية ومهارة العمال وكذا قدراتهم الفكرية.

3- إعداد أعمال صالحة و مهمة للمجتمع.[4]

أما أدام سميث (A.Smith): فقد أكد على أهمية التعليم في إكساب الأفراد المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية التي تتحّول إلى رأس مال يصبح سلعا وخدمات بواسطة الجهد البشري. كتب في مؤلفه ثروة الأمم يقول : "...فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه يكلّف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت و متحققٍ في الواقع في شخصيته. وكما أن المواهب تعتبر جزءا من ثروة الشخص، فإنها تشكل جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه".[5]

---

[1] **نفس** المرجع ، ص38.

[2] X GREFFE, **Cours d'économie publique et des services sociaux : l'économie de l'éducation** , polycopie : université d'Alger , institut des sciences économiques, sans date,P06.

[3] Idem,P 06.

[4] Idem,p 07.

[5] عابدية إسماعيل خياط، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية**، نقلا عن: عبد الله جمعة الكبيسي ، محمود قمبر، **دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية** ،وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية : قطر 26-30 أكتوبر 1991 ، ص 190

فيما يخص ت.ر. مالتوس (T.R.Malthus) صاحب النظرية المعروفة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والسكان ، يرى أن التعليم عامل من عوامل تحديد النسل ، كما يرى فيه طريقا لتنمية الحرص والتدبير و الادخار وكذا وسيلة فعالة للقضاء على الفقر، حيث يقول : " لقد خصصنا أموالا طائلة للفقراء التي نستطيع القول أنها زادت من فقرهم ،لكننا كنا مقصِّرين جدا فيما يخص تعليمهم والذي يعتبر الوسيلة الوحيدة بحوزتنا كي نحسّن من مستوى هؤلاء الفقراء و يصبحوا أناسا ومواطنين سعداء ذوي أهمية لمجتمعهم "[1].

تميزت نظرة مالتوس للتعليم بالضيق رغم ما أتت به من إيجابيات عكس النظرات الأخرى السابقة، لأن هذا الأخير كان يركّز أساسا على ندرة الموارد الطبيعية ومشكلة النمو السريع للسكان. لهذا كان تدخله في هذا المجال بالذات. إذن بالنسبة لمالتوس يجب تعليم الشعب كي يتمكن من:

1- التفرقة بين الأسباب الحقيقية والوهمية للفقر.

2- التأقلم مع الأسباب الحقيقية أي القيام بمراقبة داخلية لتطور المواليد[2].

يدعو كونيدريسيه (Condrésset) بدوره إلى تربية تمنح أفراد الجنس البشري وسائل إشباع حاجاتهم وتأكيد رفاهيتهم ومعرفة حقوقهم وتحقيقها وفهم واجباتهم وتنفيذها وتنمية قدراتهم الطبيعية وصقل مهاراتهم وإنضاجها حتى يصبحوا قادرين على تنفيذ التزاماتهم الاجتماعية فتسود المساواة بينهم[3].

أما ألفراد مارشال (A.Marshall) ، فقد أوضح أن التعليم له أثر غير ظاهر (مباشر) في العادة ، لأنه لا يظهر بسرعة ، لكن يعترف ويؤكد أن للتعليم آثارًا في معظم الجوانب .كان مارشال من الأوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم، حيث أكّد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر .[4]

ثانيا: علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية.

تعتبر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية قديمة نوعا ما لأنه من قبل كانت يعتبر التعليم سلعة قابلة للاستهلاك، وقطاع التعليم كان قطاعا استهلاكيا خصوصا للأموال وغير منتج كذلك. ويرجع كل هذا إلى قلة الدراسات حول العلاقة الموجودة بين التعليم والتنمية، كذلك يعود أصلا إلى التعليم في حد ذاته، لأنّ آثاره لا تظهر وهي غير مباشرة. استمر هكذا الحال إلى غاية القرن الثامن عشر، أين بدء في إعطاء التعليم مكانته ولم يعد قطاعا استهلاكيا كما كان في السابق، بل أصبح يساعد بطريقة غير مباشرة في النمو الاقتصادي.

---

[1] X GREFFE,OP.CIT, P8.

[2] Idem P7.

[3] مرسي سعيد أحمد ، **تطور الفكر التربوي**، نقلا عن: أنطوان حبيب رحمة ، **طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية الشاملة** ، وقائع المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية، جامعة عدن: عمان ، 1985، ص ص 240-241.

[4] حامد عمار، **في اقتصاديات التعليم** ، دار المعرفة، ط2: الكويت1968، ص71

هذه الأفكار كانت ناجمة عن ملاحظات وتجارب واقعية أظهرت مثلا أن التعليم يخفِّض من الفقر (مالتوس) وأنّ العامل الماهر له إنتاجية أكبر من غيره (آدام سميث)، ولكن يبقى هذا مجرد ملاحظة واقعية، لأن هذه الملاحظات كانت تتميز بالسطحية ولم تستطع فصل عائد التعليم في التنمية الاقتصادية.[1]

في سنة 1929 قام السوفياتي ستروملين (Stromline) بدراسة مسحية حول تأثير التعليم على زيادة إنتاجية العمال، فوجد أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن ، مدة الخدمة والتعليم فقال أنه ينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري. وتوصل ستروملين إلى أن العائد الاقتصادي من التعليم يعادل 37 مرة قيمة الإنفاق، وأن الدولة تحصل على رأس المال المستثمر في التعليم وفوائده خلال السنة والنصف الأولى من ممارسة العامل لعمله[2]. بهذا أضحى ستروملين هو أول شخص يوضح علميا العلاقة بين التنمية والتعليم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي تفَّردت في هذا العصر كأعظم قوة، تُثبت الدراسات أن أكثر من 50 % من الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي فيها خلال العقد الخامس من هذا القرن إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدّم أدّى بدوره إلى تقدم مناظر في إنتاجية العامل واستثمار الموارد واستحداث الجديد[3]. كما تؤكد نتائج دراسة أمريكية أخرى زيادة دخل الفرد مدى الحياة من سن 18حتى الوفاة تبعا لمستوى تعليمه[4].

في السنوات الأخيرة هذه، دعّمت بعض الدراسات ما توصل إليه ستروملين. حيث توصّل كل من بارو وسالا مارتين (Barro & sala.I.Martin) إلى نتيجة أساسية وهي وجود العلاقة الإيجابية المتوقعة بين معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وبين المتغيرات ذات الصلة بالجهود التعليمية[5]. كما أثبتت دراسات أخرى وجود علاقة غير ذي قيمة أو سلبية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و عدد سنوات الدراسة، أهمّها دراسة كل من بن حبيب و سبيقل (Benhabib & Spiegel) ، ولكن المشكل يعود هنا إلى نوعية التعليم ومدى مواكبته للتطور الذي يحدث في العالم، لأنه كي يكون التعليم مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية، يجب عليه أن يواكب التغيرات التقنية والتكنولوجية التي تحدث في مختلف أنحاء العالم، وإلا فسيصبح التعليم عائقا في وجه التنمية الاقتصادية. لهذا يقول الأستاذ عدنان بدران : "يعتبر التعليم طريقة مستمرة في بناء المعرفة البناءة والمهارات ، لكنها أيضا عملية تطويرية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 244.

[2] المرجع نفسه، ص ص 246-247.

[3] محمد عبد العليم مرسي، **التعليم ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي**، نقلا عن : عبد الله جمعة الكبيسي، محمود قمبر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[4] المرجع نفسه ، ص153.

[5] المرجع نفسه ، ص 154.

يجب أن يكون التعليم ذو كفاءة و مرونة وقدرة على إحداث الطفرة في التغيير حتى يتمكن من مجاوب مع الحاجيات الناشئة لأول مرة في الاقتصاد و المجتمع"[1] .

من هنا نورد سؤالا أساسيا : هل التعليم أحدث التنمية أم التنمية هي التي أحدثت التعليم ؟.

يجيبنا عن هذا السؤال الأستاذ فيليب كومبز (P.Combs) قائلا : " بحسب كل الاحتمالات، فإنّ التنمية هي التي أخرجت للوجود الحاجات التعليمية الإنسانية الجديدة في جميع أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية"[2]. يقصد بالتنمية هنا كل أنواع التغيرات والتطورات التكنولوجية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع. إذن هناك فعلا علاقة بين التعليم والتنمية، لكن كيف يمكن قياسها ؟.

ثالثا: الاستثمار في التعليم.

ظهرت هذه الفكرة في منتصف القرن العشرين، حيث كان ينظر لقطاع التعليم من قبل نظرة المستهلك الذي يستهلك أموال دافعوا الضرائب دون الحصول على مقابل[3]. يعود هذا كما ذكرنا سابقا إلى عدم الاهتمام بقطاع التعليم خصوصا قبل الحرب العالمية الثانية، لكن بعدها توجهت معظم الدول إلى هذا القطاع لسببين أساسين:

1- حيوية هذا القطاع و أهميته في النمو الاقتصادي.

2- رغبة الدول في النهوض بالاقتصاديات المدمّرة جراء الحرب.

تمّت مراجعة دور قطاع التعليم في مختلف جوانب الحياة وما يمكن أن يحدثه من نمو في جميع هذه الجوانب، فانطلقت هذه الدول في التركيز على هذا القطاع وخصصت له موارد مالية مهمة لتتمكن من تكوين يد عاملة مؤهلة وقوة بشرية كُفؤة .

رابعا: نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التعليم و التنمية نلخصها فيما يلي [4] :

- التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي، حيث أن زيادة متوسط سنوات الدراسة لأفراد القوة العاملة يؤدي إلى زيادة في الناتج الحقيقي و أن هناك حد أدنى لعدد سنوات التعليم تقدر بـ 3 أو 4 سنوات.

---

[1] طاهر حمدي كنعان ، **تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**، الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة 17-18 مايو1998، ص ص 37-38.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه ،ص 311

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص84-85

- تأثير مستوى التعليم العالي و تطويره تأثيرا طرديا على مستوى التنمية و معدل نموها و هذا في حالة أن تكون نوعية التعليم جيدة و تخدم التنمية.
- التعليم يؤثر طرديا على ربحية التقدم التكنولوجي و من ثم يؤثر على التنمية من خلال زيادته لفاعلية عناصر النمو الأخرى.
- زيادة كمية التعليم و تحسن نوعيته و مستوى التحصيل العلمي تؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة و بالتالي في التنمية البشرية.

خامسا: مؤشرات زيادة الإنفاق على الاستثمار في التعليم.

هناك ثلاثة مؤشرات أساسية تمكننا من معرفة مدى الجهود التي تقوم بها الدولة فيما يخص الاستثمار أو الإنفاق على التعليم وسنتناولها بصفة دقيقة نوعا ما:

1-نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج الوطني الكلي : تعتبر هذه النسبة المؤشر الأول العام ، لأنه يخص الإنفاق الكلي في الناتج الوطني، أي على مستوى الدولة، وهو مؤشر يوضّح جهود الدولة فيما يخص الإنفاق على التعليم ، لكنه في واقع الأمر قد لا يتجاوز هذا المؤشر مجرد المحافظة على مستوى الجهد التعليمي الذي سبق أن مارسته الدولة في السنة السابقة[1].

هذا المؤشر قد يخدع أحيانا وبصفة خاصة في الفترات التي تواجه انكماشا اقتصاديا ، حيث من الممكن أن ينخفض أو يزداد الناتج الوطني وبسرعة من سنة إلى أخرى وما يصاحبه من استقرار في ميزانية التعليم الذي يعود أصلا إلى النفقات الثابتة التي تمثل حوالي 90% من الميزانية بشكل عام، والتي لا نستطيع تغييرها خصوصا إذا علمنا أن الميزانية تعد سنة قبل تنفيذها[2]. هذه العملية تظهر أن نفقات التعليم ضخمة وهذا غير صحيح، بالتالي يمكن القول أن هذا المؤشر ضعيف الثقة والصحة.

2-نسبة ما يُخصّص للتعليم من إجمالي الميزانية العامة : يعتبر هذا المعيار أكثر صدقا من الأول وله دلالة خاصة، لأنّه يكشف اتجاه الإنفاق في أية دولة وكيف تتنافس نفقات التعليم مع سائر النفقات والخدمات العامة كل سنة، وبالتالي يصبح هذا المعيار مؤشرا مُهمًّا يعبّر **عن الأولوية النسبية للتعليم. تعرف معظم الدول** الزيادة في نفقات التعليم خصوصا تلك التي تعتبر التعليم حقا لكل فرد أو ما يسمى **ديمقراطية التعليم أو إتاحة الفرصة لجميع الناس بالمساواة** [3].

---

[1] **فيليب كومبز**، مرجع سبق ذكره ، ص 184

[2] **نفس المرجع، ص 184**

[3] **نفس المرجع، ص 185**

3- نصيب كل فرد من سكان الدولة من الموارد المالية المنفقة على التعليم: يقيس هذا المؤشر بصفة عامة قدر التضحية التي يخصصها المجتمع للتعليم [1]. تخص هذه التضحية المواطنين الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون وغيرهم، أي دون استثناء، لأنّ التعليم يعتبر صالحا عاما يجب على كل المواطنين المساهمة في تغطية نفقاته. هنا يتجلى -وكما ذكرنا سابقا- أن تعليم الفرد يعود بالفائدة على المجتمع كله ، لكن الشيء الذي يجب ذكره هو أن هذه المؤشرات ترتبط بعوامل عديدة تجعلها تتحسن أو تتدهور، منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ثقافي أو حتى سياسي، وهذا في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

المطلب الثاني:الاستثمار العمومي، الصحة– استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية

أولا: الصحة.

1– الصحة وآثارها على التنمية البشرية.

تعتبر الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية ، فتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة الإنتاجية للأفراد و فاعلية قوة العمل، ومن جهة أخرى فإن الرعاية الصحية تعتبر حق لكل إنسان ومن ثم فإنها تشبع الحاجات الأساسية للإنسان[2] . ولأن الصحة هي سلعة شبه سوقية يفشل السوق في توفيرها لكل أفراد المجتمع ، فلا بد من قيام الدولة بالإشراف والتخطيط والرقابة الصحية.

وتتاثر الصحة ببعض العوامل الاقتصادية و تؤثر فيها أيضا، ومنها الفقر الذي يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض المعدية و ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال . و يمكن توفير الرعاية الصحية الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة من خلال إنشاء مستوصفات صحية أولية و زيادة مستويات التعليم للنساء،و تحسين الغذاء والسكن [3].

من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الإنسان و تؤثر بالتالي على التنمية البشرية نذكر ما يلي:

- بنى تحتية ضعيفة ، سكن رديء ، نقص مياه الشرب و مياه المجاري، و التلوث البيئي.
- مشكلات صحية ناتجة عن الافتقار إلى الوعي الصحي ، الأمراض المعدية و الطفيلية ، و الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

---

[1] نفس المرجع، ص 185

[2] إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية(الانسانية) بين النظرية و الواقع ، مرجع سبق ذكره ،ص129

[3] نفس المرجع، ص132

وقد أظهرت دراسات عديدة علاقة ايجابية قوية بين الصحة و **الإنتاجية لكل عامل ، لذلك تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية.**

وللتغذية دور حاسم من بين متضمنات التنمية البشرية لأنها تؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية وذلك عن طريق تأثيرها على الصحة و نشاط الفرد و المجتمع[1].**مما يؤكد أن الاهتمام بتحقيق التنمية البشرية** يستدعي الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي لأفراد المجتمع لأنه يساهم ايجابيا في توفير صحة أفضل للأفراد و زيادة قدرتهم على التعليم بشكل أفضل و زيادة **إنتاجيتهم.**

2- نتائج الدراسات السابقة لعلاقة الصحة بالتنمية البشرية.

من أبرز النتائج التي أفرزتها الدراسات السابقة فيما يخص العلاقة التي تربط بين الصحة و التنمية **نوجزها فيما يلي**[2] :

- تؤثر الصحة بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على **الإنتاج و الإنتاجية** بشرط ارتباط هذه الأخيرة بالأجر.و من ناحية أخرى يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخول و ارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات بما فيها الاستثمار في الصحة، **مما يؤدي** إلى زيادة **الإنفاق على الصحة.**
- **وجود تكامل بين عناصر التنمية البشرية التعليم و الصحة.**
- التغذية السليمة و الصحة الجيدة يترتب عنها انخفاض معدل الوفيات و بالتالي تعليم جيد **وازدياد مستوى الإنتاجية .**
- **يؤثر** تلوث البيئة والمياه تأثيرا مباشرا على الصحة العامة.

ثانيا: استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية.

إن تنمية القدرات البشرية للناس يجب أن تمكنهم من استخدامها في عملية النمو الاقتصادي، بحيث تضمن تعظيمه و تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة تزيد من **إمكانية تحقيق التنمية البشرية ، و لابد أن ينعكس ذلك بالفائدة على** الفرد و المجتمع ، و يصبح كل من تنمية الموارد البشرية و النمو الاقتصادي أداتان لتحسين نوعية **الحياة**[3]، و يصبح المنطلق الحقيقي لاستراتيجيات التنمية البشرية هو معالجة القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي و مدى مشاركتهم في النمو الاقتصادي و الاستفادة منه[4].

---

[1] نفس المرجع، ص134

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية ، مرجع** سبق ذكره – ص89-90

[3] ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الانسانية) بين النظرية و الواقع ، مرجع** سبق ذكره، ص139

[4] PNUD, 1995-Rapport mondial sur le développent Humain 1995-OP.CIT , P 123

ورغم تطور نظرة النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي من حيث معناه والوسيلة الأنجع لتحقيقه، فإن هذه النظريات لم تحقق التنمية الاقتصادية أو البشرية للدول النامية ، و النمو الاقتصادي وحده لن يخفف من حدة الفقر، لذلك لا بد من الاهتمام بتحقيق نمو أكثر عدالة من خلال تعظيم الناتج الوطني الإجمالي **و وضع سياسات لتوزيع الإنتاج** بفعالية أكبر لفائدة كل فئات المجتمع ، وتوجيه استثمارات للمجموعات الفقيرة وإعادة توزيع الدخل أو الاستهلاك [1].

و قد أكدت تقارير التنمية البشرية كذلك على مشاركة الناس في تحقيق التنمية البشرية ، و أشارت إلى أنه على الحكومات أن تسمح لشعوبها بأن تمارس تأثيرا أكبر على القرارات و العمليات التي تؤثر في حياتها و أن تكون التنمية من صنع الناس [2].

[1] ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية(الانسانية) بين النظرية و الواقع** ، سبق ذكره ص141

[2] PNUD, 1993-Rapport mondial sur le développent Humain 1993- OP.CIT , P 5

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للعلاقة بين رأس المال البشري والاستثمار العمومي.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى بعض النماذج الرياضية التي حاولت التطرق إلى علاقة **الاستثمار العمومي أو الإنفاق على السلع** الرأسمالية **بالعنصر البشري أو بعض مكونات التنمية البشرية، وذلك** من خلال التطرق إلى بعض النظريات **الاقتصادية.**

المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري.

أولا: ظهور النظرية وفرضياتها.

ظهرت نظرية رأس المال البشري في بداية الستينات أمام ظاهرة مزدوجة :

1- عدم قدرة دوال الإنتاج التقليدية التي تقدّر العمل من جانب كمي فقط على تفسير التنمية[1] .

2- الصعوبات التي واجهتها المقاربات النيوكلاسيكية الخاصة بسوق الشغل لتفسير التباين في الأجور التي **ذكرها** (E. F. Dennison) في كتابه (the source of growth in the USA) [2] .

معتمدة على ثلاث فرضيات أساسية:

1- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.

2- كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات، و منه فان الاستثمار **لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد** أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.

3 - **الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للسوق.**

تعتبر هذه النظرية أولا و قبل كل شيء نظرية عرض للعمل، حيث تنظر إلى جانب العارض **للعمل فقط، مهملة جانب رب العمل.** لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل. كل فرد يستثمر في **تكوين نفسه و التعلّم لأنه يتوقع الحصول على أجر جيد عن طريق تلاؤمه – أي الفرد مع تكوينه - مع الطلب على العمل.**

تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد، هما : **اختلاف الأجور وتطور** البطالة ، وباعتبارها تحليلا مفسرا للبطالة، و بما أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس مال في التكوين و التعلّم، فإنّ النظرية تفترض أن هناك أشخاصًا ليس لديهم تكوينًا أو تعليمًا، و هو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، و النتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

---

[1] J VINCENS, **Nos aspects**, pris de : D GAMBIER,M VERNIERES, **le marché du travail**, Economica, France,1982,P61.

[2] Idem, P62

ركّز ج.س. بيكر في فكرته لإعطاء تحليل لظاهرة البطالة على دور المستوى التعليمي، الذي يعتبر خاصية فردية من بين عدة خصائص و التي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة،و التي نسي بيكر إدماجها في تفسيره ، ناسيا كذلك أنّ لأرباب العمل دورا لا يستهان به ، لهذا لقيت هذه النظرية عدة انتقادات.

ثانيا: حدود نظرية رأس المال البشري.

حاول عدة اقتصاديين إثبات هذه النظرية تطبيقيا، حيث قاموا بعدة دراسات معظمها قياسية فتوصلوا إلى نتائج تخالف ما جاءت، فوجهوا لها الانتقادات التالية:

1- **التصرفات** التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان **للجنسين نفس المستوى التعليمي** و التكويني .

2- **ظاهرة انقسام سوق الشغل، حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر** حظا للاستثمار في مجال التعليم و التكوين مقارنة بالأكبر منهم سنا، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم إلا في فترة قصيرة، عكس الشباب.

3- **هناك الخصائص** الفردية للأشخاص والتي تلعب دورا هاما في الحصول على عمل، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الاتصال سهلا، كانت **العمليات الإنتاجية الجماعية جيد.**

أما النقد الأخير **فيعود للاقتصادي ج.س.إيشر** (J.C.Eisher) **الذي تحدث عن** مشكلة تخص نظرية رأس **المال البشري بقوله :** "لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان على أن التباينات في الأرباح **(الأجور) الملحوظة** ناجمة عن الاستثمار في التعلّم و التكوين"[1] .

المطلب الثاني: التبرير النظري لأهمية العنصر البشري في نماذج النمو – نماذج النمو الداخلي–

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان[2]، **من خلال هذا المطلب** سوف نحاول تبرير أهمية **وضرورة** العنصر البشري في نماذج النمو.

[1] D GAMBIER, M VERNIERES, OP.CIT, PP 62-63

[2] Bernard Guerrien, **Dictionnaire d'analyse économique**, Troisième édition, , Paris, La Découverte,2002,p 12.

أولا: نموذج AK.

يعتبر انعدام عدم **تناقص مردودية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود** غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK **كما يلي**[1]:

$$Y=AK\ldots\ldots..(1\text{-}3)$$

بحيث: A تمثل **ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.**

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=Ak$**، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ**A **؛ وبتعويض** $f(k)/k=A$ في المعادلة (b) **لنموذج سولو** نحصل **على:**

$$g_k = sA -(n+\lambda)\ldots\ldots.. (2\text{-}3)$$

ومادام $y=Ak$ **و** $c= (1-s)y$**، فان معدل نمو للناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ** g_k .

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج **النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث**$\partial g_y/ y =0$ **وهذا من أجل كل المستويات لـ** y .

ثانيا: نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة.

تمكن رومر Romer(1986) **من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسكية، وهذا عن طريق الفرضية** المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة i **بالمؤشر** A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt **يمثل** التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i **لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:**[2]

$$Y_i= F(K_i, K L_i) \ldots\ldots\ldots(3\text{-}3)$$

بحيث: F **تحقق الخصائص** النيوكلاسكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص،ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية **لرأس** المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من **رأس المال و العمل** يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

[1] للمزيد من التفصيل أنظر
Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin ,la crissance **Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996,pp 44-47

[2] Arrous Jean, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999OP.CIT , p 193.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردود ية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:[1]

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\sim} \cdot (KL_i)^{1-\sim} .....(4-3)$$

حيث : $0< \alpha <1$

وبوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ ، و $k= K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k ، *الناتج المتوسط هو :*

$$y / k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\sim} .....(5-3)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i *بتثبيت* K *و* L، *وبتعويض* $k_i=k$

نحصل على :

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \sim \cdot L^{1-\sim} .....(6-3)$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـk ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha <1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$da / dt = \dot{a} = w + ra - c - na.....(7-3)$$

حيث: w تمثل الأجر وa تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل ،وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \circ - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)}\right](\dot{c}/c).....(8-3)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :
-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , OP.CIT p165-170

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)} \ldots\ldots\ldots\ldots (9-3)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho) \ldots\ldots\ldots\ldots (10-3)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A \sim L^{1-\sim} - \phi - \rho) \ldots\ldots\ldots\ldots (11-3)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\sim} - \phi - \rho) \ldots\ldots\ldots\ldots (12-3)$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

المطلب الثالث: العنصر البشري ودخول الدولة ضمن نماذج النمو.

أولا– نموذج بارو.

يبين نموذج بارو(Barro (1990)) أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة، وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى ، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:[1]

[1] Jean Arrous ,OP.CIT. , p 195-196

$$Y_i = AL_i^{1-\sim} \times K_i^{\sim} \times G^{1-\sim} \quad \text{.....(13-3)}$$

مع : $0< \alpha <1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι ؛ إذن $G=\iota Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي :

$$r+\delta = (1-\tau)\cdot(\partial Y_i / \partial K_i)$$
$$= (1-\tau)\cdot\sim A\cdot k^{-(1-\sim)}\cdot G^{1-\sim} \text{.....(14-3)}$$

وعليه فإن :

$$r+\delta = \sim A^{1/\sim}(L^{\tau})^{(1-\sim)/\sim}(1-\tau)\text{..... .....(15-3)}$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g = (1/\theta)\cdot\left[\sim A^{1/\sim}\cdot(L^{\tau})^{(1-\sim)/\sim}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]\text{..... .....(16-3)}$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\iota$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\iota^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

ثانيا– اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم.

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو Rebelo(1991) من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص:[1]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A\cdot(vK)^{\sim}\cdot(uH)^{1-\sim}\text{.....(17-3)}$$
$$\dot{H} + \partial H = B\cdot\left[(1-v)\cdot K\right]^{\upsilon}\cdot\left[(1-u)\cdot H\right]\text{.....(18-3)}$$

1 للمزيد من التفصيل أنظر : -Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , OP.CITp p199-203

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و A ,B >0 هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين 0 و 1؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال *المادي* و رأس المال البشري *الكلية في إنتاج السلع*؛ و بافتراض أن $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H؛ وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من u و v *ثابتة* و C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^* ؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/_) \cdot [A\sim \cdot (vK/uH)^{-(1-\sim)} - ¢ - °] \quad \ldots\ldots(19-3)$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha\ (vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردود ية r .

إن مردود ية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\dagger}{1-\dagger}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{\sim}{1-\sim}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right) \quad \ldots\ldots(20-3)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج[1].

ثالثا– نموذج وزاوى–لوكاس(Uzawa-Lucas (1988))

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\sim} \cdot (uH)^{1-\sim}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H \quad \ldots\ldots(21-3)$$

[1] Jean Arrous OP.CIT , p 202

[2] للمزيد من التفصيل أنظر : -Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , OP.CIT ,pp202-220

بوضع w=K/H و X=C/K ، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـ u :

$$g_c = (1/\neg) \cdot [\sim A \cdot u^{(1-\sim)} w^{-(1-\sim)} - \phi - \circ] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22-3)$$
$$g_u = B \cdot (1-\sim)/\sim + Bu - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23-3)$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة؛ ومعدل نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو:

$$g^* = (1/\neg \cdot [B - \phi - \circ] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24-3)$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية :

$$u^* = [(\neg - 1)/\neg] + [\circ + \phi \cdot (1-\neg)]/B\neg\cdot\cdot \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (25-3)$$

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية في الجزائر

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تشكل مؤشرا دالا على الحكامة الوطنية المتبعة من طرف الجزائر ردا على الرهانات الإستراتيجية المكرسة في مبدأ العدالة الاجتماعية و التكفل بالاحتياجات الاجتماعية لمختلف شرائح السكان، ورفع تحدي التحسين المستمر للتنمية البشرية والحاجة لضمان التوازنات الجهوية و ضرورة إدراج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في أفق تنمية مستدامة تجمع شروط تكييف منسجم للبلد مع التحولات و التطورات في العالم. وفي هذا المنظور قد عرفت كل القطاعات انجازات ضخمة منها قطاعات التربية، التعليم العالي، فالتكوين المهني،الصحة،الضمان الاجتماعي، السكن ، الثقافة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصالات.

يجدر أن نشير أن تقرير تنفيذ برنامج العمل الوطني، يعيد المنجزات المحققة في الجزائر ، بفضل مقاربة ديناميكية وشاملة، في سبيل إطلاق ورشات كبيرة لإصلاح الدولة في قطاعات العدالة والمدرسة علاوة على برامج التنمية وهي "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004" والبرنامج التكميلي لدعم للنمو 2005-2009" ، مرفقة ببرامج خاصة بـ "الهضاب العليا" و "الجنوب".

إن الاستثمارات الكبيرة التي رصدت وبخاصة في الميدان الحيوي المتمثل في المنشآت الأساسية تجمع شروط التنمية الاقتصادية المتواصلة و المتوازنة للجزائر، و تساهم بالتالي في تنفيذ محكم لإستراتيجية بعد البترول. ويعزز هذا الاتجاه، و بفضل السياسة الحذرة المنتهجة في تسيير عائدات النفط، قدرة البلاد على إعداد برامج جديدة للتنمية تزيد في دعم الاستثمارات المحققة أصلا.

إن التقدم المسجل في الجزائر في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يضع البلاد ضمن الدول السائرة في طرق النمو القليلة التي هي في طريق تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية (OMD) في أفق 2015.

تشكل هذه المنجزات المحققة في ميدان الحكامة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مؤشرات و معالم على الطريق الذي انتهجته الدولة الجزائرية من أجل تمكين كل مواطن جزائري من الاستفادة من ثمرات الجهد الوطني في التنمية .

المطلب الأول: تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي:

أولا: الفترة 1999–2004

إن النتائج الاقتصادية للبرنامج كانت جوهرية خلال سنوات 1999-2004 ، فقد تعزز النمو المدعم بواسطة النفقة العمومية وتحسنت نوعيته خاصة في قطاعات المحروقات و الفلاحة و البناء، و توسعت المساعدة الممنوحة للمؤسسات و المستثمرات الفلاحية لدعم الاستثمار و التشغيل[1]. فقد بادرت السلطات الجزائرية خلال الفترة 2001-2004 إلى اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دينار (07 مليار دولار)، ويعكس البرنامج الرجوع إلى النفقة العمومية، بهدف إنعاش النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل الطلب، عبر أهداف محورية هي : مكافحة الفقر و إنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي مع إعادة تأهيل المنشآت القاعدية و دعم الفلاحة. والجدول التالي يبين تطورات أهم المؤشرات الاقتصادية.

جدول رقم (3–1): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 1995 –2004".

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الرصيد الجاري الخارجي	-2,24	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
رصيد ميزان المدفوعات	-6,32	8 32,-	577,	196,	663,	477,	259,
احتياطي الصرف	2,10	04,4	11,9	18,0	23,1	32,9	43,1
نسبة الدين الخارجي من PIB(%)	28,3	46,4	41,1	40,5	34,9	26	16,70
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري" دولار أمريكي"	20,05	9117,	028,5	8524,	2425,	03,92	638,6

المصدر: البنك المركزي الجزائري، حصيلة خاصة خارج الأعداد للحصيلة الثلاثية، 2006

وبفضل الصرامة ، تمت المحافظة على توازنات الميزانية رغم الزيادة السريعة للنفقات العمومية ، خاصة بفضل صندوق ضبط الإيرادات. أما القدرة على الوفاء الخارجي فقد تعززت كما يبين ذلك تطور احتياطات الصرف وتطور نسب الاستدانة الخارجية، حيث مثلت خدمة المديونية 15% من الصادرات في سنة2003. لقد ساهمت نفقات التجهيز المندرجة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والشطر الأول من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى المخصصات المالية العادية للميزانية خلال سنوات تطبيق هذه البرامج في إنعاش معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة 2001-2004 ، لمختلف القطاعات الاقتصادية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر – حصيلة و آفاق ، الجزائر 2004

لقد أفرز تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وضعية اقتصادية عد ايجابية، ونتائج لا بأس بها، ولتوضيح أثر تطبيق البرنامج على معدل النمو الاقتصادي لدينا الجدول التالي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1998 – 2004 ".

جدول رقم (3– 2): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " 1998–2004 ".

السنوات / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي"مليار دج"	2831	3238	4124	4227	4522	5247	6136
الناتج المحلي الإجمالي"مليار دولار أمريكي"	48,2	48,7	54,8	54,7	56,7	67,8	85,2
معدل النمو الحقيقي لـ PIB %	5,1	3,2	2,2	2,6	4,0	6,9	5,5
نصيب الفرد من PIB "دولار أمريكي"	1633	1623	1801	1772	1810	2129	2631

المصدر: -Banque mondiale, **rapport sur la revue des dépenses publiques en Algérie**,Alger 2007,p3

- ONS comptes SCEA 63-2006

والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1990 – 2004 ".

جدول رقم (3– 3): تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2004.

الوحدة: نسب مئوية

السنوات	1995-1990	2000-1996	2004-2001
نمو الناتج الداخلي الخام	0,4	3,1	4,7

المصدر: Banque mondiale,**rapport sur la revue des dépenses publiques en Algérie**, 2007,p12

لمزيد من توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1998 – 2004 " ، نستعين بالشكل الموالي.

الشكل3-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1998-2004

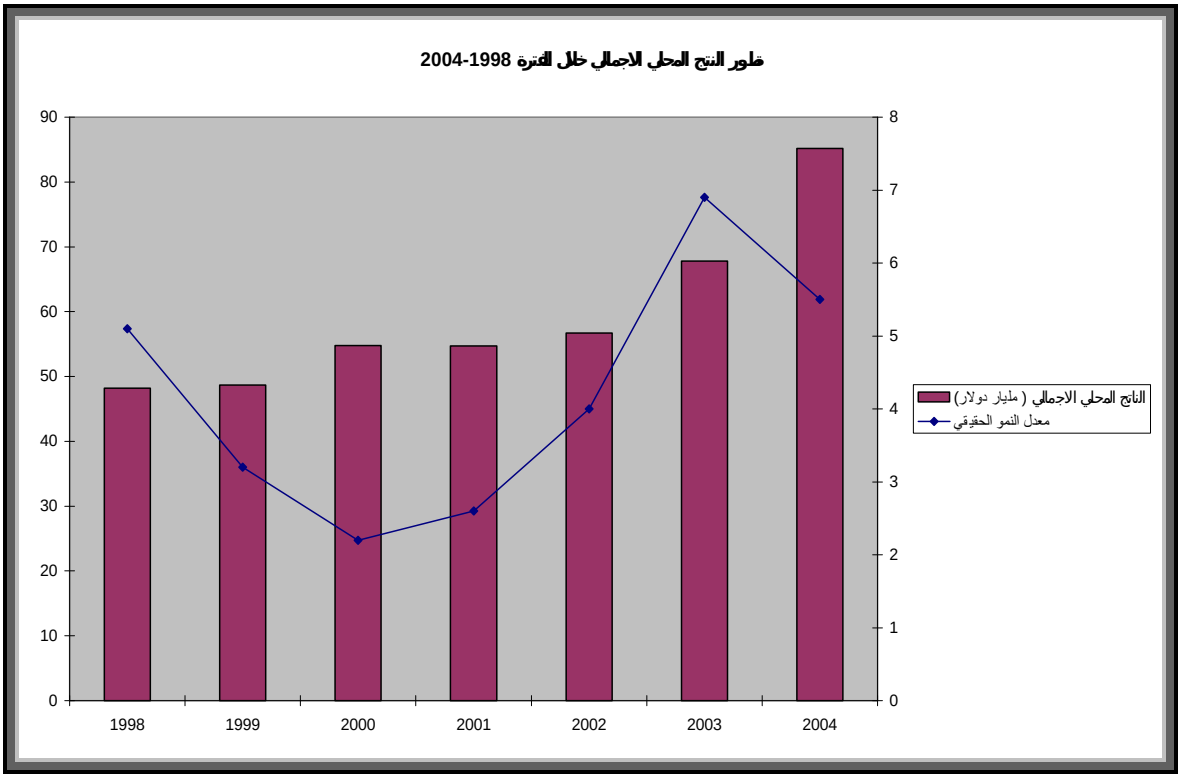

المصدر :من إعداد الطالب باستعمال الجدول 3-2

يبين لنا الجدول 3-2 وكذا الشكل 3-1 أعلاه أن:

- معدل النمو الحقيق للناتج المحلي الإجمالي ما فتئ يرتفع من سنة لأخرى منذ سنة 2001 ، و هي السنة التي توافق بدء تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إذ انتقل معدل نمو PIB من 2,6 % سنة 2001 إلى 4,7 % سنة 2002 ليبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2003 حيث وصل إلى 6,9 % رغم الانخفاض النسبي له سنة 2004" 5,2 % "

كما أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج " 2001- 2004" قد وصل إلى 4,75 % و هذا يمثل ارتفاعا بـ: 1,65 نقطة مئوية عن المتوسط السنوي لمعدل النمو المسجل خلال الفترة" 1996– 2000 " و المقدر بـ :3,1 %.

إن الزيادة التي شهدها معدل نمو PIB خلال فترة تطبيق البرنامج انعكست إيجابا على متوسط نصيب الفرد من PIB الذي ارتفع من 1771,7 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2631 دولار أمريكي للفرد سنة 2004 ، وهو ما يمثل زيادة قدرها 859,3 دولار أمريكي، ورغم أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزامنت مع فترة تنفيذ البرنامج إلا أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج و إلى رفع معدل نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية ، و النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري و تحرير قطاع الاتصالات. بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم القطاع الفلاحي .

ثانيا:الفترة 2005-2009

نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول، على المدى المتوسط، وهو ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة، مما أدي إلي ظهور **بوادر وفرة مالية، بفضل الارتفاع** الحاصل في الإيرادات الجبائية مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطات المالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد الذي أنشئ بناءا على قانون المالية التكميلي لسنة 2000، **والتحسن** الملحوظ في المداخيل غير الجبائية.**كل هذا دفع** السلطات إلى إطلاق برنامجا جديدا للتنمية للفترة 2005-2009 يندرج ضمن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي «**نفقات التجهيز**»، **كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة.** وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSCE معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بمبلغ إجمالي يقدر بـ 17000 **مليار دينار أي ما يعادل** 240 مليار دولار، وكانت آثار هذا البرنامج على النمو الاقتصادي وعلى سوق التشغيل ايجابية، فقد بلغت نسب نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات بالحجم حدود 4,7 % **سنة** 2005 **و** 6,1 % سنة 2008. **و قد عرف الوضع الاقتصادي تحسنا مستمرا بفضل الإصلاحات المنتهجة ويتجلى هذا من خلال المؤشرات التالية** والمبينة في الجدول الآتي، **فبفضل** الدفع المسبق فقد بلغ الدين الخارجي 0,46 **مليار دولار سنة** 2008 **مقابل** 20**مليار دولار سنة** 2000 وبلغ تراكم الاحتياطات **الخامة للصرف** 147 **مليار دولار سنة** 2009 **مقابل** 11,9 **مليار دولار سنة** 2000.

جدول رقم (3-4): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خلال الفترة " 2005 –2009".

الوحدة:مليار دولار أمريكي.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد الجاري الخارجي	21,18	28,95	30,64	34,45	0,41
رصيد ميزان المدفوعات	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
احتياطي الصرف	56,18	77,78	110,18	143,10	147,22
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري" دولار أمريكي"	54,64	65,85	74,94	99,97	62,10

المصدر : البنك المركزي الجزائري، الأعداد للحصيلة الثلاثية ، 2005-2009

ويبين الجدول والشكل الآتيين تطور معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 .

جدول رقم (3-5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي % PIB	5,2	5,5	5,8	4,6	5,0

المصدر:Banque mondiale, **rapport sur la revue des dépenses publiques en Algérie**,Alger 2007,p3

الشكل3-2:تطور معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009

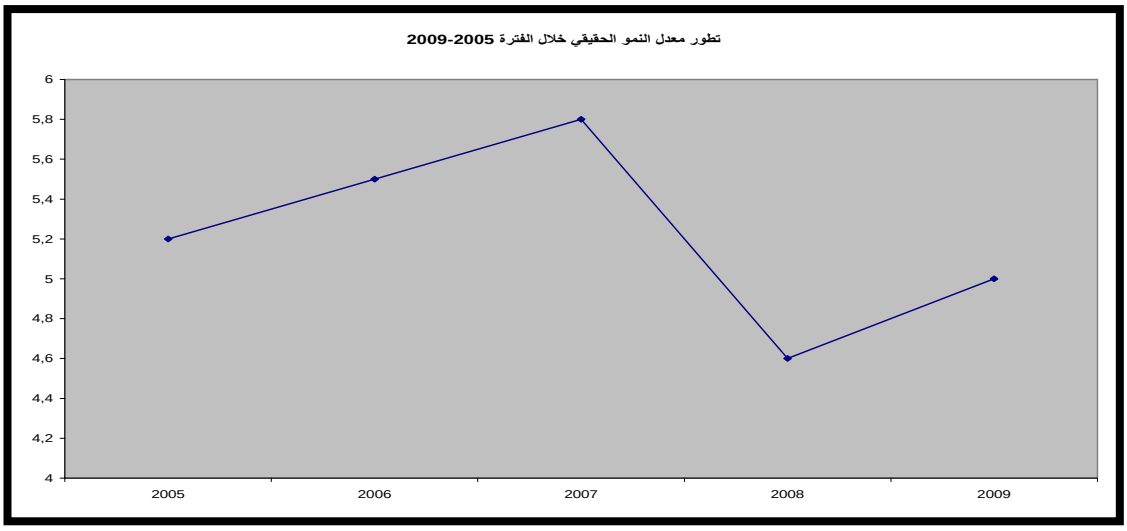

المصدر:من إعداد الطالب باستعمال الجدول 3-5

لقد تميز الوضع الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بمواصلة استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين النمو الاقتصادي والتي تجلت في انخفاض محسوس لمستوى البطالة. و قد تدعم الوضع المالي الخارجي ابتداء من سنة 2000 خاصة من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية بدءا من سنة 2004.

وخلال السنوات العشرة الأخيرة، و بفضل أهمية الادخار المحقق فقد لعبت الدولة دورا رائدا في تمويل الاستثمار والتنمية وإعادة التوزيع، و تتوفر البلاد، في الوقت الراهن على قدرات مالية ومادية حيث بلغت احتياطات الصرف أكثر من 147 مليار دولار سنة 2009، وهذا ما يسمح بعقلنة أمثل لتسيير الموارد ويفتح آفاقا جديدة أمام تمويل الاستثمارات الجديدة للمؤسسات الكبرى ويمكن الدولة من تسيير مالي متعدد السنوات كما كان الشأن بالنسبة الخماسي الأول 2005-2009 و الثاني 2010-2014، كما هيأت الظروف من أجل دور أكثر نشاطا للمؤسسات.

وتحتاج هذه المكاسب المسجلة إلى دعم و تعزيز عن طريق المزيد من الصرامة ، و بمزيد من الحذر من أجل نمو سليم و منصف للاقتصاد و حشد الموارد باتجاه التشغيل و ليس الاستهلاك.

وتأتي **الإصلاحات المتخذة لتأكيد هذا المسعى، ولتكييف** الاقتصاد مع انفتاح السوق وانسجام التشريعات **مع** المعايير **و القواعد الدولية وأهم الإصلاحات نلخصها فيما يلي**[1]: إصلاح الميزانية ، الإصلاح الجبائي ، الإصلاح الجمركي، **والإصلاح** البنكي.

وقد عرف قطاع الفلاحة[2] **كذلك** نموا كبيرا إذ ارتفع من 1,9 % سنة 2005 إلى 5 % **سنة** 2007 **وتعزز** بالبرامج الحالية مثل تجديد الاقتصاد الزراعي و التجديد الريفي 2007-2013 **من خلال مشاريع جواريه** للتنمية الريفية المندمجة. **كما عرف قطاع الري مشاريع ضخمة أدت** إلى **تحسين معيشة السكان إذ انتقلت نسبة الربط بالماء الشروب من** 78 % **سنة** 1999 إلى 93% **سنة** 2009 ونسبة الربط بشبكات التطهير من 72% إلى 87%.

من المشاريع الكبرى التي شرع في إطلاقها خلال العشرية المنصرمة **نذكر الطريق السيار شرق-غرب واستكمال الطريق الصحراوي و تحديث الربط بالسكك الحديدية.**

إضافة إلى **أن برنامج الاستثمار الخماسي الماضي لقطاع الأشغال** العمومية، الذي بلغ 36 **مليار** دولار، سمح بصيانة **وتنمية** 67 **ألف و**369 **كم من شبكة الطرقات، وبناء** 1250 **منشأة فنية. حالة الشبكة** الوطنية للطرقات تعتبر مقبولة إلى درجة متقدمة بلغت 95 **بالمائة بالنسبة للطرق الوطنية و**75 **بالمائة للطرق الولائية و**71 **بالمائة بالنسبة للطرق البلدية.** كما سمح نفس البرنامج بإنجاز طريق **جديد بطول** 1720 كم ، كما سمح نفس البرنامج بتنمية الطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى **تعزيز** 21 منشأة بحرية، وبناء 11 **ميناء جديد وإعادة تأهيل** 21 **أرضية مطار.**

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار على التنمية الاجتماعية و البشرية

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والأزمات الغذائية و المناخية التي **أدت** إلى انخفاض محسوس في **الطلب الخارجي على** منتوجاتها **الموجهة للتصدير و تقليص المساعدة العمومية الخارجية للتنمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. استمرت الجزائر في تسجيل نتائج جيدة في إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية،إذ بلغت العديد منها قبل** آفاق سنة 2015 التي حددتها **منظمة الأمم المتحدة حسبما جاء في التقرير** الوطني الثاني **الذي يغطي** الفترة **الممتدة من** 2005 إلى 2010 .

---

[1] تقرير، **الجزائر 1999–2008 عقد من الانجازات–عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة-** نوفمبر 2008 ، ص56.

[2] نفس المرجع، ص59

إن التقدم الاجتماعي في هذه المرحلة كان معتبرا مع تطور الاستثمار من خلال برامج التنمية المتبعة منذ سنة 1999 فقد عززت هذه البرامج الهياكل الاقتصادية القاعدية الأساسية ،بهدف تحسين إطار الحياة وظروف معيشة المواطنين و تدعيم الخدمات العمومية و تعزيز النجاعة الاقتصادية.

و بالموازاة مع نمو مداخيل الأسر، عرف الاستهلاك الجماعي للجزائيين نموا كبيرا بفضل التنمية و تحسين الخدمات العمومية .و تطور التنمية البشرية في التربية، الصحة، و التعليم العالي.كما تطورت الهياكل القاعدية: الري، الطرقات ....إلخ. وكذا التنمية المحلية: المياه الصالحة للشرب، التطهير، الكهرباء الريفية، التزويد بالغاز الطبيعي، التجهيزات الرياضية و الثقافية.

وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها في الجانب الاجتماعي للتنمية البشرية:

أولا :التربية و التعليم

في مجال التربية و التعليم، فقد بذلت الجزائر منذ سنوات جهودا معتبرة في بناء المنشآت و توظيف المعلمين والأساتذة.وبعد هذا التطور الكمي المعتبر، فإن الجزائر تريد أن تعطي الأولوية إلى النوعية بإثراء البرامج التربوية و التكوينية وتحسين نوعية و ملائمة البرامج التعليمية، فالإرادة السياسية واضحة في اتجاه تطوير التنمية البشرية.

فقد شهدت الفترة 1999-2009 في مجال التنمية البشرية تطبيق إصلاح و عصرنه المنظومة التربوية فضلا عن ترقية البحث العلمي و وتيرة مرتفعة في بناء المدارس و الجامعات.

ففي مجال التعليم الأساسي و الثانوي ، فقد بلغت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عاما ما يعادل 97 % بالنسبة للذكور و 95 % بالنسبة للإناث.

و فيما يتعلق بتحقيق شمولية و تعميم التعليم الابتدائي للجميع (الهدف الثاني من أهداف الألفية للتنمية) ، قد تم بلوغ هذا الهدف حيث أن نسبة تمدرس الأطفال الذين يبلغ سنهم 6 سنوات قد ارتفعت من 43 % في سنة 1966 إلى 69 % في سنة 1999 لتبلغ 97,96 % في سنة 2009 .

و قد بلغ عدد أطفال الطور الابتدائي أكثر من 3,3 مليون خلال السنة الدراسية 2009-2010 و 3,05 مليون تلميذ في الطور المتوسط و أكثر من 1,17 مليون تلميذ بالنسبة للطور الثانوي .

و بخصوص المنشآت القاعدية فقد ارتفع عدد المدارس من 15 729 إلى 18 740 أي تم انجاز 3 011 مدرسة ، و1209 إكمالية و 436 ثانوية، كما تم تجهيز كل مؤسسة تربوية بمخبر للإعلام الآلي. ومن جهة أخرى، تطمح الجزائر في إطار إستراتيجية محو الأمية أن تقضي على الظاهرة التي تمس 6,2 مليون شخص من كل الفئات بحلول 2016 و تسعى إلى تخفيض النسبة إلى 50% في سنة 2012.

و يشمل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي 61 مؤسسة تغطي 41 ولاية من مجموع الولايات 48 وتشمل 34 جامعة و 13 مركز جامعي و 11 مدرسة و معاهد وطنية متخصصة و 04 مدارس عليا للأساتذة، و يشمل القطاع كذلك 19 مؤسسة بحث.

وسيستمر قطاع التربية الوطنية في الاستفادة من اهتمام السلطات العمومية وحيث تم تخصيص 852 مليار دج لهذا القطاع في برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014.

أما فيما يخص الهدف الثالث المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، و إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، فان توزيع المتمدرسين على أساس كل جنس بالنسبة لسنة 2008-2009 تقدر نسبته بـ 47,38 % لدى الأطفال في الطور الابتدائي و 48,72 % في الطور المتوسط و 57,95 % في الطور الثانوي.

وفي مجال التكوين المهني تراجعت نسبة الفتيات من 39,7 % في سنة 2000 إلى 35,3 % في سنة 2009 كون الفتيات يفضلن التوجه نحو الدراسات الثانوية و الجامعية بدلا من التكوين المهني .

من جهة أخرى فان نسبة الفتيات في التعليم العالي ارتفعت عن نسبة الذكور فقد ارتفعت نسبة الطالبات المسجلات في مرحلة التدرج، كما نسبة الطالبات الحاصلات على شهادات مرحلة التدرج من61,10 % في 2005-2006 الى4 ,63 % خلال سنتي 2008 و2009 .

وبشكل عام فان أكثر من 1,45 مليون امرأة جزائرية تشغل مناصب غالبا ما تكون هامة خصوصا في قطاعات التربية و الصحة و القضاء و الشرطة الوطنية و الجيش الوطني الشعبي و من جهة أخرى فإن نسبة اليد العاملة النسوية تقدر بـ 16,8 %.

ثانيا :الصحة و مستوى المعيشة

بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال الصحة العمومية و ذلك من خلال إنشاء مستشفيات و منشآت قاعدية، و بالنسبة للهدف الرابع الذي يخص تخفيض نسبة وفيات الأطفال و معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ، فإن نسبة الوفيات لدى فئة أقل من عام انتقلت من 142 ‰ في سنة 1970 إلى 46,8 ‰ في سنة 1990 وإلى25,5 ‰ [1] في سنة 2008، وتراجعت نسبة الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من

[1] CNES 2008 ,**Rapport national du développement humain**, , OP CIT ,p 22

54,6 ‰ في سنة 1990 إلى 9,7 ‰[1] في سنة 2008. فيما يتعلق بتحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات أثناء الحمل (الهدف الخامس) ،فإن نسبة الوفيات لدى الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس إذ بلغت[2] 86,2 في 100.000 في سنة 2008 مقابل 215 في 100.000 في سنة 1992 بينما انتقلت نسبة الولادة في الوسط المدعم من 76% في سنة 1992 إلى 97,2 % في سنة 2009 مع تحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة و الطفولة و استفادة أمثل من العلاج قبل الولادة.

وبخصوص مكافحة الأمراض المعدية الخطيرة خاصة الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض(الهدف السادس)، فإن الجزائر تعد من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة من انتشار الأمراض حيث تقدر نسبة انتشار فيروس السيدا بـ 0,1 % حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة في 31 ديسمبر2009 ما يعادل 1028 حالة من السيدا فيما بلغ عدد حاملي الفيروس 4179 شخصا. في هذا الصدد تم فتح 61 مركز تشخيص سري و مجاني على مستوى كافة ولايات الوطن فيما تعزز الجهاز المؤسساتي للتكفل بإنشاء الوكالة الوطنية للدم و إنشاء 8 مراكز مرجعية للتكفل بمرض فقدان المناعة المكتسبة. وبخصوص الملاريا فان عدد حالات الإصابة بهذا المرض بلغت 92 في سنة 2009 من بينها 88 مستوردة مقابل 152 في سنة 1990 من بينها 109 مستوردة .

إن تحسن صحة سكان الجزائر راجع أساسا إلى الاستثمارات الكبيرة في المجال الصحي والذي ترجم بـ[3]:

- التقدم المحرز في مجال حماية صحة الأم و الطفل،
- التقدم المحرز في مجال محاربة الأمراض المتنقلة و ذلك من خلال برامج النشاطات الصحية للدولة،
- تعزيز تأطير فريق العمل الصحي،
- توسيع تقديم العلاج لإشباع الحاجات الجديدة،
- سهولة الوصول إلى المصالح الصحية بفضل تطورها جغرافيا،
- زيادة قدرة مصالح الصحة على الاستقبال،
- التقدم في مجال التكفل المالي بالحاجيات الصحية.

أما فيما يخص الهدف السابع المتعلق بضمان الاستقرار البيئي وتخفيض نسبة المحرومين من مياه الشرب والصرف الصحي ،ولضمان بيئة مستدامة حققت الجزائر انجازات كبرى من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات البلدية و حققت تقدما معتبرا في مجال مكافحة التلوث الصناعي و الجباية البيئية و نسبة

[1] Idem,p 21

[2] تقرير وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة **نيويورك** بتاريخ 2010/09/23 (و أ ج)

[3] CNES **, Rapport national du développement humain 2006**,OP CIT, pages 23-24

المناطق الغابية من خلال سياسة التجديد الريفي وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية. وبخصوص مياه الشرب والصرف الصحي و بفضل البرامج التنموية لهذه السنوات الأخيرة فان نسبة السكان المستفيدين من الماء الشروب انتقلت من 78 % سنة 1999 إلى 93% سنة 2007 و إلى 95 % في سنة 2009 [1] ونسبة الربط بشبكات التطهير من 72% سنة 1999 إلى 86% سنة 2007.

كما وضعت السلطات الجزائرية نصب اهتمامها توفير السكن للجميع، بانجاز 1520845 وحدة باعتمادات مالية قدرها 1700 مليار دينار، حيث انتقل معدل شغل السكنات من 5,79 سنة 1999 إلى5,07 في سنة 2008. وقامت السلطات بمراجعة القوانين الاجتماعية قصد إعداد مدونة عمل تدمج المعايير الدولية التي تعزز حقوق العمال، بخاصة ترقية حقوق المرأة (تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحماية الأطفال). تجدر الإشارة إلى تصديق الجزائر على النصوص المتعلقة بحماية و ترقية حقوق الإنسان.

وبشأن تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية و إصلاح أنظمة المعونات و التجارة الدولية (الهدف الثامن)،فإن الجزائر باشرت العديد من النشاطات من أجل إقامة نظام تجاري و مالي متعدد الأطراف مفتوح (إصلاح القطاعات المصرفية و التأمينات و الإصلاح الجبائي و مكافحة الفساد و فتح المفاوضات مع منظمة التجارة العامية و الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر) وتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا (المساعدات المالية و عروض البورصة و المساعدات الغذائية و الطبية) .

على العموم فإن الجزائر بلغت أغلبية أهداف الألفية للتنمية قبل موعد 2015 و أن برنامج الاستثمار 2010-2014 يتضمن كل أهداف الألفية للتنمية مضيفا أن تحقيقها يتطلب بالضرورة إرساء شراكة دولية معززة مستقرة و ناجعة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية.

وفي التزامها بتحقيق أهداف الألفية للتنمية،بادرت الجزائر مع مجموعة من الدول الإفريقية إلى تأسيس مبادرة النيباد و قد لعبت دورا بارزا حيث تم تكليف الجزائر بملف الموارد البشرية. و انخراط الجزائر في مبادرة النيباد التي تعتبر آخر مبادرات التنمية المطروحة في إفريقيا ،و هي تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة و اعتقاد راسخ و مشترك بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر و وضع بلدانهم بصورة فردية و جماعية على مسار من النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة ، و المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي[2].

[1] الجزائر 1999-2008 ، عقد من الانجازات- مرجع سبق ذكره،ص 61.

[2] محمد عاشور و أحمد علي سالم ، التكامل الإقليمي في إفريقيا :رؤى و آفاق ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية –جامعة القاهرة ص311

للإشارة فإن الجزائر التزمت بإقامة بعض المؤسسات الوطنية الجديدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه مبادرة النيباد كهيئة التشغيل للحد من الفقر و دعم الشراكة مع المؤسسات الدولية في إطار النيباد ، و أخذت الجزائر على نفسها عهدا بتحسين مستوى الحكامة في مختلف ميادين الحياة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك من خلال انضمامها للآلية الإفريقية لتقييم من قبل النظراء . و الانضمام لهذه الأداة طوعي ، و تعمل على قاعدة ممارسة المراجعة المشتركة، كما تمد البلدان الإفريقية بوسائل الاستفادة المتبادلة للخبرات والتجارب و فتح إمكانات جديدة لترقية الحكامة على مستوى القارة. و في 19 جوان 2005 باشرت الجزائر المسار الوطني للتقييم من قبل النظراء، و قد خضع تقريرها التقييمي، الذي يعد الرابع من نوعه ، إلى الدراسة من قبل منتدى رؤساء دول و حكومات الآلية، و تقدم به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام الآلية التي التأمت في دورتها السابعة العادية بأكرا (غانا) في الفاتح من جويلية 2007[1].

و موازاة مع تقرير التقييم ، فإن الجزائر أمدت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ببرنامج عمل ، باعتبار البرنامج إطارا مرجعيا لجملة الإجراءات و الأعمال المتخذة لتحسين الحكامة عبر استدراك النقائص و سد الفجوات و تعزيز الممارسات الحسنة.

و انطلاقا من الاستنتاجات و التوصيات الواردة في تقرير التقييم، فإن الجزائر أعدت تقريرها حول تنفيذ برنامج العمل المذكور. و قد عرضت هذه الوثيقة على أنظار منتدى رؤساء دول و حكومات الآلية بتاريخ 31 جانفي 2007 بأديس بابا (إثيوبيا).

و على غرار التقرير التقييمي ، فإن التقرير الخاص بتنفيذ برنامج العمل الوطني ، كان له صدى إيجابيا لدى منتدى رؤساء دول و حكومات الآلية الذي أقر بأن الجزائر عرفت تقدما معتبرا في مختلف ميادين الحكامة و عززت هذا الحكم بذكر جملة من الممارسات الحسنة التي تضمنها التقرير.

كما تم الترحيب بالإجماع بالتجربة التي طورتها الجزائر لتنفيذ برنامج العمل الخاص بها و الذي تضمن إدماج مبادئ و أهداف الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في برنامج العمل الحكومي و في سياساته العامة ، و اعتبرت التجربة نموذجا للتملك و إضفاء الطابع الداخلي المحلي للآلية ضمن البرامج الحكومية للبلدان الإفريقية[2].

---

[1] الجزائر 1999-2008 عقد من الانجازات– مرجع سبق ذكره، ص62

[2] نفس المرجع ، ص 63.

المطلب الثالث :أثر تطبيق برنامج الاستثمار العمومي على معدل البطالة والفقر.

أولا: الأثر على معدل البطالة :

يعد الشغل أحد الانشغالات المركزية للسلطات العمومية كما يشكل معيار أساسي لتقويم كل السياسات الاقتصادية لاسيما للأسباب التالية:

- مساهمة العمل في الثروة الوطنية.
- دور الشغل في تخفيض نسبة الفقر وإرساء الحاجيات الأساسية، الإدماج الاجتماعي.

لقد ساعد التعديل الهيكلي في التعجيل في عملية القطيعة مع التخطيط الإداري والمركزي للاقتصاد و ترتب عن ذلك تغيرات مؤلمة في عالم الشغل.

وبفضل تدخل الدولة أساسا في مجال التشغيل، عرفت الجزائر خاصة منذ 2001 انقطاعا فعليا مع حلقة الركود بفعل خيار الإنعاش الاقتصادي عن طريق الطلب بدافع من ميزانية الدولة من خلال توسيع نفقات التجهيز خاصة.

ونظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرامج الاستثمار العمومي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو) ، للتركيز على المشاريع لتي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، وهذا بناءا علي حرص الحكومة، على توفير ظروف اجتماعية أفضل.فقدساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إحداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامج تمثلت في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية باعتبارهما القطاعين اللذان استفادا مباشرة من المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرنامج حيث بلغ عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة" 2001-2004 " حوالي: 775632 منصب عمل منها 296292 مؤقت.[1]

وتميزت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 باستحداث حوالي 1,3 مليون منصب شغل و وكان لازدياد نسبة العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية أثر إيجابي على نسبة البطالة التي انخفضت من 29,5 % سنة 2000 إلى 17,7 % سنة 2004 أي انخفاض قدره 11,8 نقطة مئوية ،و قد استمرت معدلات البطالة في الانخفاض لتصل إلى 10,2% سنة 2009[2] .و يبين الجدول والشكل الآتيين تطور معدل البطالة للفترة 1999-2009.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، ص 19.

[2] تقرير وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010/09/23 (و أ ج)

جدول رقم (3-6):تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 1999 إلى سنة 2009.

الوحدة (B)

السنوات	1999	2000	2004	2006	2009
معدل البطالة	29,24	29,5	17,7	12,3	10,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 3-3: تطور معدل البطالة خلال الفترة 1999-2009

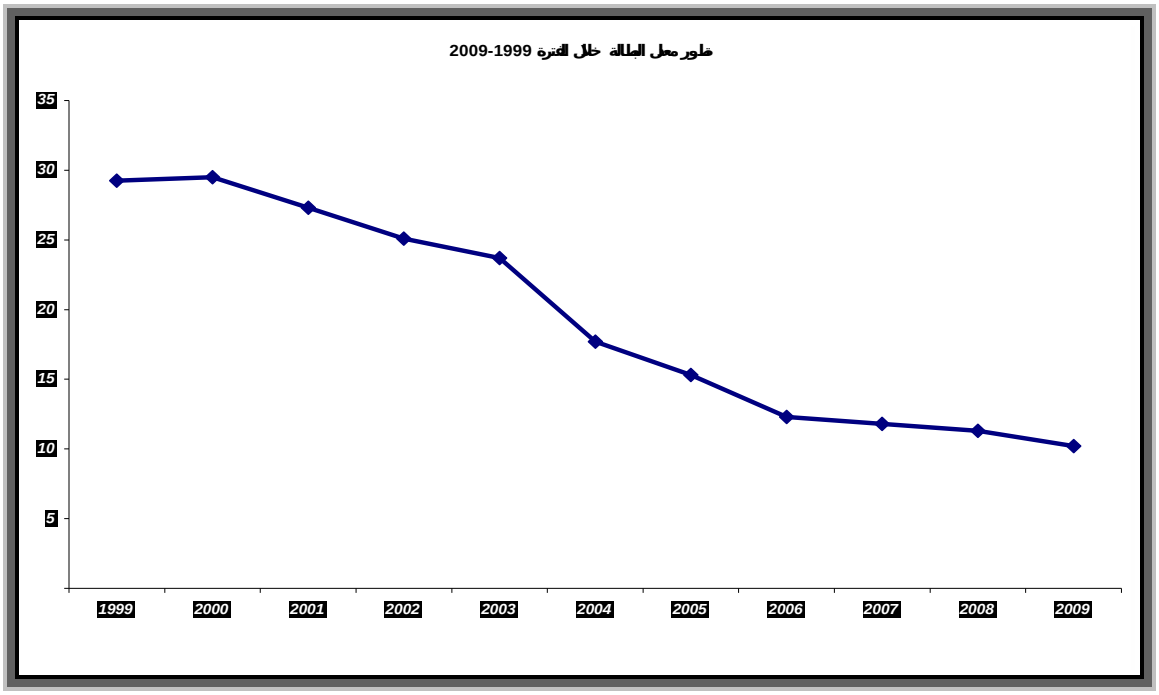

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الجدول 3-6

ولتشجيع التشغيل وإضافة إلى برامج التنمية ،عملت الجزائر على **تدعيم الاستثمار بتفعيل** آليات خلق النشاط و توفير مناصب الشغل **من أجل دعم التنمية البشرية المستدامة. وتتمثل هذه** الآليات في اعتماد أجهزة للشغل تشمل ما يلي:

1- **الهيئات و المؤسسات** وتتمثل في[1]:

- الوكالة الوطنية للشغل المكلفة بضبط سوق العمل تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تأسست في 1996 **و من مهامها دعم وإرشاد ومرافقة الشباب** وتسيير منح الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما المساعدات وتخفيض نسب الفائدة.

[1] CNES **, Rapport national du développement humain 2006**,OP CIT, pages 67,68

- وكالة التنمية الاجتماعية ADS والتي تأسست في 1996 و مهمتها ترقية الأنشطة لصالح السكان المحرومين والتنمية الجمعوية، اختيار جميع مشاريع الخدمة العمومية التي شرع فيها إطار ترقية الشغل،
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تأسس في سنة 1994،
- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM ،
- المركز الوطني للشغل ولمكافحة الفقر وتأسس سنة 2005 وهو آلية مراقبة تضم جميع الشركاء لاجتماعيين وكذلك الحركة الجمعوية.

2- أجهزة خلق مناصب الشغل المؤقتة وإنشاء النشاطات:

موجهة إلى برامج خلق مناصب الشغل في المناطق المحرومة ذات نسبة بطالة مرتفعة وإمكانية اقتصادية ضئيلة وهي:

أ) الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO :

هو برنامج أنجز بمساهمة البنك العالمي والذي جاء مساندة للشبكة الاجتماعية وشرع فيه في سنة 1997.

وتم إدراج مكانه برنامج الاحتياجات الجماعية ABC .

ب) عقود ما قبل التشغيل CPE :

يهدف إلى تعزيز الإدماج المهني للشباب الطالبين مناصب شغل لأول مرة والحاملين شهادات جامعية.يتكفل الجهاز الموضوع في سنة 1998 لمدة سنة قابلة للتجديد بأجر حاملي الشهادات الذين عينهم الموظفون العموميون أو الخواص. وتم تعديله وتعويضه ببرنامجين : برنامج المساعدة على الإدماج المهنيDAIP وبرنامج منحة إدماج حاملي الشهادات PID .

ج) النشاطات ذات فائدة عامة AIG : موجه للعائلات التي لا تملك أي دخل.

د) الوظائف المأجورة بمبادرة محليةESIL: ينشط هذا الجهاز منذ 1990 ويهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لاسيما لصالح طالبي مناصب شغل لأول مرة.وتم تعويضه ببرنامج DAIS بالإضافة إلى برنامج بناء 100 محل في كل بلدية .

وفي سنة 2005 شملت التدخلات المباشرة للدولة في مكافحة البطالة مايلي[1]:

❖ معايير محفزة للشغل من خلال :

- خلق صندوق دعم الاستثمار للشغل،
- التخفيف الجبائي للأشخاص المؤهلين للاستفادة من بعض أجهزة إنشاء مناصب شغل.

❖ معايير لتخفيض نسبة الفائدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] CNES , **Rapport national du développement humain 2006**,OP CIT, page 66

- ❖ **ضبط سوق العمل من خلال** استرجاع الوظائف الوسيطة للخدمات العمومية التي يظل فيها مجال التدخل محدودا (25 ٪ **من سوق العمل).**
- ❖ انفتاح سوق العمل على الوكالات الخاصة.

كما تدعمت هذه الإجراءات باتخاذ الحكومة سنة 2010 لجملة من التدابير لفائدة التشغيل، **الاستثمار والنمو** الاقتصادي أهمها[1]:

- ✓ تدابير **تتعلق بدعم المؤسسة بتخفيف الأعباء الاجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور،بتخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الاستثمار ودعم تمويل** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تدابير لدعم استحداث مناصب الشغل و مكافحة البطالة.
- ✓ تدابير مختلفة خاصة بقطاعات الفلاحة، **السياحة، السكن، الثقافة، الرياضة و قطاع الصحة.**
- ✓ تدابير خاصة بدعم المداخيل و القدرة الاستهلاكية للأسر.

ثانيا–الأثر على الفقر:

لقد أخذت مسألة الفقر حجما واسعا في المجتمع الجزائري، بعد أزمة المحروقات لسنة 1986، والسقوط الحاسم لإيرادات التصدير ونتائجها الاقتصادية **والاجتماعية السلبية خاصة** فيما يخص البطالة والفقر.

وقد كان للإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي شرعت فيها الدولة وظروف تحقيقها، لاسيما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تأثير فوري كانخفاض مستوى التشغيل والقدرة الشرائية **الناجم عن تزايد عدد العمال المسرحين** ،والتخلي عن دعم الأسعار، وكذا الزيادة الكبيرة لعدد **الأشخاص المحرومين.**

وللتخفيف من هذه الظاهرة ، تمت إعادة تشكيل وتطوير السياسات العمومية للضمان الاجتماعي ، وقد دفع تفاقم الفقر السلطات العمومية إلى وضع وسائل من أجل الحد من الآثار الاجتماعية لعملية إعادة التعديل الهيكلي للاقتصاد الذي انطلق في أواسط التسعينات.

وقد تم تحويل هذه الوسائل سنة 2001 إلى تدخل أوسع للدولة للحد من مظاهر الفقر **والحرمان.** فقد تم إعداد برنامج وطني لمحاربة الفقر و الحرمان، وذلك بعد المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية الذي انعقد في سبتمبر2000.

[1] لمزيد من التفصيل ،انظر الوثيقة الصادرة عن مصالح الوزير الأول المتضمنة التدابير التي اتخذتها الحكومة لفائدة التشغيل،الاستثمار و النمو الاقتصادي، الجزائر،ديسمبر 2010

ويعتمد البرنامج على وسائل ،يمكن أن نذكر منها بصفة خاصة مايلي[1]:

أ) عودة الاقتصاد الوطني للإنعاش من جديد خلال السنوات العشر الأخيرة ، بمعدل ارتفاع مستمر وزوال الضغوطات التي كانت تعرقل خلق مناصب شغل.

ب) ارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية .

وقد تم توجيه النفقات إلى الدعم التربوي (المنح)، وإلى نشاطات الدعم الاجتماعي (**الطفولة المسعفة، المسنين والمعوقين**).وكذا إلى الخدمات العائلية ومنح المجاهدين و المنظمات الاجتماعية (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للسكن).

ج) خلال الفترة 2000-2009، تم تثبيت و تطوير مختلف آليات الحماية الاجتماعية والإدماج من خلال **ترقية الوظائف المؤقتة وإنشاء المؤسسات والنشاطات المصغرة، وكذا نشاطات التضامن.**

كما عرفت آليات دعم الفئات الاجتماعية الهشة ارتفاعا محسوسا في القروض الممنوحة.

كما تحسنت نشاطات التضامن الوطني الرامية إلى تحقيق نتائج فورية وذلك بمحاربة مظاهر الفقر، خاصة خلال السنوات الأخيرة بفضل الموارد المالية الهامة الموجهة إلى النشاطات الاجتماعية المختلفة.

د) تحسين ظروف المعيشة بتسهيل الحصول على خدمات المنشآت الاجتماعية الأساسية حيث:

- **يمثل السكن** الاجتماعي الإيجاري أكثر من الثلث من مجموع السكنات التي تكفل قطاع السكن ببنائها خلال الفترة 1999-2009 ،
- الاستفادة من الماء الشروب والتطهير: بلغ **معدل التوصيل بشبكات التزويد بالماء الشروب** 93 % ، وبشبكة التطهير 87 %.
- **الاستفادة من الكهرباء والغاز:** يبلغ معدل **توصيل الكهرباء حاليا** 98 % **ومعدل التزويد بالغاز الطبيعي** 36 %

هـ) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 التي تبنت أهداف أساسية تتمثل في محاربة الفقر،خلق مناصب الشغل ، تحسين ظروف المعيشة والتوازن **الجهوي.**

و) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

وهدفه إعادة تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف .حيث يتركز قرابة نصف الفقراء في المناطق الريفية التي تعرف أشكالا للفقر أكثر حدة، مرتبطة خاصة بالعجز في الدخول التي تعتبر الفلاحة مصدرا أساسيا لها، **وكذا بالوضعية المزرية لمحيط الأراضي الفلاحية.**

بالإضافة إلى ذلك، تم ترسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لكل الأقاليم الريفية .

[1] CNES , **Rapport national du développement humain 2006**,OP CIT, page 37

كما يهدف هذا المخطط، زيادة على خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي مصادر جديدة للمداخيل ، إلى تزويد سكان الأرياف المحرومة عموما، بعقارات ووسائل مالية ومادية وكذا بمعارف ودعم المؤسسات التكفل بمشكلة السكن الريفي.

ز) المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

تشكل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية. وبالفعل، فإنها ترتكز على إجراء تساهمي، مما يفضل الإدماج على أساس مختلف التدخلات وأجهزة الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.ويكون تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة مع تنظيم وتقنين مساهمة السكان المعنيين،وتكون الأولوية للسكان الأكثر عزلة.

وقد تناول التقرير الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة ال65 للجمعية العامة الذي خصص لهذا البرنامج العالمي حول مكافحة الفقر النتائج المتحصل عليها ضمن الأهداف الثمانية . فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع و الجوع وتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد (الهدف الأول) من أهداف الألفية من أجل التنمية ، فقد تراجعت النسبة بالفعل لتنتقل من[1]: 1,9 % في سنة 1988 إلى 0,5 % في سنة 2009 مقابل توقعات خاصة بهذه الأهداف التي يتعين بلوغها و المتمثلة في 0,9 % في سنة 2015. وعليه فقد تم تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف إذ تبقى أكبر نسبة من الفقر مثلما حددت ضمن هذه الأهداف ضئيلة بالجزائر و أنه يمكن القضاء عليها نهائيا. والجدول الآتي يبين تراجع نسبة الفقر في الفترة 1995-2008.

جدول رقم (3–7):نسبة الفقر في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2008.

الوحدة (B)

السنوات	1995	2000	2004	*2006	*2008
مؤشر حد الفقر العام	16,3	9,6	6,8	5,6	5

المصدر: – المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص 17.

– * تقرير وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010/09/23 .

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر حد الفقر العام في تراجع مستمر، حيث بلغ 9,6 % سنة 2000 بعدما كان 16,3 سنة 1995 ليصل إلى 5 % سنة 2008 بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل

[1] تقرير وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010/09/23 (و أ ج)

محاربة هذه الظاهرة من خلال :

- إعداد و تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تكونت من خمسة برامج وطنية هدفت للاستجابة للحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة بالقرض المصغر الفلاحة ، التكوين المهني، الصحة و الإجراء المتمثل في الشبكة الاجتماعية (المنحة الجزافية للتضامن و التعويض الخاص بالنشاط ذي المنفعة العامة) وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن.

- كما ساهم تطبيق برامج الاستثمار العمومي في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج نحو العمليات و المشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة حيث سمح تنفيذ البرنامج التكميلي الموجه لدعم التنمية 2005-2009 تعزيز النتائج المحصل عليها اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 في مجال استحداث مناصب شغل و تقليص نسبة البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية. و تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها.

وفيما يتعلق بالمعايير الخاصة بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من المجاعة بالنصف أشار التقرير إلى أنه بالنسبة لسنة 2006 فان سيطرة نقص الوزن لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات تقدر بـ 3,7% يمثل 0,6% منهم نقصا حادا في الوزن في حين أن مناطق جنوب البلاد يسجلون أكبر نسبة بلغت 7,8 %. أما النسبة العامة للفقر فقد تراجعت من 14,1% في سنة 1995 إلى 12,1 % في سنة 2000 وإلى 5,6 % في سنة 2006 لتقدر بـ 5 % في سنة 2008 .

وقد حددت عتبة الفقر الغذائي بمستوى الدخل الذي يمكن به اقتناء منتجات غذائية تقدر نسبة الحريرات بـ 2100 حريرة يوميا و لكل فرد.

وفي ظرف أربع سنوات تراجع عدد السكان الذين لا يستهلكون هذه النسبة من الحريرات بالنصف مما قد يسمح بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية قبل الآجال المقررة حسبما أشار إليه التقرير الذي أضاف أن 40 % من موارد برنامج الاستثمارات العمومية بالنسبة لفترة 2010-2014 موجهة للتنمية البشرية منها التربية و التكوين و الصحة و السكن و الفلاحة.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقة التي **تربط بين الاستثمار الحكومي والتنمية البشرية، وتوصلنا** إلى النتائج التالية:

- التأكيد على الدور الجوهري التي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية البشرية **من خلال الحاجات العامة** التي يقع على عاتق الدولة مسؤولية توفيرها لجميع أفراد المجتمع دون استبعاد للبعض **كالأمن**، و حاجات مستحقة آو جديرة بالإشباع مثل التعليم و الصحة التي تساهم الدولة في توفيرها عن طريق السياسات الحكومية والتي تأخذ عدة أشكال منها القرار السياسي الاقتصادي، أو الإنفاق على البرامج الاجتماعية، **وضمان إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات ذات الدخل المنخفض** وكذا تقديم المساعدة للأقاليم الفقيرة والمساهمة في تحقيق النمو **الاقتصادي .**

- **إن الحكم مهم بالنسبة للتنمية و أن تحقيق التنمية البشرية ليس تحديا اجتماعيا فقط بل هو أيضا** تحد مؤسساتي وسياسي، **حيث أن الحرية السياسية و تعزيز المشاركة من خلال الحكم الديمقراطي هدفان أساسيان للتنمية البشرية و هامتان لتحقيقها.**

- وجود علاقة نظرية بين الاستثمار العمومي أو الإنفاق على السلع الرأسمالية بالعنصر البشري أو **بعض مكونات التنمية البشرية.**

- بالنسبة للجزائر، ومع بداية الألفية الجديدة فإن التوسع في الإنفاق الاستثماري **وما تولد عنه من** انجازات محققة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية كان له دور إيجابي على التنمية البشرية في مختلف **مظاهرها الشغل،** التربية والتعليم ، الصحة مما سمح بتسريع وتيرة نمو دليل التنمية البشرية، **وذلك راجع للارتفاع الذي بدأت تسجله أسعار النفط ، ولحالة الاستقرار السياسي .**

وسنحاول اختبار العلاقة قياسيا بين الاستثمار العمومي والتنمية البشرية في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

قياس العلاقة الميدانية بين

الإستثمار العمومي والتنمية البشرية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى الجانب النظري لكل من الاستثمار العمومي والتنمية البشرية، بالنظر للسياسة المالية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 متمثلة في التوسع في الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، نحاول في هذا الفصل ربط التطور الحاصل في مجال التنمية البشرية بهذا التوجه المبني على تبني برامج تنموية ضخمة متوسطة المدى. ولتأكيد أو نفي هذه الفرضية سنحاول قياس هذا الأثر باستعمال الاقتصاد القياسي لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة القياسية ودراسة إستقرارية سلاسلها الزمنية، أما في المبحث الثاني فسنتطرق للدراسة التطبيقية، فنقوم بتقدير النموذج وتقييم النموذج المقدر والتحقق من مطابقة إشارات المقدرات مع النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول: متغيرات الدراسة ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.

من أجل تقدير أي نموذج يجب اختبار استقرار السلاسل لمتغيرات الدراسة، حيث أن أحد الشروط الضرورية لعمليات التقدير هي أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة وعليه يشمل هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

المطلب الثاني: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة:

نحاول فيما يلي عرض متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2009) ونظرا لتحديد موضوع الدراسة الذي يتمثل في قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية فقد ارتأينا اختيار المتغيرات الكلية المتعلقة مباشرة بالموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

1-دليل التنمية البشرية: نرمز له بالرمز (IDH)،

والذي يمثل الدليل الأساسي لقياس التنمية البشرية التي تبنته الأمم المتحدة محصور بين الصفر والواحد. وهو مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- مؤشر التعليم:

يعتبر التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية في مجتمع ما، وقد تم اختيار مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة الذي يعتبر الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة إلى جانب مؤشر نسبة المسجلين في المراحل الدراسية الأساسية و الثانوية و التعليم العالي لقياس جودة التعليم.

- مؤشر الدخل:

وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي .

- مؤشر الصحة:

وقد تم اختيار العمر المرتقب عند الولادة كمؤشر للصحة لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغذية الكافية والصحة الجيدة والحياة الطويلة والتي لا تتوفر بشأنها المعلومات الشاملة لقياسها. والشكل الموالي يبين تطور دليل التنمية البشرية في فترة الدراسة.

الشكل 4-1: منحنى تطور (IDH) للفترة1980-2009

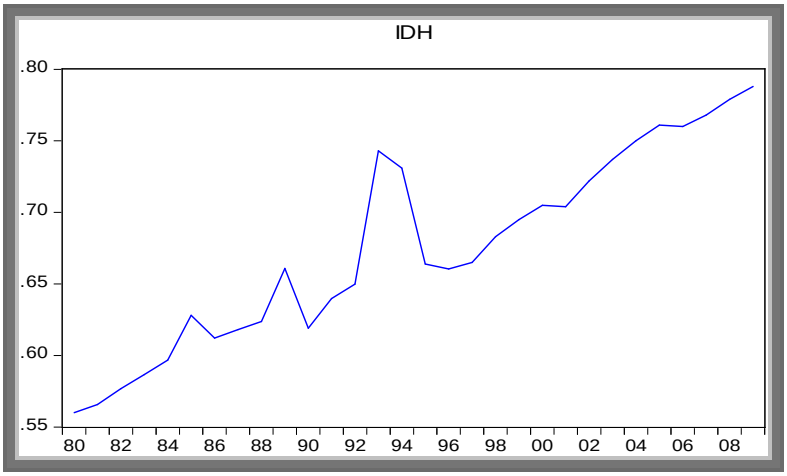

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.7.

2- الاستثمار العمومي (نفقات التجهيز الحقيقية) متمثلة في اعتمادات الدفع المخصصة لعمليات الاستثمار نرمز لها بالرمز (CP)

تتمثل عمليات الاستثمار في المشاريع العامة، مقدرة بالمليار دينار جزائري وهي تعبر عن الجانب الأول من النفقات العامة وتعبر عن السياسة المالية التي تم الاعتماد عليها من قبل الدولة الجزائرية خاصة منذ سنة 2001 وهي التوسع في الإنفاق الاستثماري. والشكل الموالي يبين تطور عمليات الاستثمار العمومي في فترة الدراسة.

الشكل 4-2: منحنى تطور (CP) للفترة 1980-2009

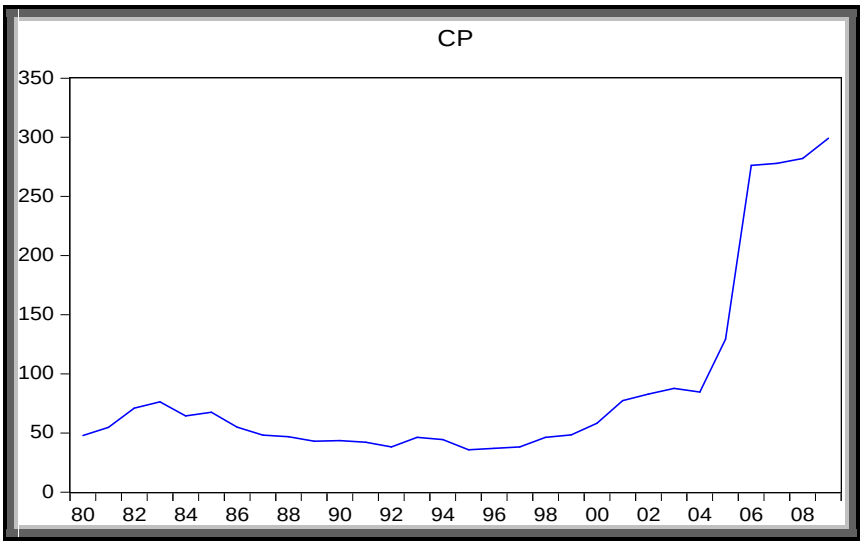

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.7

3- نفقات التسيير الحقيقية متمثلة في الاعتمادات المخصصة لكل سنة مالية ، نرمز لها بالرمز (FONCD) مقدرة بالمليار دينار جزائري وهي الجانب الثاني للنفقات العامة. والشكل الموالي يبين تطور نفقات التسيير في فترة الدراسة.

الشكل 4-3: منحنى تطور (FONCD) للفترة 1980-2009

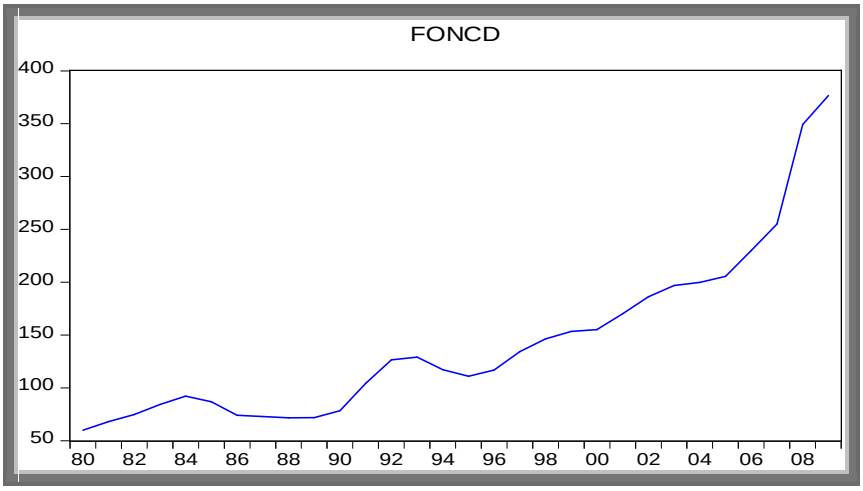

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.7

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام والجذر الأحادي)، نعتمد على اختبار ديكي فولر البسيط (DF) والصاعد (ADF) ، حيث أن أحد الشروط الضرورية لعمليات التقدير هي أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة، وللقيام باختبار (ADF) على كل متغيرة نقوم بتقدير النماذج التالية لكل متغيرة على حدا باستعمال طريقة (MCO) [1]:

$$\Delta X_t = (¤ - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} ¤_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1-4)} \qquad \text{النموذج الرابع}$$

$$\Delta X_t = (¤ - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} ¤_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \text{.....(2-4)} \qquad \text{النموذج الخامس}$$

$$\Delta X_t = (¤ - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} ¤_j \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....(3-4)} \qquad \text{النموذج السادس}$$

[1] Bourbonnais Régis. " Econométrie,manuel et exercices corrigés " ,6eme édition , DUNOD, Paris 2005, p 232

ويرتكز على الفرضيات التالية:

$$H_0 : ¤ = 1$$
$$H_1 : |¤| < 1$$

وقبول الفرضية الصفرية (H_0) يدل على وجود جذر أحادي، ومنه فالسلسلة الزمنية غير مستقرة.

بحيث عن طريق استعمال طريقة (MCO) لتقدير المعادلات (1-4),(2-4),(3-4) يتم مقارنة إحصائية ستيودنت المحسوبة (T_{cal}) مع قيمتها الجدول (T_{tab}) عند مستوى معين من المعنوية. فإذا كانت: $T_{cal}>T_{tab}$ نقبل الفرضية الصفرية (H_0). ونرفضها في الحالة العكسية. أو يمكن أن يعطى بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \beta_1 + \beta_2 .t + \delta X_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{p} \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (4-4).$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي-فولر الموسع، وهو عبارة عن اختبار ديكي-فولر البسيط والذي يعطى بالمعادلة التالية: $\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t$. ……(5-4)

مع إضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة، بغرض تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء (ε_t) .

حيث (Δ): يشير إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (X_t ,tϵZ). ويتم اختبار فرضية العدم بأن المعلمة ($\delta=0$)، أي بوجود جذر وحدة في السلسلة ومعنى ذلك أنها غير ساكنة، من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (ADF). فإذا كانت القيم المطلقة للإحصائية (τ) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لـ (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة،وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة الزمنية إذا كانت لا تحوي اتجاها عاما وإلا طرحنا منها الاتجاه العام لاختبارها، وإذا كانت غير ساكنة نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى،....

سنقوم في هذا المطلب بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات لوغاريتم idh، لوغاريتم cp ، ولوغاريتم FONCD.

أولا: دراسة استقرارية السلسلة Lidh:

1- **استقرارية السلسلة** Lidh

1-1 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lidh:

تكون السلسلة Lidh مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. وبالنظر لشكل دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة محل الدراسة المبينة أدناه، نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K تساوي 5،4،3،2،1 معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ولإثبات ذلك نستعمل اختبار Ljung-Box.

الشكل 4–4: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة **Lidh**

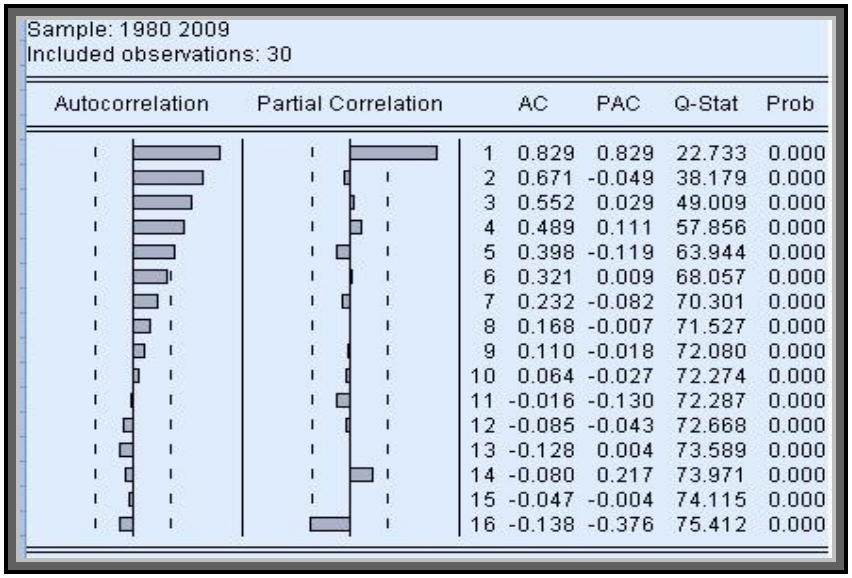
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.829	0.829	22.733	0.000
		2	0.671	-0.049	38.179	0.000
		3	0.552	0.029	49.009	0.000
		4	0.489	0.111	57.856	0.000
		5	0.398	-0.119	63.944	0.000
		6	0.321	0.009	68.057	0.000
		7	0.232	-0.082	70.301	0.000
		8	0.168	-0.007	71.527	0.000
		9	0.110	-0.018	72.080	0.000
		10	0.064	-0.027	72.274	0.000
		11	-0.016	-0.130	72.287	0.000
		12	-0.085	-0.043	72.668	0.000
		13	-0.128	0.004	73.589	0.000
		14	-0.080	0.217	73.971	0.000
		15	-0.047	-0.004	74.115	0.000
		16	-0.138	-0.376	75.412	0.000

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.7

2-1 اختبارLjung-Box :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 16، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة L_B آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل المبين في الشكل 4-4 أعلاه، أي: الإحصائية المحسوبة $L_B = 75.412$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05:16} = 26.29$. وعليه القرار:نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر($H_0: P_1=P_2=\ldots=P_{16}=0$).

3-1 اختبار ديكي–فولر :

الجدول 4-1 : تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة Lidh

Null Hypothesis: LIDH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.507582	0.0573
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1980)	0.006733	0.002094	3.215691	0.0035

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 03

من خلال الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

– نرفض الفرضية(H_0 :b=0)، أي أن معامل الاتجاه العام في السلسلة Lidh يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.0035<0.05).

– لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -3.507582$ أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$:

-4,309824 ، -3.574244 عند مستويات معنوية 1%، 5% ومنه نقبل الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$

(أو $H_0 : \phi_1 = 1$). وهذا يعني وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة غير مستقرة، ومن أجل الحصول على سلسلة مستقرة نقوم بالتفريق من الدرجة الأولى.

2– **استقرارية السلسلة** d(Lidh):

1-2 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة d(Lidh):

تكون السلسلة d(Lidh) مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. وبالنظر لشكل دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة محل الدراسة (الملحق 04)، نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل كل الفجوات معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box.

2-2 اختبارLjung-Box :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 12، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل المبين في الملحق 04

أي: الإحصائية المحسوبة $L_B = 11.595$ أقل من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05:16} = 26.29$ ، ومنه القرار: نقبل فرضية العدم بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ($H_0 : P_1=P_2=\ldots=P_{16}=0$).

3-2 اختبار ديكي- فولر المطور:

الجدول 4-2 : تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.428563	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

@TREND(1980)	-0.000367	0.000963	-0.381568	0.7066

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق05

من خلال الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نقبل الفرضية (H_0 :b=0)، أي أن معامل الاتجاه العام في السلسلة d(Lidh) لا يختلف معنويا على الصفر لأن (prob=0.7066>0.05).

- لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -5.428563$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10% ، 5% ، 1% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).

وجدنا أن معامل الاتجاه غير معنوي، ومن أجل هذا نقوم بتقدير النموذج الخامس.

الجدول 4-3 : تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.524334	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

C	0.023684	0.008282	2.859569	0.0091

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 06

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

– نرفض الفرضية (H_0 :c=0)، أي أن معامل الثابت في السلسلة d(Lidh) يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.0091<0.05).

– لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -5.524334$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%،1% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).
وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي .

وجدنا أن المعامل الثابت معنوي في النموذج الخامس و من لأجل هذا نقوم بتقدير النموذج الرابع.

الجدول 4-4: تقدير النموذج (4) لإختبار ADF للسلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.251575	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 7

من خلال بيانات الجدول أعلاه: لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -5.251575$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%،1% ومنه نرفض الفرضية :
$H_0 : \lambda = 0$(أو $H_0 : \phi_1 = 1$). وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة Lidh **مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.**

ثانيا– دراسة استقرارية السلسلة Lcp :

1– استقرارية السلسلة Lcp :

1-1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Lcp:

تكون السلسلة Lcp مستقرة ، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. والشكل المبين في الملحق 8 يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K تساوي 3،2،1 معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box.

2-1 اختبارLjung-Box :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلي لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 16، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الملحق 8 ، أي:

$$LB = 83.793 > \chi^2_{0.05:16} = 26.29$$

القرار: لدينا الإحصائية المحسوبة $LB = 83.793$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05:16} = 26.29$ ومنه نرفض فرض العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ($H_0 : P_1=P_2=\ldots=P_{16}=0$).

3-1 اختبار ديكي- فولر المطور :

الجدول 4-5: تقدير النموذج (6) لاختبار ADF للسلسلة Lcp

Null Hypothesis: LCP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.364838	0.9979
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

@TREND(1980)	0.024625	0.008869	2.776361	0.0125

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 9

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نرفض الفرضية(H_0 :b=0)، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة Lcp يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.0125<0.05)

- لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = 0.364838$ أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1% ومنه نقبل الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$). وهذا يعني وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة غير مستقرة، ومن أجل الحصول على سلسلة مستقرة نقوم بالتفريق من الدرجة الأولى.

2- استقرارية السلسلة d(Lcp):

2-1 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة d(Lcp):

تكون السلسلة d(Lcp) مستقرة ، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. والشكل المبين في الملحق 10 يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة. نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل كل الفجوات معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box.

2.2 اختبارLjung-Box :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 12 ، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل (الملحق 10)،أي:

$$L_B = 9.5368 < \chi^2_{0.05:6} = 26.29$$

القرار: لدينا الإحصائية المحسوبة $L_B = 9.5368$ أقل من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05:16} = 26.29$

ومنه نقبل فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ($H_0 : P_1=P_2=\ldots..=P_{16}=0$).

3-2 اختبار ديكي- فولر المطور:

الجدول4-6 : تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة d(Lcp)

Null Hypothesis: D(LCP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.501979	0.0609
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

@TREND(1980)	0.024167	0.008578	2.817453	0.0110

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 11

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتيجة التالية:

نقبل الفرضية(H_0 :b=0) عند مستوى المعنوية 1 % ، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة d(Lcp) لا يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.0110>0.01) .

وجدنا أن معامل الاتجاه غير معنوي عند المستوى 1 % ومن أجل هذا نقوم بتقدير النموذج الخامس.

الجدول4-7 : تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة d(Lcp)

Null Hypothesis: D(LCP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.719853	0.0093
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

C	0.041205	0.038631	1.066625	0.2959

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 12

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نقبل الفرضية (H_0 :c=0)، أي أن معامل الثابت في السلسلة d(Lcp) لا يختلف معنويا على الصفر عند مستويات المعنوية 10%، 5%،1% (prob=0,2959)

- لدينا الإحصائية المحسوبة t_c = –3,719853 أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%،1% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).

وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي.وتكون السلسلة **Lcp مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى**.

ثالثا: دراسة استقرارية السلسلة Lfoncd

1 – استقرارية السلسلة **Lfoncd** :

1-1 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة **Lfoncd**:

تكون السلسلة **Lfoncd** مستقرة ، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. والشكل (الملحق 13) يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة محل الدراسة. نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K 1، 2، 3، 4، 6 5 معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ولإثبات هذا نستعمل اختبار **Ljung-Box**.

1-2 اختبار**Ljung-Box** :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 16 ، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل (الملحق 13)، أي: $L_B = 95.371 > \chi^2_{0.05;6} = 26.29$

القـــرار: لـــدينا الإحـــصائية المحـــسوبة $LB = 95.371$ أكـــبر مـــن الإحـــصائية المجدولـــة $\chi^2_{0.05;16} = 26.29$ ومنـه نـرفض فـرض العـدم القائـل بـأن كـل معـاملات الارتبـاط الـذاتي مساوية للصفر (H0 :P1=P2=..=P16=0).

3-1 اختبار ديكي- فولر المطور:

الجدول4-8: تقدير النموذج (6) لاختبار ADF للسلسلة Lfoncd

Null Hypothesis: LFONCD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.331084	0.0819
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1980)	0.022416	0.006339	3.536069	0.0017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 14

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نرفض الفرضية(H_0 :b=0)، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة Lfoncd يختلف معنويا على الصفر(لأن (prob=0.0017<0.05

- لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_2} = -3.331084$ أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 5%،1 % ومنه نقبل الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$(أو $H_0 : \phi_1 = 1$). وهذا يعني وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة غير مستقرة، ومن أجل الحصول على سلسلة مستقرة نقوم بالتفريق من الدرجة الأولى.

2- استقرارية السلسلة d(Lfoncd):

1-2 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة d(Lfoncd):

تكـون السلـسلة d(Lfoncd) مـستقرة ، إذا كانـت معـاملات دالـة ارتباطهـا P_k معنويـا تختلـف عـن الـصفر مـن أجـل كـل K>0. والـشكل (الملحـق 15) يبـين دالـة الارتبـاط الـذاتي البـسيطة والجزئيـة للسلسلة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوة الأولى معنويا تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ولإثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box.

2-2 اختبارLjung-Box :

نستعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلي لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات اقل من 16 ، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل (الملحق 15)، أي:

$$L_B = 21.818 > \chi^2_{0.05:12} = 21.02$$

القرار: لدينا الإحصائية المحسوبة $L_B = 21.818$ أكبر من الإحصائية المجدولة $\chi^2_{0.05:12} = 21.02$

ومنه نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر($H_0 : P_1=P_2=..=P_{16}=0$).

3-2 اختبار ديكي- فولر المطور

الجدول4-9: تقدير النموذج (6) لاختبار ADF للسلسلة d(Lfoncd)

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.042166	0.0193
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

@TREND(1980)	0.002235	0.002245	0.995327	0.3299

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 16

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نقبل الفرضية(H_0 :b=0)، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة d(Lfoncd) لا يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.3299>0.05).

- لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -4.042166$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).

وجدنا أن معامل الاتجاه غير معنوي ومن أجل هذا نقوم بتقدير النموذج الخامس.

الجدول4-10: تقدير النموذج (5) لاختبار ADF للسلسلة d(Lfoncd)

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.925383	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

C	0.044705	0.020348	2.196999	0.0379

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 17

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نرفض الفرضية(H_0 :c=0)، أي أن معامل الثابت في السلسلة (Lfoncd) يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.0379<0.05).

- لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -3.925383$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%،1% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).
وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي.

وجدنا أن المعامل الثابت معنوي في النموذج الخامس و من لأجل هذا نقوم بتقدير النموذج الرابع.

الجدول4-11: تقدير النموذج (4) لاختبار ADF للسلسلة d(Lfoncd)

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.642167	0.0102
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 18

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1} = -2.642167$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5% ومنه نرفض الفرضية: $H_0 : \lambda = 0$

(أو $H_0 : \phi_1 = 1$). وهذا يعني وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة غير مستقرة. ومن أجل الحصول على سلسلة مستقرة نقوم بالتفريق من الدرجة الثانية.

3- استقرارية السلسلة d (d(Lfoncd)):

3-1 اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة d (d(Lfoncd)):

تكون السلسلة d (d(Lfoncd)) مستقرة ، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا تختلف عن الصفر من أجل كل K>0. والشكل (الملحق رقم 19) يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل كل الفجوات معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة) أي أن السلسلة مستقرة.

3-2 اختبار ديكي- فولر المطور:

الجدول4-12 : تقدير النموذج (6) لإختبار ADF للسلسلة **d (d(Lfoncd))**

Null Hypothesis: D(LFONCD,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.660193	0.0073
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

@TREND(1980)	-0.001305	0.003262	-0.400048	0.6975

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 20

من خلال بيانات الجدول أعلاه، لدينا النتيجة التالية:

نقبل الفرضية(H_0 :b=0) عند مستويات المعنوية 1 % ، 5% ،10% أي أن معامل الاتجاه في السلسلة d (d(Lfoncd)) لا يختلف معنويا على الصفر (لأن prob=0.6975>0.05) .

وجدنا أن معامل الاتجاه غير معنوي ومن أجل هذا نقوم بتقدير النموذج الخامس.

الجدول4-13: تقدير النموذج (5) لإختبار ADF للسلسلة **d (d(Lfoncd))**

Null Hypothesis: D(LFONCD,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.895515	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

C	0.029241	0.018806	1.554894	0.1483

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 21

من خلال بيانات الجدول أعلاه لدينا النتائج التالية:

- نقبل الفرضية(H_0 :c=0)، أي أن معامل الثابت في السلسلة d (d(Lfoncd)) لا يختلف معنويا عن الصفر(لأن prob=0.1483>0.05).

- لدينا الإحصائية المحسوبة $t = -4895515$ أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة $(\tau_{tabulé})$ عند مستويات معنوية 10%، 5%،1% ومنه نرفض الفرضية : $H_0 : \lambda = 0$ (أو $H_0 : \phi_1 = 1$).

وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي و منه تكون السلسلة **Lfoncd مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية**.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن

سيتم الاعتماد على اختبار انجل– قرانجر لإثبات وجود تكامل متزامن من عدمه بين سلسلتين زمنيتين.

لتكن سلسلتين زمنيتين (x_t) و (yt). يعتمد الاختبار على مرحلتين:[1]

– اختبار درجة استقرارية (تكامل) المتغيرتين: فيجب أن تكون المتغيرتين من نفس درجة التكامل وهو الشرط الضروري لاختبار التكامل المتزامن.

– نقوم بتقدير العلاقة: $y_t=a+bx_t+\varepsilon_t$ .....(6-4). على المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى نحصل على البواقي (ε_t)، حيث: $£_t = y_t - (\hat{a} + \hat{b}x_t)$

بعد ذلك نقوم باختبار استقرارية السلسلة (ε_t) عن طريق اختبارات ديكي فولر.

[1] Bourbonnais Régis. " Econométrie,manuel et exercices corrigés " ,6eme édition , DUNOD, Paris 2005, p 281

فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند u_0، فإنه يوجد تكامل متزامن بين السلسلتين (x_t)و(y_t)، ونستعمل حينئذ نموذج تصحيح الخطأ.

في دراستنا هذه، بعد أن قمنا بدراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات الخاضعة للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

Lidh **و** LCP متكاملة من الدرجة الأولى.

Lfoncd متكاملة من الدرجة الثانية.

ومما سبق عند تعريفنا للتكامل، أشرنا أنه يستلزم إجراء هذا الاختبار المتعدد (كل متغيرات الدراسة مجتمعة)، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة. ومن ثم بعد معرفة هذه الرتبة، والتي وجدناها مختلفة بين متغيرات الدراسة مجتمعة، لذلك لا تتحقق شروط اختبار التكامل المتزامن متعدد المتغيرات. لذلك لا نلجأ إلى تطبيق هذا الاختبار.

المبحث الثاني:دراسة قياسية لأثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية

نخصص هذا المبحث لدراسة أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية من خلال اقتراح نموذج قياسي يشرح ويفسر هذه العلاقة، حيث سيتم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي من خلال المعايير الاقتصادية والإحصائية لاختبار معقولية النموذج المقترح. سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول نتناول تقدير نموذج لقياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية، وفي المطلب الثاني نقوم بتقدير النموذج القياسي باستعمال السلاسل المستقرة، أما في المطلب الثالث فسوف ندرس إذا كان للتحول الكبير في سنة 2005 والمتمثل في التوسع في الإنفاق الاستثماري أثر على التنمية البشرية باستعمال المتغيرات الصماء.

المطلب الأول: تقدير النموذج القياسي لأثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية

سنقوم باقتراح نموذجين الانحدار المتعدد الخطي واللوغاريتمي لاختبار العلاقة بين التنمية البشرية والاستثمار العمومي، ونقوم بتقدير النموذجين باستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج Eviews7. واختيار شكل النموذج الملائم للدراسة، وبعدها نقوم باختبار النموذج الكلي من الناحية القياسية، الإحصائية و كذا الاقتصادية باستعمال الاختبارات المتعلقة بالبواقي .

أولا– تحديد متغيرات وشكل النموذج

بناءا على موضوع الدراسة و على ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة، كانت متغيرات النموذج كما يلي:

1– **المتغير التابع**: دليل التنمية البشرية والذي يرمز له بالرمز (idh).

وهو الدليل الأساسي لقياس التنمية البشرية التي تبنته الأمم المتحدة.

2– **المتغيرات المستقلة**:

مع افتراض ثبات جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة على التنمية البشرية، فإن المتغير المستقل أو المفسر كان الإنفاق العام بشقيه نفقات التجهيز (عمليات الاستثمار العمومي) (CP) وتتمثل في النفقات الموجهة إلى المشاريع العامة، ونفقات التسيير (FONCD) وهي النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية وتنفق أساسا على الموظفين والتي تم إدراجها من جهة لأنها تندرج ضمن السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الحكومة في السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى لمقارنة تأثيرها مع نفقات التجهيز.

نقوم في مرحلة أولى باقتراح نموذجين للانحدار المتعدد: نموذج خطي وآخر لوغاريتمي، وفي مرحلة ثانية نقوم باختيار شكل النموذج المناسب باستعمال اختبار **MWD** [1] لكل من **Mackinnon, White, Davidson** . والذي نبين كيفية استعماله فيما يلي:

باعتبار Y المتغير التابع و X المتغيرات المفسرة ، نضع الفرضيتين:

H_0 : النموذج الخطي: المتغير التابع Y دالة خطية للمتغيرات المفسرة X

H_1 : النموذج اللوغاريتمي: المتغير التابع Y دالة لوغاريتمية للمتغيرات المفسرة X

يرتكز اختبار **MWD** على المراحل التالية[2]:

- المرحلة 1: تقدير النموذج الخطي، والحصول على تقديرات قيم Y أي: $\hat{Y}$
- المرحلة2: تقدير النموذج اللوغاريتمي، والحصول على تقديرات قيم $LogY$ أي: $L\hat{o}gY$
- المرحلة3: نضع: $Z_1 = (Log\hat{Y} - L\hat{o}gY)$ .....(4-7)
- المرحلة 4: تقدير النموذج (4-8) ..... $Y = f(X, Z_1)$.
- المرحلة 5: نضع :(4-9) ..... $Z_2 = (antiLog\ de\ L\hat{o}gY - \hat{Y})$
- المرحلة 6: تقدير النموذج (4-10)..... $LogY = f(LogX, Z_2)$

[1] Damodar N.Gujarati , Econométrie,traduction Bernard Bernier , de bœck, Bruxelles 2004,p 283
[2] Idem,p283

بالنسبة للفرضية H_0: اذا كان النموذج الخطي هو النموذج الملائم، فإن المتغير Z_1 يجب أن لا يكون معنويا إحصائيا[1] في المرحلة4.

وبالنسبة للفرضية H_1:اذا كان النموذج اللوغاريتمي هو النموذج الملائم، فإن المتغير Z_2 يجب أن لا يكون معنويا إحصائيا في المرحلة 6

في دراستنا نستعمل اختبار **MWD** لاختيار شكل النموذج من بين النموذجين الخطي واللوغاريتمي المعرفين كما يلي:

النموذج الخطي:

$$idh = f(cp, foncd) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (11\text{-}4)$$

كنموذج خطي لقياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية في الجزائر .

و يمكن كتابة العلاقة (11-4) كما يلي:

$$idh = a.cp + b.foncd + c + £ \quad \ldots\ldots\ldots (12\text{-}4)$$

حيث: (c) : ثابت

(a) ، (b) معاملي كلا من نفقات الاستثمار العمومي ، نفقات التسيير.

(£) : يمثل حد الخطأ العشوائي و هو يمثل تأثير جميع المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و يشمل جميع الأخطاء (خطأ القياس، خطأ اختيار المتغيرات،.....)

يمكن قياس النموذج باستخدام نموذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى .

بالاستعانة ببرنامج Eviews ، نحصل على النتائج التالية:

الجدول4-14: معادلة النموذج الخطي المقدر

Dependent Variable: IDH
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 23:21
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-0.000310	0.000152	-2.042115	0.0510
FONCD	0.000999	0.000153	6.515269	0.0000
C	0.559370	0.014017	39.90520	0.0000

R-squared	0.767835	Mean dependent var	0.675084
Adjusted R-squared	0.750638	S.D. dependent var	0.068211
S.E. of regression	0.034062	Akaike info criterion	-3.826623
Sum squared resid	0.031326	Schwarz criterion	-3.686504
Log likelihood	60.39935	Hannan-Quinn criter.	-3.781798
F-statistic	44.64839	Durbin-Watson stat	0.854362
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

[1] IBID,p284

النموذج اللوغاريتمي:

$$Lidh = f(Lcp, Lfoncd) \quad .....(13\text{-}4)$$

ويمكن كتابة العلاقة ((13-4) كما يلي:

$$Lidh = a'.Lcp + b'.Lfoncd + c' + £' \quad ...(14\text{-}4)$$

حيث: LFONCD = Log (FONCD), LCP = Log (CP), Lidh =Log (idh)

(c') : ثابت

(a') ، (b') معاملي كلا من نفقات الاستثمار العمومي، نفقات التسيير.

(£') : يمثل حد الخطأ العشوائي و هو يمثل تأثير جميع المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و يشمل جميع الأخطاء (خطأ القياس، خطأ اختيار المتغيرات،.....)

يمكن قياس النموذجين باستخدام نموذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى .

بالاستعانة ببرنامج Eviews، نحصل على النتائج التالية:

الجدول4-15: معادلة النموذج اللوغاريتمي المقدر

Dependent Variable: LIDH
Method: Least Squares
Date: 01/22/12 Time: 00:15
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD	0.214264	0.023299	9.196115	0.0000
LCP	-0.029702	0.018115	-1.639678	0.1127
C	-1.308808	0.075766	-17.27435	0.0000

R-squared	0.844115	Mean dependent var	-0.397896
Adjusted R-squared	0.832568	S.D. dependent var	0.101740
S.E. of regression	0.041630	Akaike info criterion	-3.425340
Sum squared resid	0.046793	Schwarz criterion	-3.285220
Log likelihood	54.38010	Hannan-Quinn criter.	-3.380515
F-statistic	73.10234	Durbin-Watson stat	1.031627
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

من الجدولين 4-14 و4-15 يمكن كتابة المعادلتين :

$$\hat{idh} = -0.0003\ cp + 0.0009\ foncd + 0.556 \quad .....(15\text{-}4)$$

$$\hat{Lidh} = -0.029\ Lcp + 0.214\ Lfoncd - 1.308 \quad .....(16\text{-}4)$$

ويكون : $Z_1 = Log\ \hat{idh} - \hat{Lidh}$ .....(17-4)

نقوم بتقدير $idh = f(cp, foncd, Z_1)$ ، فنحصل على:

الجدول4–16 جدول التقدير

Dependent Variable: IDH
Method: Least Squares
Date: 02/19/12 Time: 02:53
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-0.000202	0.000126	-1.603813	0.1208
FONCD	0.000746	0.000140	5.338257	0.0000
Z1	-0.989430	0.253020	-3.910474	0.0006
C	0.565328	0.011437	49.43020	0.0000

R-squared	0.853814	Mean dependent var	0.675084
Adjusted R-squared	0.836946	S.D. dependent var	0.068211
S.E. of regression	0.027544	Akaike info criterion	-4.222524
Sum squared resid	0.019725	Schwarz criterion	-4.035698
Log likelihood	67.33786	Hannan-Quinn criter.	-4.162757
F-statistic	50.61856	Durbin-Watson stat	1.110109
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

من الجدول التقدير 4–16 ، نلاحظ أن معامل المتغير Z_1 معنوي إحصائيا (p=0,0006) ومنه فإن النموذج الخطي ليس هو النموذج الملائم.

ليكن: $Z_2 = antiLog(\hat{Lidh}) - \hat{idh}$ .....(18-4)

نقوم بتقدير $Lidh = f(Lcp, Lfoncd, Z_2)$ ، فنحصل على:

الجدول4–17 جدول التقدير

Dependent Variable: LIDH
Method: Least Squares
Date: 02/20/12 Time: 03:14
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCP	-0.021404	0.019351	-1.106090	0.2788
LFONCD	0.185154	0.034042	5.438954	0.0000
Z2	0.854749	0.732970	1.166146	0.2541
C	-1.215777	0.109678	-11.08497	0.0000

R-squared	0.851863	Mean dependent var	-0.397896
Adjusted R-squared	0.834770	S.D. dependent var	0.101740
S.E. of regression	0.041356	Akaike info criterion	-3.409655
Sum squared resid	0.044467	Schwarz criterion	-3.222829
Log likelihood	55.14483	Hannan-Quinn criter.	-3.349888
F-statistic	49.83780	Durbin-Watson stat	1.059249
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

من الجدول التقدير 4-17 ، نلاحظ أن معامل المتغير Z_2 غير معنوي إحصائيا ($p=0,2541$) ومنه فإن **النموذج اللوغاريتمي هو النموذج الملائم لهذه الدراسة.**

ثانيا: اختبار النموذج

بعد اختيار شكل النموذج اللوغاريتمي و تقديره، سنقوم الآن باختباره من الناحية القياسية، الإحصائية و كذا الاقتصادية باستعمال الاختبارات المتعلقة بالبواقي ثم المتغيرات، ثم النموذج الكلي.

1- الاختبارات المتعلقة بالبواقي

أ- اختبار الطبيعية

يمكن أن نختبر ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بتوقع معدوم و تباين ثابت، من خلال اختبار (Jarque-Bera) الذي يعتمد على المقياسين :مقياس (Skewness) الذي يقيس مدى تناظر الأخطاء حول المعدل، ومقياس(Kurtosis) الذي يقيس درجة تفلطح منحنى توزيع البواقي، واختبار (Jarque-Bera) يقيس الفرق بين قيم مقياسي السلسلة و قيم مقياسي التوزيع الطبيعي .

لتكن الفرضيات التالية:

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي : H_0

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي : H_1

الشكل (4-5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

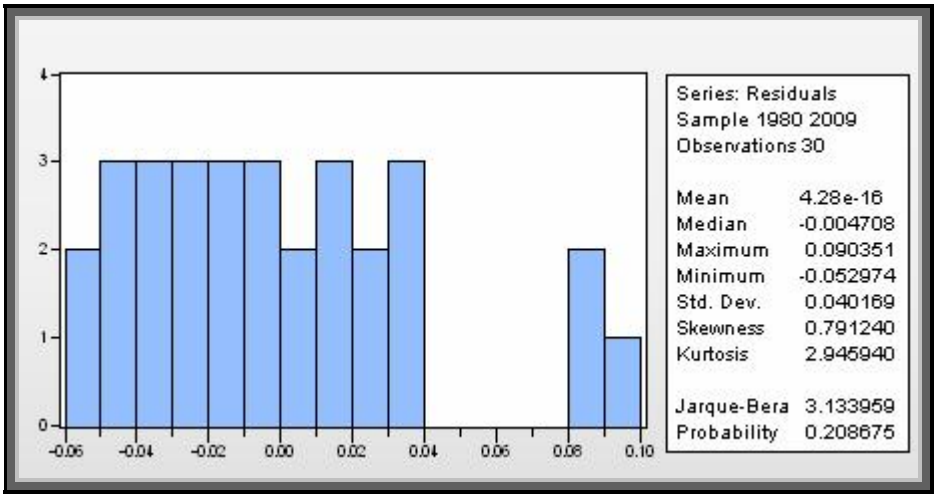

المصدر: من إعداد الطالب و بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (Jarque-Bera) هي ($S = 3.13 \leq \chi^2 = 5.99$) واحتمالها هو 0,208 و هو أكبر من حد المعنوية (5%)، و في هذه الحالة نقبل فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب– اختبار تجانس التباين:

لمعرفة مدى تجانس أو اختلاف تباين الأخطاء، يمكن استعمال عدة اختبارات أشهرها اختبار (White)، اختبار (Breusch-Pagan)، اختبار(Goldfeld-Quandt) واختبار (.Arch).

باستعمال اختبار (White) في دراستنا هذه، يمكن وضع الفرضيات التالية:

تجانس تباين الأخطاء: H_0

اختلاف تباين الأخطاء: H_1

الجدول (4-18): جدول اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.629346	Prob. F(5,24)	0.6791
Obs*R-squared	3.477468	Prob. Chi-Square(5)	0.6268
Scaled explained SS	2.740612	Prob. Chi-Square(5)	0.7399

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/22/12 Time: 00:03
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.015221	0.062118	-0.245041	0.8085
LFONCD	0.032886	0.035946	0.914859	0.3694
LFONCD^2	-0.007268	0.007106	-1.022760	0.3166
LFONCD*LCP	0.008493	0.008726	0.973287	0.3401
LCP	-0.026990	0.020143	-1.339944	0.1928
LCP^2	-0.001754	0.003278	-0.535002	0.5976

R-squared	0.115916	Mean dependent var	0.001560
Adjusted R-squared	-0.068269	S.D. dependent var	0.002213
S.E. of regression	0.002287	Akaike info criterion	-9.146015
Sum squared resid	0.000126	Schwarz criterion	-8.865775
Log likelihood	143.1902	Hannan-Quinn criter.	-9.056364
F-statistic	0.629346	Durbin-Watson stat	1.725632
Prob(F-statistic)	0.679098		

المصدر:من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق يظهر أن احتمال القيمة (nR^2) هو (0,62) و هو أكبر من حد المعنوية (5%)، و عليه نقبل فرضية العدم و نستطيع القول أن تباين الأخطاء متجانس إلى حد كبير.

ج- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لغرض التأكد من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه في النموذج المقدر، سنقوم بالعديد من الاختبارات التي تسمح بالحكم على مدى الارتباط الذاتي بين الأخطاء و التي من أشهرها اختبار (دربن واتسنDW)، اختبار (Ljung-Box)، و اختبار (Breusch-Godfrey). بنفس الطريقة لتكن (H_0) هي فرضية العدم و التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بينما (H_1) هي الفرضية البديلة و التي تؤكد وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

من خلال جدول نتائج المتحصل عليه خلال مرحلة بناء النموذج كانت قيمة (DW) المتحصل عليها هي (1,03)، وبمقارنتها مع مجال استقلال الأخطاء $]d_2,4-d_2[$ المتحصل عليها من الجدول الإحصائي لـ(DW)، نجد أنها خارج المجال، مما يدل على أن الأخطاء مرتبطة ذاتيا وجدول تقدير النموذج رقم 4-15 يوضح ذلك.

كذلك يمكن تأكيد النتائج المتحصل عليها من اختبار (DW)، من خلال اختبار (Ljung-Box) الذي يوضح الارتباط الذاتي للأخطاء لسلسة البواقي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (4-6): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء

Date: 01/22/12 Time: 00:23
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

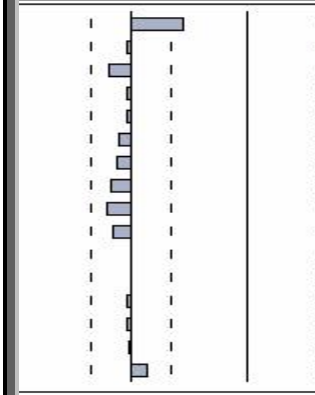

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.462	0.462	7.0777	0.008
		2	-0.039	-0.322	7.1300	0.028
		3	-0.202	-0.041	8.5779	0.035
		4	-0.037	0.130	8.6280	0.071
		5	-0.035	-0.187	8.6749	0.123
		6	-0.101	-0.040	9.0798	0.169
		7	-0.133	-0.042	9.8196	0.199
		8	-0.178	-0.207	11.206	0.190
		9	-0.208	-0.111	13.194	0.154
		10	-0.161	-0.066	14.432	0.154
		11	-0.002	0.007	14.432	0.210
		12	0.001	-0.159	14.432	0.274
		13	-0.037	-0.040	14.510	0.339
		14	-0.040	-0.047	14.606	0.406
		15	-0.014	-0.145	14.619	0.479
		16	0.149	0.198	16.145	0.443

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

نلاحظ من الشكل أعلاه أن المستطيل الأول خارج الإطار و بالتالي الأخطاء مرتبطة ذاتيا من الدرجة 1. كذلك وبالاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey) يظهر الجدول الموالي الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول (4–19): اختبار (Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.411012	Prob. F(2,25)	0.0112
Obs*R-squared	9.063160	Prob. Chi-Square(2)	0.0108

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/22/12 Time: 00:33
Sample: 1980 2009
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD	0.006387	0.020633	0.309565	0.7595
LCP	-0.003477	0.015836	-0.219574	0.8280
C	-0.016174	0.066790	-0.242159	0.8106
RESID(-1)	0.624757	0.190434	3.280705	0.0030
RESID(-2)	-0.338505	0.195668	-1.730000	0.0960

R-squared	0.302105	Mean dependent var	4.28E-16
Adjusted R-squared	0.190442	S.D. dependent var	0.040169
S.E. of regression	0.036142	Akaike info criterion	-3.651694
Sum squared resid	0.032657	Schwarz criterion	-3.418161
Log likelihood	59.77541	Hannan-Quinn criter.	-3.576985
F-statistic	2.705506	Durbin-Watson stat	2.033499
Prob(F-statistic)	0.053268		

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن احتمال اختبار (Breusch-Godfrey) هو (0,01) وهو أقل من 0,05 وعليه نرفض فرضية العدم لعدم ارتباط الأخطاء . وبصفة أخرى فإن الأخطاء مرتبطة ذاتيا. حيث يتضح من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها من جملة الاختبارات السابقة يمكن أن نرفض فرضية العدم أي أن البواقي **مرتبطة ذاتيا** .

2– اختبارات المعنوية

بعد ملاحظتنا أن النموذج يعاني من ارتباط الأخطاء من خلال الاختبارات السابقة، استعملنا تقنية الحساب Cochrane-Orcutt لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بافتراض أن هذه الأخيرة تتبع سيرورة الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1). و تمكننا نتائج التقدير المتحصل عليها من اختبار النموذج من الناحية الإحصائية وذلك من خلال معاينة معنوية كل معامل على حدا من خلال مقارنة إحصائية **ستيودنت** المحسوبة و المجدولة، ثم معنوية النموذج ككل من خلال مقارنة إحصائية **فيشر** المحسوبة والمجدولة، و من خلال جدول التقدير المتحصل عليه من خلال برنامج (Eviews) كما يلي:

الجدول (4-20): جدول التقدير المصحح

Dependent Variable: LIDH
Method: Least Squares
Date: 01/22/12 Time: 00:43
Sample (adjusted): 1981 2009
Included observations: 29 after adjustments
Convergence achieved after 22 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD	0.106936	0.053334	2.005039	0.0559
LCP	0.026411	0.032449	0.813933	0.4234
C	-1.015353	0.208208	-4.876621	0.0001
AR(1)	0.715100	0.130887	5.463481	0.0000

R-squared	0.879034	Mean dependent var	-0.391623
Adjusted R-squared	0.864518	S.D. dependent var	0.097457
S.E. of regression	0.035872	Akaike info criterion	-3.690284
Sum squared resid	0.032170	Schwarz criterion	-3.501692
Log likelihood	57.50912	Hannan-Quinn criter.	-3.631219
F-statistic	60.55638	Durbin-Watson stat	1.965460
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.72

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال الجدول يمكن استخلاص أهم المؤشرات الإحصائية كما يلي:

$$n.Obs = 30 \quad DW = 1.96 \quad P(F-stat) = 0.00 \quad F-stat = 60.55 \quad \overline{R}^2 = 0.86$$

- **معامل التحديد** R^2

تم قياس قوة تفسير العلاقة بين لوغاريتم النفقات العمومية و لوغاريتم التنمية البشرية من خلال معامل التحديدR^2 =0,87 و كذا معامل التحديد المصحح R^2adj =0,86، إن قيمة معامل التحديد توحي أن للنموذج قوة تفسيرية كبيرة ولكن ليست بواسطة نفقات التجهيز أو نفقات التسيير ولكن بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وكذا بسبب الارتباط الذاتي الذي يعاني منه النموذج وقد تم تصحيحه.

- **اختبار معنوية المقدرات**

باستعمال إختبار **ستيودنت** لقياس مدى تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع (كل متغير على حدا)، ويكون شكل الاختبار كالآتي:

$$H_0 : a_i = 0$$
$$H_1 : a_i \neq 0$$

يقوم هذا الاختبار بمقارنة القيمة المطلقة المحسوبة و المتحصل عليها من الجدول، مع القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية ($\sim$) و عند درجة حرية ($n-k$) حيث (n) يمثل عدد المشاهدات، و تمثل (k) عدد المعالم المقدرة في النموذج.

*فإذا كانت القمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة المجدولة لها عند نفس الشروط السابقة الذكر أي: ($t_t \prec t_c$) في هذه الحالة نرفض فرضية العدم (H_0) و هذا يعني أن قيمة (a_i) معنوية، و المتغير المفسر المرتبط به يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

*أما إذا كانت ($t_t \succ t_c$) فنقبل فرضية العدم و عليه تكون المعلمة (a_i) غير معنوية، و المتغير المفسر المرتبط بها لا يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

في دراستنا و عند مستوى معنوية ($\sim = 5\%$)، و بعدد مشاهدات ($n.Obs = 30$)، و عدد المعالم المقدرة هو ($k = 2$)، و من خلال جدول التقدير السابق يظهر أن قيمتي ستيودنت المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لهما هذا من جهة، و من جهة أخرى و بالنظر إلى احتمال الإحصائيتين حول معنوية المعالم المقدرة (0,42) بالنسبة للوغاريتم نفقات الاستثمار العمومي و(0,055) بالنسبة للوغاريتم نفقات التسيير نلاحظ أن الاحتمال في الحالتين كان أكبر من ($\sim = 5\%$) ، و هو ما يؤكد أن القيم المقدرة ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

يتم هذا الإختبار من خلال مقارنة قيمة إحصائية **فيشر** المحسوبة من الانحدار (F_c) و مقارنتها مع القيمة المجدولة (F_t) عند الشروط السابقة، أو من خلال مقارنة احتمال إحصائية فيشر المحسوبة مع مستوى المعنوية.

يصاغ هذا الإختبار بالطريقة التالية: لتكن (H_0) هي فرضية العدم و التي تدل على أن المتغيرات المفسرة إجمالا ليس لها تأثير على المتغير التابع، و الفرضية البديلة (H_1) التي تعني أنه يوجد على الأقل متغير مستقل له تأثير جيد على المتغير التابع، حيث:

$$H_0 : a_1 = a_2 = 0$$
$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq 0$$

*فإذا كانت القمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة المجدولة لها عند نفس الشروط السابقة الذكر أي: ($F_t \prec F_c$) في هذه الحالة نرفض فرضية العدم (H_0) و هذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية بصفة عامة، و المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

*أما إذا كانت $(F_t \succ F_c)$ فنقبل فرضية العدم و عليه النموذج المقدر غير معنوي، و المتغيرات المستقلة لا يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

في النموذج المقدر ومن خلال جدول التقدير احتمال المرفق لإحصائية فيشر المحسوبة و المساوي للقيمة: $(P(F_c) = 0\%)$ و هو أقل من مستوى المعنوية المستعمل في الدراسة أي: $(5\% = \sim)$.

اختبار إستقرارية النموذج

يبين هذا الاختبار إذا ما حدثت تغيرات هيكلية في النموذج خلال فترة الدراسة، و يوجد طريقتان لإجرائه الأولى باستعمال اختبار (Chow) لكن لإجراء هذا الإختبار يجب أن نكون على علم مسبق بسنة حدوث التغير الهيكلي، أو أن نفترض هذه السنة بناءا على المعلومات المسبقة و نؤكدها عن طريق هذا الإختبار.

أما الإختبار الثاني فهو إخبار (Cusum) و هو يبين سنة حدوث التغير الهيكلي في النموذج إن وجد، و عليه فمن المهم أن نستعمل هذا الأخير في حالة دراستنا نظرا لعد إمكانية الجزم بحدوث تغير هيكلي، أو بعبارة أدق عدم قدرتنا على تحديد سنوات التغير الهيكلي من الوهلة الأولى.

باستعمال إخبار (Cusum) ، نضع الفرضيات التالية:

H_0 : هي فرضية أن النموذج مستقر .

H_1 : هي فرضية عدم استقرار النموذج.

بالاستعانة ببرنامج (Eviews7) تحصلنا على الشكل التالي الذي يظهر اختبار (Cusum) على النموذج المقدر.

الشكل (4-7): اختبار (Cusum) على النموذج المقدر

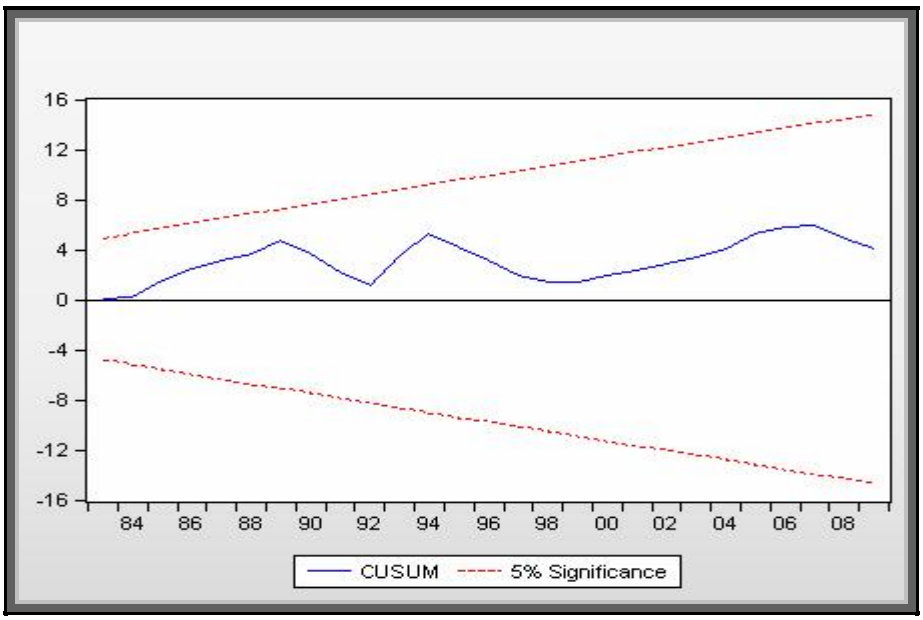

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال الشكل يظهر أن منحنى (Cusum) لا يتعدى حدود المعنوية، و هذا دلالة على استقرار النموذج خلال فترة الدراسة، أي عدم حدوث تغيرات هيكلية من شأنها أن تغير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

- **التحليل الاقتصادي**

فمن نتائج التقدير حصلنا على النموذج المقدر في حالته النهائية كما يلي:

الجدول(4-21): معادلة النموذج المقدر

```
Estimation Command:
=========================
LS LIDH LFONCD LCP AR(1) C

Estimation Equation:
=========================
LIDH = C(1)*LFONCD + C(2)*LCP + C(3) + [AR(1)=C(4)]

Substituted Coefficients:
=========================
LIDH = 0.106935771194*LFONCD + 0.0264113249486*LCP - 1.01535337074 + [AR(1)=0.715099562976]
```

$$n.Obs = 30 \quad DW = 1.96 \quad P(F-stat) = 0.00 \quad F-stat = 60.55 \quad \overline{R}^2 = 0.86$$

- يتبين من خلال المعادلة السابقة أنه رغم الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار العمومي إلا أنه لا يؤثر على التنمية البشرية ومن جهة أخرى فإن نفقات التسيير تؤثر على التنمية البشرية (عند حد المعنوية 6 %) .

- إن النموذج و رغم القوة التفسيرية لمعامل التحديد إلى أن المتغيرين المستقلين لا يفسران المتغير التابع بالقدر الكافي (عند حد المعنوية 5 %).

المطلب الثاني: النموذج المقترح باستعمال السلاسل المستقرة

مما سبق وبعد أن قمنا بدراسة إستقرارية المتغيرات الخاضعة للدراسة توصلنا إلى أن السلسلتين Lidh وLCP متكاملتين من الدرجة الأولى ، والسلسلة Lfoncd متكاملة من الدرجة الثانية. وبعد أن قمنا بتقدير النموذج باستعمال السلاسل الأصلية، وجدنا أن النموذج يعاني من جهة من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومن جهة أخرى ورغم التصحيح فقد وجدناه غير معنوي بالدرجة الكافية، لذا نحاول في هذا المطلب تقدير النموذج باستعمال السلاسل المستقرة.

أولا– تحديد متغيرات النموذج

من دراسة استقرارية السلاسل موضوع الدراسة، تم تحديد متغيرات النموذج المقترح كما يلي:

1– **المتغير التابع**: التفريق من الدرجة الأولى للوغاريتم دليل التنمية البشرية والذي يرمز له بالرمز (Lidh).

2– **المتغيرات المستقلة**:

- التفريق من الدرجة الأولى للوغاريتم نفقات عمليات الاستثمار: d(LCP) .
- التفريق من الدرجة الثانية للوغاريتم نفقات التسيير: **d**(d(LFONCD))

يمكن وضع النموذج التالي: $d(Lidh) = f(d(Lcp), d(dLfoncd))$ ...(19-4)

كنموذج لقياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية في الجزائر.

و يمكن كتابة العلاقة ((19-4) كما يلي:

$$d(Lidh) = a''.d(Lcp) + b''.d(d(Lfoncd)) + c'' + £'' \quad \ldots (20\text{-}4).$$

حيث: (c'') : ثابت

(a'') ، (b'') معاملي على التوالي لكل من التفريق من الدرجة الأولى للوغاريتم نفقات الاستثمار العمومي ، والتفريق من الدرجة الثانية للوغاريتم نفقات التسيير .

($£''$) : يمثل حد الخطأ العشوائي و هو يمثل تأثير جميع المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و يشمل جميع الأخطاء (خطأ القياس، خطأ اختيار المتغيرات،.....)

يمكن قياس هذا النموذج باستخدام نموذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى .

ثانيا: تقدير واختبار النموذج

سنقوم الآن بتقدير النموذج و اختباره من الناحية القياسية، الإحصائية و كذا الاقتصادية باستعمال الاختبارات المتعلقة بالبواقي ثم المتغيرات، ثم النموذج الكلي.

الجدول (4-22): جدول تقديرالنموذج

Dependent Variable: DLIDH
Method: Least Squares
Date: 01/25/12 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(LFONCD))	-0.111780	0.068163	-1.639887	0.1136
DLCP	0.043806	0.035737	1.225767	0.2317
C	0.008970	0.007369	1.217383	0.2348

R-squared	0.138181	Mean dependent var	0.011837
Adjusted R-squared	0.069235	S.D. dependent var	0.038608
S.E. of regression	0.037248	Akaike info criterion	-3.641495
Sum squared resid	0.034685	Schwarz criterion	-3.498759
Log likelihood	53.98093	Hannan-Quinn criter.	-3.597859
F-statistic	2.004201	Durbin-Watson stat	2.452931
Prob(F-statistic)	0.155848		

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

1- الاختبارات المتعلقة بالبواقي

أ- اختبار الطبيعية

يمكن أن نختبر ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بتوقع معدوم و تباين ثابت، من خلال اختبار (Jarque-Bera) .لتكن الفرضيات التالية:

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي : H_0

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي : H_1

باستخدام برنامج Eviews، نحصل على الشكل الموالي:

الشكل (4-8): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

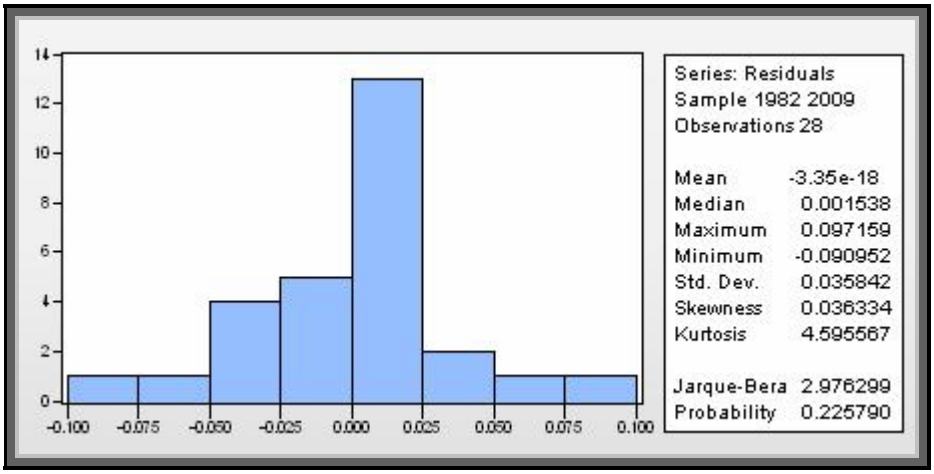

المصدر: من إعداد الطالب و بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن قيمة (Jarque-Bera) هي ($S = 2,97 \prec i^{2} = 5.99$) واحتمالها هو (0,22) و هي أكبر من حد المعنوية (5%)، و في هذه الحالة نقبل فرضية العدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب– اختبار تجانس التباين

لمعرفة مدى تجانس أو اختلاف تباين الأخطاء، نستعمل اختبار (White) في دراستنا هذه، فيمكن وضع الفرضيات التالية:

تجانس تباين الأخطاء: H_0

اختلاف تباين الأخطاء: H_1

الجدول (4-23): جدول إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.770369	Prob. F(5,22)	0.0435
Obs*R-squared	10.81818	Prob. Chi-Square(5)	0.0551
Scaled explained SS	15.50442	Prob. Chi-Square(5)	0.0084

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/25/12 Time: 20:09
Sample: 1982 2009
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000658	0.000523	1.258880	0.2213
D(DLFONCD)	0.000210	0.003939	0.053262	0.9580
(D(DLFONCD))^2	0.008456	0.027815	0.304001	0.7640
(D(DLFONCD))*DLCP	-0.127587	0.040027	-3.187551	0.0043
DLCP	-0.007477	0.003388	-2.206534	0.0381
DLCP^2	0.024762	0.008025	3.085424	0.0054

R-squared	0.386364	Mean dependent var	0.001239
Adjusted R-squared	0.246901	S.D. dependent var	0.002392
S.E. of regression	0.002076	Akaike info criterion	-9.329518
Sum squared resid	9.48E-05	Schwarz criterion	-9.044045
Log likelihood	136.6132	Hannan-Quinn criter.	-9.242246
F-statistic	2.770369	Durbin-Watson stat	1.725681
Prob(F-statistic)	0.043518		

المصدر:من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق يظهر أن إحتمال القيمة (nR^2) هو (0,055) وهو أكبر من حد المعنوية (5%)، و عليه نقبل فرضية العدم و نستطيع القول أن تباين الأخطاء متجانس عند حد المعنوية (5%).

ج: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لغرض التأكد من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه في النموذج المقدر، سنقوم بالعديد من الاختبارات التي تسمح بالحكم على مدى الارتباط الذاتي بين الأخطاء و التي من أشهرها إختبار (دربن واتسنDW)، إختبار (Ljung-Box)، و إختبار (Breusch-Godfrey).

بنفس الطريقة لتكن (H_0) هي فرضية العدم و التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بينما (H_1) هي الفرضية البديلة و التي تؤكد وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

من خلال جدول نتائج المتحصل عليه خلال مرحلة بناء النموذج كانت قيمة (DW) المتحصل عليها هي (2,45) ، و بمقارنتها مع مجال استقلال الأخطاء $]d_2,4-d_2[$ المتحصل عليها من الجدول الإحصائي لـ(DW)، نجد أنها في حدود المجال(داخل مجال الشك)، مما يدل على أن الأخطاء ليست مرتبطة ذاتيا إلى حد ما و جدول تقدير النموذج رقم 4-22 يوضح ذلك.

كذلك يمكن تأكيد ا الارتباط الذاتي للأخطاء أو عدمه ، من خلال إختبار (Ljung-Box) الذي يوضح الارتباط الذاتي للأخطاء لسلسة البواقي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (4-9): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للأخطاء

Sample: 1982 2009
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.237	-0.237	1.7484	0.186
		2	-0.061	-0.124	1.8687	0.393
		3	-0.362	-0.439	6.2725	0.099
		4	0.260	0.033	8.6305	0.071
		5	0.079	0.075	8.8596	0.115
		6	0.016	-0.047	8.8695	0.181
		7	-0.210	-0.092	10.635	0.155
		8	0.004	-0.051	10.636	0.223
		9	0.108	0.027	11.154	0.265
		10	-0.005	-0.101	11.155	0.346
		11	0.093	0.153	11.587	0.395
		12	-0.058	0.105	11.767	0.465

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال Eviews 7

نلاحظ من الشكل أعلاه أن كل المستطيلات داخل الإطار و بالتالي الأخطاء ليست مرتبطة ذاتيا. كذلك وبالاعتماد على إختبار (Breusch-Godfrey) يظهر الجدول الموالي عدم الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول (4-24): إختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.345864	Prob. F(2,23)	0.2801
Obs*R-squared	2.933565	Prob. Chi-Square(2)	0.2307

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/25/12 Time: 20:12
Sample: 1982 2009
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLFONCD)	-0.074884	0.081534	-0.918438	0.3679
DLCP	-0.003338	0.035352	-0.094425	0.9256
C	0.000436	0.007274	0.059900	0.9528
RESID(-1)	-0.399874	0.248412	-1.609724	0.1211
RESID(-2)	-0.163457	0.211413	-0.773163	0.4473

R-squared	0.104770	Mean dependent var	-3.35E-18
Adjusted R-squared	-0.050922	S.D. dependent var	0.035842
S.E. of regression	0.036743	Akaike info criterion	-3.609312
Sum squared resid	0.031051	Schwarz criterion	-3.371419
Log likelihood	55.53037	Hannan-Quinn criter.	-3.536586
F-statistic	0.672932	Durbin-Watson stat	2.111543
Prob(F-statistic)	0.617487		

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه ،نلاحظ أن احتمال إختبار (Breusch-Godfrey) هو (0,23)وهو اكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم لعدم ارتباط الأخطاء .

حيث يتضح من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها من جملة الاختبارات السابقة يمكن أن نقبل فرضية العدم أي أن البواقي **ليست مرتبطة ذاتيا** .

2- اختبارات المعنوية

و تمكننا نتائج التقدير المتحصل عليها من إختبار النموذج من الناحية الإحصائية و ذلك من خلال معاينة معنوية كل معامل على حدا من خلال مقارنة إحصائية **ستيودنت** المحسوبة و المجدولة، ثم معنوية النموذج ككل من خلال مقارنة إحصائية **فيشر** المحسوبة و المجدولة، ومن خلال جدول التقدير رقم 4-22 ، يمكن استخلاص أهم المؤشرات الإحصائية كما يلي:

$n.Obs = 30 \quad DW = 2,45 \quad P(F-stat) = 0,15 \quad F-stat = 2,00 \quad R^2 = 0,138 \quad R^2adj = 0,069$

- **معامل التحديد** R^2adj

إن قيمة معامل التحديد تبين أن النموذج ضعيف لتفسير نفقات التجهيز و نفقات التسيير لدليل التنمية البشرية.

- **إختبار معنوية المقدرات**

في دراستنا و عند مستوى معنوية $(\sim = 5\%)$ ، و بعدد مشاهدات $(n.Obs = 30)$ ، وعدد المعالم المقدرة هو $(k = 2)$ ، و من خلال جدول التقدير السابق يظهر أن قيمتي ستيودنت المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لهما هذا من جهة، و من جهة أخرى و بالنظر إلى احتمال الإحصائيتين حول معنوية المعالم المقدرة (0,23) بالنسبة لتفريق لوغاريتم نفقات الاستثمار العمومي و(0,11) بالنسبة لتفريق الثاني للوغاريتم نفقات التسيير نلاحظ أن الاحتمال في الحالتين كان أكبر من $(\sim = 5\%)$ ، و هو ما يؤكد أن القيم المقدرة ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية $(\sim = 5\%)$.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

في النموذج المقدر و من خلال جدول التقدير احتمال المرفق لإحصائية فيشر المحسوبة و المساوي للقيمة: $(P(F_c) = 0{,}15)$ وهو أكبر من مستوى المعنوية المستعمل في الدراسة أي: $(\sim = 5\%)$.

- **إختبار إستقرارية النموذج**

باستعمال إخبار (Cusum) ، نضع الفرضيات التالية:

H_0 : هي فرضية أن النموذج مستقر .

H_1 : هي فرضية عدم استقرار النموذج.

بالاستعانة ببرنامج (Eviews7) تحصلنا على الشكل التالي الذي يظهر إختبار (Cusum) على النموذج المقدر.

الشكل (4-10): إختبار (Cusum) على النموذج المقدر

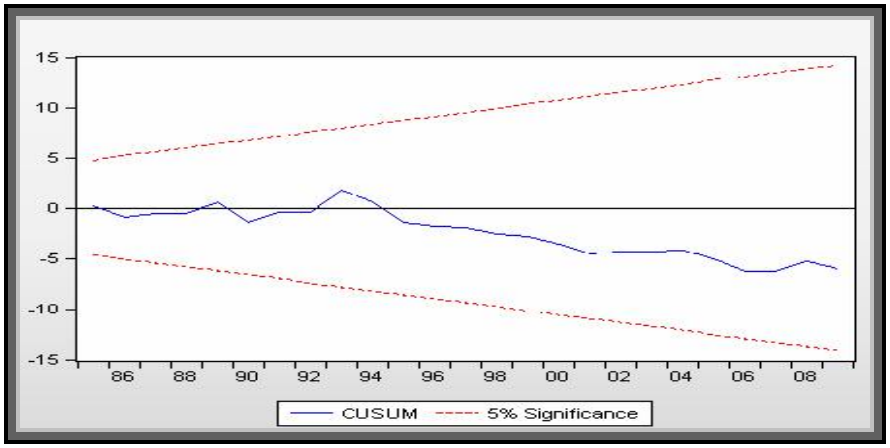

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من خلال الشكل يظهر أن منحنى (Cusum) لا يتعدى حدود المعنوية، و هذا دلالة على إستقرار النموذج خلال فترة الدراسة، أي عدم حدوث تغيرات هيكلية من شأنها أن تغير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- **التحليل الاقتصادي**

فمن نتائج التقدير حصلنا على النموذج المقدر في حالته النهائية كما يلي:

الجدول(4-25): معادلة النموذج المقدر

```
Estimation Command:
==========================
LS DLIDH D(DLFONCD) DLCP  C

Estimation Equation:
==========================
DLIDH = C(1)*D(DLFONCD) + C(2)*DLCP + C(3)

Substituted Coefficients:
==========================
DLIDH = -0.111780031778*D(DLFONCD) + 0.043805620028 5*DLCP +
0.00897030704665
```

$n.Obs = 30 \quad DW = 2,45 \quad P(F-stat) = 0,15 \quad F-stat = 2,00 \; R^2 = 0,138 \quad R^2 adj = 0,069$

- يتبين من خلال المعادلة السابقة أنه رغم الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار العمومي إلا أنه لا يؤثر على التنمية البشرية بالقدر الكافي.

- إن النموذج ليس له قوة تفسيرية كبيرة $R^2 = 0,138$.

المطلب الثالث:استخدام المتغيرات الصماء لاختبار تأثير التوسع في الاستثمار العمومي على التنمية البشرية

إن الاستثمارات الكبيرة التي رصدت بداية من سنة 2005 و بخاصة في الميدان الحيوي المتمثل في المنشآت الأساسية حيث عرفت كل القطاعات انجازات ضخمة . ولمعرفة هل هذا التوسع في الاستثمار العمومي كان له تأثير مميز على التنمية البشرية أم لا ؟ وبصفة أخرى لمعرفة هل تعتبر سنة 2005 سنة تحول في تخصيص النفقات العمومية ومدى تأثير هذا التغير على التنمية البشرية. لهذا الغرض نستعمل المتغيرات الصماء [1] لاختبار وجود فرق بين الانحدارين للفترتين 1980-2004 و2005-2009.

لهذا الغرض نعتبر المتغير M حيث:

[1] Damodar N.Gujarati , Econométrie,traduction Bernard Bernier , de bœck, Bruxelles 2004,p 308

$$M = \begin{cases} 0 & periode\,1980-2004 \\ 1 & periode\,2005-2009 \end{cases}$$

1- بإدخال المتغير M على النموذج اللوغاريتمي فنحصل على مايلي:

$$LIDH = c_1 + c_2 \cdot Lfoncd + c_3 \cdot Lcp + M \cdot (c_4 + c_5 \cdot Lfoncd + c_6 \cdot Lcp) + u \quad ..(21\text{-}4)$$

يمكن كتابة العلاقة (21-4) على الشكل التالي:

$$LIDH = c_1 + c_2.Lfoncd + c_3.Lcp + c_4.M + c_5.M.Lfoncd + c_6.M.Lcp + u \quad ....(22\text{-}4)$$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى و بالاستعانة ببرنامج Eviews 7 ،نقوم بتقدير النموذج المعطى بالعلاقة (22-4)، فنحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول(4-26): جدول النموذج المقدر

Dependent Variable: LIDH
Method: Least Squares
Date: 01/26/12 Time: 09:55
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD	0.218275	0.023962	9.109037	0.0000
LCP	-0.049946	0.031657	-1.577704	0.1277
M*LFONCD	-0.152467	0.108770	-1.401738	0.1738
M*LCP	0.040711	0.085359	0.476939	0.6377
M	0.669792	0.463197	1.446020	0.1611
C	-1.248719	0.140872	-8.864199	0.0000

R-squared	0.863812	Mean dependent var	-0.397896
Adjusted R-squared	0.835439	S.D. dependent var	0.101740
S.E. of regression	0.041272	Akaike info criterion	-3.360422
Sum squared resid	0.040881	Schwarz criterion	-3.080182
Log likelihood	56.40633	Hannan-Quinn criter.	-3.270771
F-statistic	30.44539	Durbin-Watson stat	1.173609
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال Eviews 7

من الجدول أعلاه نستنتج :

بالنظر لقيمة داربن واتسن (DW=1,17)، نستنتج أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

نرفض النموذج من الناحية الإحصائية لان النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وكذا من الناحية الاقتصادية لأن المعاملات ليس لها معنوية بالنظر إلى احصائية ستيودنت t^* المحسوبة عند مستوى معنوية 5% ، رغم أن معامل التحديد $R^2adj = 0,83$ إلا أنه لا يدل بالضرورة أن المتغيرات المفسرة لها أهمية في تفسير المتغير التابع.

نحاول تحسين النموذج باستعمالنا لأدوات تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء بإدخال AR(1) **و**الاستعانة ببرنامج *Eviews 7.* ، والنتائج المتحصل عليها مدونة في الجدول التالي :

الجدول(4-27): جدول النموذج المقدر

Dependent Variable: LIDH
Method: Least Squares
Date: 01/26/12 Time: 10:03
Sample (adjusted): 1981 2009
Included observations: 29 after adjustments
Convergence achieved after 22 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD	0.069627	0.080466	0.865292	0.3962
LCP	0.097638	0.062603	1.559644	0.1331
M*LFONCD	-0.002765	0.138681	-0.019940	0.9843
M*LCP	-0.104034	0.085590	-1.215492	0.2371
M	0.495343	0.699810	0.707825	0.4865
C	-1.104792	0.373939	-2.954471	0.0073
AR(1)	0.822706	0.114354	7.194365	0.0000

R-squared	0.886718	Mean dependent var	-0.391623
Adjusted R-squared	0.855823	S.D. dependent var	0.097457
S.E. of regression	0.037005	Akaike info criterion	-3.549018
Sum squared resid	0.030126	Schwarz criterion	-3.218981
Log likelihood	58.46077	Hannan-Quinn criter.	-3.445655
F-statistic	28.70091	Durbin-Watson stat	1.973507
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.82

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال Eviews 7

كل المعاملات ليس لها معنوية بالنظر إلى احصائية ستيودنت t^* المحسوبة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.

وعليه فإنه رغم التحول الكبير في تخصيص النفقات العمومية وخاصة الاستثمار العمومي ابتداء من سنة 2005، **لم يكن له تأثير مميز** على التنمية البشرية .

2- بإدخال المتغير M على نموذج الفروقات للوغاريتم (المتغيرات المستقرة) فنحصل على مايلي:

$$dLIDH = c_1 + c_2 \cdot d(dLfoncd) + c_3 \cdot dLcp + M \cdot (c_4 + c_5 \cdot d(dLfoncd) + c_6 \cdot dLcp) + u \quad ..(23\text{-}4)$$

يمكن كتابة العلاقة (23-4) على الشكل التالي:

$$dLIDH = c_1 + c_2.d(dLfoncd) + c_3.dLcp + c_4.M + c_5.M.d(dLfoncd) + c_6.M.dLcp + u' \quad .(24\text{-}4)$$

باستعمال طريقة المربعات الصغرى و بالاستعانة ببرنامج Eviews 7 ،نقوم بتقدير النموذج المعطى بالعلاقة (4-24)، فنحصل على النتائج مدونة في الجدول التالي :

الجدول(4-28): جدول النموذج المقدر

Dependent Variable: DLIDH
Method: Least Squares
Date: 01/26/12 Time: 10:17
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLFONCD)	-0.147523	0.084180	-1.752471	0.0936
DLCP	0.114882	0.056491	2.033657	0.0542
M*D(DLFONCD)	0.150200	0.141310	1.062913	0.2994
M*DLCP	-0.129551	0.079567	-1.628192	0.1177
M	0.004200	0.022813	0.184098	0.8556
C	0.009359	0.007692	1.216618	0.2366

R-squared	0.271358	Mean dependent var	0.011837
Adjusted R-squared	0.105757	S.D. dependent var	0.038608
S.E. of regression	0.036510	Akaike info criterion	-3.595072
Sum squared resid	0.029325	Schwarz criterion	-3.309599
Log likelihood	56.33100	Hannan-Quinn criter.	-3.507800
F-statistic	1.638628	Durbin-Watson stat	2.472557
Prob(F-statistic)	0.191550		

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال Eviews 7

كل المعاملات ليس لها معنوية بالنظر إلى احصائية ستيودنت t^* المحسوبة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.وكذلك معامل التحديد $R^2adj = 0,10$ فهذا يدل أن المتغيرات المفسرة ليس لها أهمية في تفسير المتغير التابع.

وعليه فإنه رغم التحول الكبير في تخصيص النفقات العمومية وخاصة الاستثمار العمومي ابتداء من سنة 2005، **لم يكن له تأثير مميز** على التنمية البشرية.

خلاصة الفصل :

الهدف من هذا الفصل هو اختبار العلاقة الموجودة بين نفقات التجهيز (الاستثمار العمومي) والتنمية البشرية، ومن أجل ذلك قمنا بإتباع طرح تجريبي للمشكلة، فقد رأينا في الفصول السابقة أن التوسع في الإنفاق الاستثماري كان له دور إيجابي على التنمية البشرية في مختلف مظاهرها الشغل،التربية والتعليم، الصحة من الناحية النظرية وحاولنا التحقق من ذاك تجريبيا على حالة الاقتصاد الجزائري.

وفي نهاية هذا الفصل، خلصنا إلى مجموعة من النتائج، و ذلك بعد تقديرات كثيرة ومتعددة باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي وبعد تقديرنا للنموذج القياسي حيث اعتمدنا على النفقات العامة بشقيها (نفقات التجهيز، نفقات التسيير). وحصلنا من خلالها على نموذج لم يكن جيدا بالشكل الذي تسمح به النظريتين الإحصائية و الاقتصادية، و يمكن الإشارة من الجانب النظري إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار العمومي في تحسين التنمية البشرية، و هذا من جانب أنه يولد أثر إيجابي على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة لحالة الجزائر، نستطيع أن نستخلص أن مساهمة الاستثمار العام ليس له أثر ايجابي على التنمية البشرية مع أنه تم إثبات عبر دراسات مختلفة أن الاستثمار العمومي يؤدي دورا أكثر أهمية في سياق النمو، فهو يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي مما يدعو للبحث. وهو ما يؤكد ما قلناه في الفصول السابقة على أن النمو ليس هو التنمية البشرية. وأن التأثير في النمو ليس بالضرورة التأثير في التنمية البشرية. كما توصلنا إلى أنه ورغم التحول الكبير في تخصيص النفقات العمومية وخاصة الاستثمار العمومي ابتداء من سنة 2005، لم يكن له تأثير مميز على التنمية البشرية . بالإضافة إلى مشاكل القياس كمصداقية المعطيات وقلتها وخاصة فيما يخص دليل التنمية البشرية الذي يعتبر مقياسا جديدا عرف انتقادات كثيرة سواء من حيث تركيبته ومدى تمثيله للتنمية البشرية وأن هذا الدليل لا يرق إلى الشمولية وتكامل مفهوم التنمية البشرية المستدامة فهو لا يعبر عن الجانب النوعي للتنمية وخاصة نوعية التعليم ونوعية العمر المعاش، كما أنه لا يعبر عن مدى التقدم في الجوانب الأخرى لخيارات البشر كالديمقراطية وحقوق الإنسان، و الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق والتعامل الرشيد مع البيئة .

النقد الأهم لمقياس التنمية البشرية قد يكون الطريقة التي جمعت فيها عناصره مع بعضها والتي يعتبرها البعض عشوائية نوعا ما لأنها لم تشتق رياضيا من النظرية الاقتصادية التقليدية. وكذلك من حيث حسابه الذي عرف عدة تغيرات آخرها سنة 2010.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعد تحسين التنمية البشرية انشغالا أساسيا، سواءا بالنسبة للبلدان المتطورة أو التي هي في طريق النمو. وهو أحد أهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية، المسطرة انطلاقا من نص تاريخي، هو بيان الألفية الذي صادق عليه رؤساء الدول والحكومة في أكبر لقاء لم يسبق وأن نظم مثله، في شهر ديسمبر من سنة 2000.
بالنسبة للجزائر، يعود مثل هذا التحسن بالدرجة الأولى، إلى الارتفاع الآلي للناتج الداخلي الخام لكل ساكن، الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات والنفقات العمومية، وتراجع الزيادة الطبيعية للسكان، بالرغم من تباطؤ وتيرتها في الوقت الحالي.

من خلال عملنا هذا حاولنا تحليل الأثر الذي تحدثه النفقات العمومية بشقها نفقات التجهيز على التنمية البشرية في الجزائر، و ذلك بطرح التساؤل الآتي:

هل هناك أثر إيجابي يحدثه الاستثمار العمومي متمثلا في نفقات التجهيز على التنمية البشرية في الجزائر وفي حالة التأكد من وجوده فبأي نسبة يكون ذلك. ؟

لقد كان الهدف من الدراسة هذه، هو محاولة معرفة أثر و دور الاستثمار العمومي من خلال برامج التنمية في الجزائر على مكونات التنمية البشرية وهذا باستخدام بعض أدوات الاقتصاد القياسي و عليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ من الجانب النظري:

- التنمية البشرية تهتم بتحسين القدرات البشرية في جانب، وذلك من خلال توفير التعليم بأنواعه النظامي و غير النظامي (محو الأمية و التدريب) لأفراد المجتمع ، و توفير الرعاية الصحية سواء كان ذلك من خلال الوقاية من الأمراض أو معالجتها ، وتوفير الظروف الصحية المناسبة عن طريق توفير السكن اللائق، و توفير المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي و محاربة التلوث و توفير الأمن الغذائي. وفي الجانب الآخر استخدام هذه القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ، بحيث يتم الربط بين التنمية البشرية و النمو الاقتصادي لتحقيق التوازن الإنمائي والذي يضمن تحقيق مزيدا من التنمية البشرية بشكل دائم و مستمر.

- تكمن أهمية الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع مع مراعاة ترابط الاستثمار بتحسين الأوضاع الاجتماعية دون إهمال المردودية الاقتصادية.

- تنامي الدور الاقتصادي للدولة، ففي كل الاقتصاديات المتقدمة بدون استثناء و رغم توجهاتها الليبرالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية ، نجد تدخل الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية عن

طريق آلياتها المختلفة ، و ذاك من أجل التنظيم و المشاركة في ممارسة مختلف النشاطات وفي مختلف مظاهر التنمية البشرية سواء في المنشآت القاعدية أو في تكوين رأس المال البشري أو التطور التكنولوجي و البحث العلمي ، وأن هذا التدخل يمثل مطلبا ضروريا للمجتمع لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال ، كما يستوجب على الدولة أن تشرك القطاع الخاص في الاستثمار في هذه الميادين . و أن السياسات الاقتصادية التنموية المتبعة لها الدور الأساسي في التأثير الايجابي على التنمية البشرية .

- لنمو الاقتصادي مفهوم خاص بالنسبة للتنمية الاقتصادية حيث أن التنمية تهدف إلى تغيير الهيكل العام الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الدخل الفردي و تطرقنا إلى الدور الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية بتوفير متضمنات التنمية البشرية من تعليم و صحة و حاجيات أخرى يعجز عن توفيرها القطاع الخاص و بالخصوص في ظل العولمة و المشاكل الاقتصادية الحديثة و بالتالي الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار العمومي في تحريك عجلة التنمية و توفير الحياة الكريمة.

❖ النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

- تعتبر الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الجزائرية بداية من التسعينات ما هي إلا دلالة على الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني خلال مرحلة التخطيط المركزي، وتعتبر الإصلاحات ما هي إلا خطوة للانتقال نحو اقتصاد السوق، وذلك راجع إلى المنطق الذي تبني مؤسسات النقد الدولية سياساتها الاقتصادية؛

- إن تحليلنا لتطور الاستثمار العام في الجزائر رأينا في مرحلة أولى قبل سنة 2000 أن رغم المبالغ المالية التي خصصتها الجزائر فيما يخص الاستثمارات العمومية إلا أن النتائج كانت دون المستوى المطلوب أما في المرحلة 2001-2009 انتهجت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة، منذ مطلع سنة 2001، عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال مختلف البرامج التنموية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة العرض الكلي، عن طريق استخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة، مما يؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات البطالة، و هذا من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي؛

- باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي، حاولنا معرفة أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية بعد ما درسنا تحليليا هذا الأثر في حالة الجزائر. واستنتجنا أنه بعد تجريب مختلف النماذج التي وردت في الدراسة أو التي تم الاستغناء عنها لم تكن معنوية من الجانبين الاقتصادي والإحصائي وفسرنا هذا بنوعية المعطيات المستعملة في البحث وكذلك الفترة التي أخذناها لم تكن كافية أو لغياب بعض المتغيرات التفسيرية وخاصة منها الكيفية .ورأينا أنه رغم المبالغ المالية المستهلكة فيما يخص الاستثمار العمومي إلا أن النتائج لم تكن النتائج المرجوة.

وعليه فإن مساهمة الاستثمار العام، في حالة الجزائر، ليس له أثر ايجابي على التنمية البشرية مع أنه تمت عبر دراسات مختلفة أن الاستثمار العمومي يؤدي دورا أكثر أهمية في سياق النمو، فهو يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي مما يدعو للبحث. وأن التأثير في النمو ليس بالضرورة التأثير في التنمية البشرية على العموم فإن هذه الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري الذي لم يعرف استقرارا واضحا منذ الاستقلال، وأن الغياب الذي سجلناه للدور الذي تلعبه الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية سببه التذبذب في السياسة الاقتصادية.

❖ اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى أنّه توجد علاقة ترابط وثيقة بين التنمية البشرية والقدرات الإنتاجية للبشر عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للفرص في التعليم والتغذية والصحة؛

- **الفرضية الثانية:** إن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية البشرية في حالة تطور، وذلك راجع إلى تطور الفكر التنموي عبر التاريخ، وبالتالي فإن هذه المؤشرات ذات دلالات صالحة للبلدان المتقدمة و أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الكيفية و المعنوية للتنمية البشرية.

- **الفرضية الثالثة:** تبين لنا أن المجهودات التي تقوم بها الحكومات من اجل تحسين رفاهية المجتمع إنما نابعة من السياسات التنموية المتبعة من طرفها، ويظهر ذلك من خلال التوافق في تطور ميزانية الدول ومؤشرات التنمية البشرية وخاصة ميزانية التجهيز؛

- **الفرضية الرابعة:** تبين أن الاستثمار هو الوسيلة الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج لتلبية حاجيات أفراد المجتمع.

- **الفرضية الخامسة:** إن التوسع في الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر وتقليص معدل البطالة عن طريق فتح ورشات العمل وتوليد مناصب الشغل ؛
- **الفرضية السادسة:** توصلنا إلى **عدم صحة الفرضية** حيث في حالة الجزائر فقد خلصنا بعد الدراسة القياسية إلى ضعف دور الاستثمار العمومي في تحسين التنمية البشرية ،
- **الفرضية السابعة :** توصلنا إلى **عدم صحة الفرضية** حيث أن التحول الذي عرفته سنة 2005 والمتمثل في التوسع الكبير في حجم الاستثمار العمومي لم ينعكس على التنمية

والمتمثل في التوسع الكبير في حجم الاستثمار العمومي لم ينعكس على التنمية البشرية؛

على العموم فإن التنمية البشرية تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من العمل الفكري القادر على توصيفها وإيجاد الحلول لها، وأن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتخلفة والنامية أكبر وأعمق أن يتم تحديدها وقياسها من خلال متغيرات سطحية بحجة عدم تعقيد الصورة. وقضايا التنمية البشرية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهد ولابد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات و مراعاة لخصوصياتها.

وإن مفهوم التنمية البشرية أغنى و أعمق من أن نستطيع قياسه بمؤشرات بسيطة تعرضت إلى كثير من الانتقادات أولها أن هذا الدليل لا يرق إلى الشمولية فهو لا يعبر عن الجانب النوعي للتنمية وخاصة نوعية التعليم ونوعية العمر المعاش، كما أنه لا يعبر عن مدى التقدم في الجوانب الأخرى لخيارات البشر كالديمقراطية وحقوق الإنسان، و الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق والتعامل الرشيد مع البيئة . ولعل النقد الأهم لمقياس التنمية البشرية قد يكون الطريقة التي جمعت فيها عناصره مع بعضها والتي يعتبرها البعض عشوائية نوعا ما لأنها لم تشتق رياضيا من النظرية الاقتصادية التقليدية.

التوصيات:

- إن سياسات التنمية المحلية المطبقة لحد الآن فضلت الهياكل (طرقات،طاقة، ماء، صحة و تعليم) ولكنها أهملت إدراجها ضمن مسعى تساهمي ومندمج للتنمية الريفية و يجب كذلك تحديد ديناميكية و الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي و النشاطات المنتجة لتطوير مؤشرات التنمية البشرية. وعلى السلطات العمومية من جهة تطوير منشآت المرافق العمومية ومن جهة أخرى تنشيط الاقتصاد المحلي.

- ينبغي إعادة هيكلة النظام الوطني للاستثمار العام، وأن ينأى نظام الاستثمار العام عن نهج "مشروع بمشروع" لاعتماد سياسة قطاعية تمتد على مدى عدة سنوات وتقوم على انتقاء المشروعات بناء على إستراتيجية قطاعية محدَّثة. ويتعين أن تستجيب المشروعات الاستثمارية للمعايير الدنيا وتتوافر لها الفعالية المالية. كما يتوجب تدريب فِرَق مسؤولة عن تنفيذ المشاريع. وعلاوة على ذلك، يتعين وضع ضوابط جديدة توجّه استثمارات الولايات وغيرها من الأجهزة الحكومية المحلية.
- ينبغي دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر الاجتماعي قبل تخصيص أي مبلغ مالي.
- ينبغي احترام الأولويات القطاعية للمشروعات "الرئيسية" ومعاييرها التقنية الدنيا. كما يتعين إحداث قاعدة بيانات مركزية من أجل متابعة ومراقبات التطورات بكل دقة.
- من اللازم تسريع عملية تحديث إدارة الموازنة، واستكمال عملية إعادة تصنيف الموازنة الاقتصادية، وفق ما هو مرتقب، كما يتعين وضع الإطارات القطاعية للنفقات على المدى المتوسط وعمليات إعداد الموازنة بناء على الأداء.
- ينبغي أن توجَّه الأولويات العامة في مجال التربية نحو مراقبة آليات المعايير المرجعية بغية إنجاز متابعة أفضل لنوعية التربية المدرسية؛ وزيادة النفقات حسب كل تلميذ فيما يتعلق بالدخول التربوي؛ ومراجعة القواعد المادية لبناء المدارس؛ والتوجيه الأفضل للإعانات المالية إلى تربية العائلات الأكثر فقراً.
- ينبغي رفع الميزانية الخاصة بالحاجيات الصحية الأولية والثانوية، وتقوية الميزانية الموارد البشرية في المؤسسات الصحية، ولاسيما تلك المكلفة باستثمار المشروعات وتكنولوجيا المعلومات.

❖ آفاق الدراسة:

لقد تمت دراستنا على اختبار العلاقة بين أهم متغيرين اقتصاديين، التنمية البشرية والتي تصور لنا حالة المجتمع ووضعية رفاهيته، أما المتغير الثاني فهو الاستثمار العمومي والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تصف لنا دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي لا يمكن أن تكون مجرد علاقة قطاع بقطاع، وإنما الدور الذي تلعبه ولا يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، وعليه فإننا نرى أن موضوعنا هذا هو مجال خصب لكثير من الدراسات، وان دراستنا هذه ما هي على بداية لهذه الدراسات، ومن أهمها:

1. دراسة تحليلية إستشرافية لحالة التنمية البشرية ودور القطاع الخاص لتحقيق التنمية البشرية في الجزائر ؛
2. دراسة قياسية لمحددات التنمية البشرية واقتراح مؤشر للتنمية البشرية ؛
3. التنمية البشرية والتنمية المحلية في الجزائر،
4. دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر الاجتماعي ومدى فعالية النفقات العامة في الجزائر.
5. دراسة قياسية مقارنة لحالة التنمية البشرية بين عدة دول.

تم بعون الله وحمده

ونرجو أنّ نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه.

الملاحق

الملحق رقم 01: التشريعات المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز.

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المعدل و المتمم، المتعلق بقوانين المالية.
- التعليمة رقم 02/ م.و.ت / المؤرخة في 1988/02/21 المتعلقة بنظام تحديد عمليات الاستثمار المخططة.
- التعليمة رقم 01/ و.م / المؤرخة في 1998/01/21 المتعلقة بإجراءات نفقات الدولة للتجهيز.
- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المعدل و المتمم، المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14، المعدل و المتمم المتعلق بالمراقبة القبلية لنفقات التجهيز.
- المنشور رقم 85/ و.م / المؤرخ في 1999/02/03 المتعلق بمتابعة نفقات للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 2009/05/02 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 1998/07/13.

الملحق رقم 02: البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة 1980- 2009.

FONCD	CP	IDH	السنوات
59,8707	47,9095	0,5600	1980
68,0451	54,6992	0,5657	1981
74,7611	70,9735	0,5768	1982
84,1736	76,3606	0,5866	1983
92,1451	64,4444	0,5967	1984
86,8575	67,4581	0,6280	1985
74,0050	54,9129	0,6121	1986
72,9167	48,1481	0,6181	1987
71,5847	46,7541	0,6237	1988
71,9000	43,1000	0,6609	1989
78,3715	43,6132	0,6190	1990
104,2453	42,1833	0,6397	1991
126,5609	38,2549	0,6498	1992
129,0658	46,2845	0,7430	1993
117,1109	44,4554	0,7310	1994
111,0497	35,8773	0,6629	1995
116,8554	37,0647	0,6604	1996
134,3140	38,2097	0,6650	1997
146,3843	46,3670	0,6830	1998
153,3552	48,4415	0,6950	1999
155,1551	58,1907	0,7050	2000
170,1506	77,3888	0,7040	2001
186,2723	82,8117	0,7220	2002
196,8074	87,6694	0,7370	2003
199,7337	84,5722	0,7500	2004
205,5798	129,2827	0,7610	2005
229,9233	276,3057	0,7600	2006
255,0069	278,0065	0,7680	2007
349,1195	282,0860	0,7790	2008
376,5849	299,1411	0,7880	2009

الملحق رقم 03: تقدير النموذج **ADF 6** السلسلة **Lidh**

Null Hypothesis: LIDH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.507582	0.0573
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDH)
Method: Least Squares
Date: 12/30/11 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1981 2009
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIDH(-1)	-0.632391	0.180292	-3.507582	0.0017
C	-0.344329	0.102972	-3.343903	0.0025
@TREND(1980)	0.006733	0.002094	3.215691	0.0035

R-squared	0.322132	Mean dependent var	0.011778
Adjusted R-squared	0.269989	S.D. dependent var	0.037914
S.E. of regression	0.032394	Akaike info criterion	-3.923999
Sum squared resid	0.027283	Schwarz criterion	-3.782554
Log likelihood	59.89798	Hannan-Quinn criter.	-3.879700
F-statistic	6.177789	Durbin-Watson stat	1.793378
Prob(F-statistic)	0.006381		

الملحق رقم 04: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة**(Lidh)**d

Sample: 1980 2009
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.109	-0.109	0.3820	0.537
		2	-0.231	-0.246	2.1544	0.341
		3	-0.393	-0.486	7.4947	0.058
		4	0.203	-0.031	8.9740	0.062
		5	0.116	-0.102	9.4800	0.091
		6	-0.037	-0.231	9.5348	0.146
		7	-0.126	-0.123	10.186	0.178
		8	0.027	-0.099	10.217	0.250
		9	0.124	-0.046	10.908	0.282
		10	-0.061	-0.159	11.086	0.351
		11	0.079	0.113	11.398	0.411
		12	-0.061	-0.001	11.595	0.479

الملحق رقم 05: تقدير النموذج ADF 6 السلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.428563	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/30/11 Time: 21:23
Sample (adjusted): 1984 2009
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDH(-1))	-2.066600	0.380690	-5.428563	0.0000
D(LIDH(-1),2)	0.806552	0.284296	2.837018	0.0099
D(LIDH(-2),2)	0.490697	0.190119	2.580994	0.0174
C	0.029896	0.018341	1.630032	0.1180
@TREND(1980)	-0.000367	0.000963	-0.381568	0.7066

R-squared	0.683236	Mean dependent var	-0.000206
Adjusted R-squared	0.622900	S.D. dependent var	0.059726
S.E. of regression	0.036677	Akaike info criterion	-3.602303
Sum squared resid	0.028249	Schwarz criterion	-3.360362
Log likelihood	51.82994	Hannan-Quinn criter.	-3.532633
F-statistic	11.32383	Durbin-Watson stat	2.037857
Prob(F-statistic)	0.000047		

الملحق رقم 06: تقدير النموذج ADF 5 السلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.524334	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/30/11 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1984 2009
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDH(-1))	-2.053814	0.371776	-5.524334	0.0000
D(LIDH(-1),2)	0.797586	0.277767	2.871424	0.0089
D(LIDH(-2),2)	0.486159	0.186026	2.613396	0.0159
C	0.023684	0.008282	2.859569	0.0091

R-squared	0.681039	Mean dependent var	-0.000206
Adjusted R-squared	0.637545	S.D. dependent var	0.059726
S.E. of regression	0.035958	Akaike info criterion	-3.672317
Sum squared resid	0.028445	Schwarz criterion	-3.478764
Log likelihood	51.74013	Hannan-Quinn criter.	-3.616581
F-statistic	15.65802	Durbin-Watson stat	2.031407
Prob(F-statistic)	0.000011		

الملحق رقم 7: تقدير النموذج ADF 4 السلسلة d(Lidh)

Null Hypothesis: D(LIDH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.251575	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIDH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/30/11 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIDH(-1))	-1.010943	0.192503	-5.251575	0.0000

R-squared	0.505304	Mean dependent var	4.87E-05
Adjusted R-squared	0.505304	S.D. dependent var	0.057502
S.E. of regression	0.040444	Akaike info criterion	-3.542744
Sum squared resid	0.044164	Schwarz criterion	-3.495165
Log likelihood	50.59841	Hannan-Quinn criter.	-3.528198
Durbin-Watson stat	2.000020		

الملحق رقم 8: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة Lcp

Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.853	0.853	24.089	0.000
		2	0.680	-0.175	39.948	0.000
		3	0.512	-0.078	49.269	0.000
		4	0.331	-0.166	53.303	0.000
		5	0.225	0.170	55.252	0.000
		6	0.151	-0.026	56.166	0.000
		7	0.061	-0.145	56.323	0.000
		8	-0.032	-0.136	56.366	0.000
		9	-0.138	-0.106	57.232	0.000
		10	-0.212	0.065	59.386	0.000
		11	-0.255	-0.027	62.659	0.000
		12	-0.280	-0.063	66.834	0.000
		13	-0.282	-0.051	71.325	0.000
		14	-0.275	0.001	75.856	0.000
		15	-0.245	0.086	79.711	0.000
		16	-0.244	-0.178	83.793	0.000

الملحق رقم 9: تقدير النموذج ADF 6 السلسلة Lcp

Null Hypothesis: LCP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.364838	0.9979
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCP)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 01:55
Sample (adjusted): 1985 2009
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCP(-1)	0.051443	0.141001	0.364838	0.7195
D(LCP(-1))	-0.097790	0.302699	-0.323059	0.7504
D(LCP(-2))	-0.488431	0.288307	-1.694134	0.1075
D(LCP(-3))	-0.214293	0.316432	-0.677217	0.5069
D(LCP(-4))	-0.193245	0.315878	-0.611770	0.5483
C	-0.519318	0.589792	-0.880511	0.3902
@TREND(1980)	0.024625	0.008869	2.776361	0.0125

R-squared	0.395059	Mean dependent var	0.061404
Adjusted R-squared	0.193411	S.D. dependent var	0.203682
S.E. of regression	0.182928	Akaike info criterion	-0.327958
Sum squared resid	0.602325	Schwarz criterion	0.013328
Log likelihood	11.09947	Hannan-Quinn criter.	-0.233300
F-statistic	1.959158	Durbin-Watson stat	1.866490
Prob(F-statistic)	0.125626		

الملحق رقم 10: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة(d(Lcp

Date: 12/13/11 Time: 01:55
Sample: 1980 2009
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.308	0.308	3.0373	0.081
		2	-0.034	-0.142	3.0751	0.215
		3	0.093	0.168	3.3772	0.337
		4	0.079	-0.017	3.6017	0.463
		5	0.217	0.252	5.3656	0.373
		6	0.006	-0.197	5.3671	0.498
		7	0.008	0.166	5.3696	0.615
		8	0.169	0.032	6.5958	0.581
		9	-0.042	-0.113	6.6744	0.671
		10	-0.135	-0.128	7.5370	0.674
		11	-0.188	-0.151	9.2986	0.594
		12	-0.067	0.045	9.5368	0.657

الملحق رقم 11: تقدير النموذج **ADF 6** السلسلة **d(Lcp)**

Null Hypothesis: D(LCP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.501979	0.0609
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 01:58
Sample (adjusted): 1985 2009
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCP(-1))	-1.741289	0.497230	-3.501979	0.0024
D(LCP(-1),2)	0.709427	0.393407	1.803292	0.0872
D(LCP(-2),2)	0.286064	0.289170	0.989260	0.3350
D(LCP(-3),2)	0.143520	0.278385	0.515545	0.6121
C	-0.309715	0.130309	-2.376775	0.0281
@TREND(1980)	0.024167	0.008578	2.817453	0.0110

R-squared	0.565789	Mean dependent var	0.009135
Adjusted R-squared	0.451523	S.D. dependent var	0.241301
S.E. of regression	0.178706	Akaike info criterion	-0.400590
Sum squared resid	0.606779	Schwarz criterion	-0.108060

الملحق رقم 12: تقدير النموذج ADF 5 السلسلة (d(Lcp

Null Hypothesis: D(LCP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.719853	0.0093
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 01:58
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCP(-1))	-0.692414	0.186140	-3.719853	0.0010
C	0.041205	0.038631	1.066625	0.2959

R-squared	0.347345	Mean dependent var	-0.002637
Adjusted R-squared	0.322243	S.D. dependent var	0.236465
S.E. of regression	0.194672	Akaike info criterion	-0.366249
Sum squared resid	0.985330	Schwarz criterion	-0.271091
Log likelihood	7.127480	Hannan-Quinn criter.	-0.337158
F-statistic	13.83731	Durbin-Watson stat	1.906049
Prob(F-statistic)	0.000966		

الملحق رقم 13: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة(Lfoncd)

Date: 12/13/11 Time: 02:00
Sample: 1980 2009
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.851	0.851	23.975	0.000
		2	0.694	-0.109	40.492	0.000
		3	0.585	0.084	52.660	0.000
		4	0.508	0.035	62.176	0.000
		5	0.459	0.069	70.283	0.000
		6	0.407	-0.032	76.917	0.000
		7	0.331	-0.089	81.482	0.000
		8	0.247	-0.061	84.135	0.000
		9	0.158	-0.089	85.276	0.000
		10	0.065	-0.106	85.478	0.000
		11	-0.036	-0.138	85.543	0.000
		12	-0.111	-0.016	86.198	0.000
		13	-0.153	0.010	87.524	0.000
		14	-0.170	0.038	89.257	0.000
		15	-0.191	-0.032	91.587	0.000
		16	-0.235	-0.076	95.371	0.000

الملحق رقم 14: تقدير النموذج ADF 6 السلسلة(Lfoncd)

Null Hypothesis: LFONCD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.331084	0.0819
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 02:06
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFONCD(-1)	-0.405628	0.121770	-3.331084	0.0028
D(LFONCD(-1))	0.716672	0.174404	4.109268	0.0004
C	1.625749	0.488949	3.324984	0.0028
@TREND(1980)	0.022416	0.006339	3.536069	0.0017

R-squared	0.482638	Mean dependent var	0.061106
Adjusted R-squared	0.417967	S.D. dependent var	0.101014
S.E. of regression	0.077064	Akaike info criterion	-2.156788
Sum squared resid	0.142534	Schwarz criterion	-1.966473
Log likelihood	34.19503	Hannan-Quinn criter.	-2.098606
F-statistic	7.463053	Durbin-Watson stat	1.886359
Prob(F-statistic)	0.001070		

الملحق رقم 15: دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة(d(Lfoncd

Sample: 1980 2009
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.457	0.457	6.7146	0.010
		2	-0.062	-0.343	6.8421	0.033
		3	-0.368	-0.248	11.515	0.009
		4	-0.312	-0.024	15.015	0.005
		5	-0.201	-0.173	16.535	0.005
		6	-0.050	-0.055	16.634	0.011
		7	0.058	-0.026	16.769	0.019
		8	0.110	-0.032	17.287	0.027
		9	0.183	0.130	18.800	0.027
		10	0.181	0.061	20.355	0.026
		11	0.031	-0.069	20.403	0.040
		12	-0.164	-0.068	21.818	0.040

الملحق رقم 16: تقدير النموذج ADF 6 السلسلة(d(Lfoncd

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.042166	0.0193
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1983 2009
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFONCD(-1))	-0.842630	0.208460	-4.042166	0.0005
D(LFONCD(-1),2)	0.457055	0.219239	2.084732	0.0484
C	0.011446	0.039125	0.292559	0.7725
@TREND(1980)	0.002235	0.002245	0.995327	0.3299

R-squared	0.416565	Mean dependent var	-0.000681
Adjusted R-squared	0.340465	S.D. dependent var	0.107100
S.E. of regression	0.086978	Akaike info criterion	-1.910372
Sum squared resid	0.173999	Schwarz criterion	-1.718396
Log likelihood	29.79002	Hannan-Quinn criter.	-1.853287
F-statistic	5.473902	Durbin-Watson stat	2.077019
Prob(F-statistic)	0.005469		

الملحق رقم 17: تقدير النموذج ADF 5 السلسلة(d(Lfoncd

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.925383	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 02:09
Sample (adjusted): 1983 2009
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFONCD(-1))	-0.803274	0.204636	-3.925383	0.0006
D(LFONCD(-1),2)	0.473396	0.218581	2.165766	0.0405
C	0.044705	0.020348	2.196999	0.0379

R-squared	0.391435	Mean dependent var	-0.000681
Adjusted R-squared	0.340721	S.D. dependent var	0.107100
S.E. of regression	0.086961	Akaike info criterion	-1.942275
Sum squared resid	0.181493	Schwarz criterion	-1.798293
Log likelihood	29.22071	Hannan-Quinn criter.	-1.899462
F-statistic	7.718515	Durbin-Watson stat	2.073859
Prob(F-statistic)	0.002580		

الملحق رقم 18: تقدير النموذج ADF 4 السلسلة(d(Lfoncd

Null Hypothesis: D(LFONCD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.642167	0.0102
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD,2)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 02:10
Sample (adjusted): 1982 2009
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFONCD(-1))	-0.396771	0.150169	-2.642167	0.0135

R-squared	0.205181	Mean dependent var	-0.001866
Adjusted R-squared	0.205181	S.D. dependent var	0.105285
S.E. of regression	0.093864	Akaike info criterion	-1.858873
Sum squared resid	0.237884	Schwarz criterion	-1.811294
Log likelihood	27.02422	Hannan-Quinn criter.	-1.844327
Durbin-Watson stat	1.661925		

الملحق رقم 19:دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للسلسلة(d^2(Lfoncd

Date: 01/18/12 Time: 02:36
Sample: 1980 2009
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.023	-0.023	0.0166	0.897
		2	-0.196	-0.197	1.2614	0.532
		3	-0.332	-0.356	4.9663	0.174
		4	-0.015	-0.115	4.9744	0.290
		5	-0.014	-0.203	4.9820	0.418
		6	0.008	-0.214	4.9842	0.546
		7	0.052	-0.105	5.0922	0.649
		8	-0.024	-0.214	5.1173	0.745
		9	0.056	-0.103	5.2556	0.811
		10	0.092	0.008	5.6536	0.843
		11	0.059	0.011	5.8249	0.885
		12	-0.082	-0.018	6.1769	0.907

الملحق رقم 20: تقدير النموذج ADF 6 السلسلة(d^2(Lfoncd

Null Hypothesis: D(LFONCD,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.660193	0.0073
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD,3)
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFONCD(-1),2)	-6.180699	1.326275	-4.660193	0.0009
D(LFONCD(-1),3)	4.667831	1.202049	3.883229	0.0030
D(LFONCD(-2),3)	4.328955	1.071050	4.041785	0.0024
D(LFONCD(-3),3)	2.798494	0.880516	3.178241	0.0098
D(LFONCD(-4),3)	2.451255	0.715800	3.424496	0.0065
D(LFONCD(-5),3)	1.664461	0.519381	3.204699	0.0094
D(LFONCD(-6),3)	0.726305	0.353579	2.054153	0.0670
D(LFONCD(-7),3)	0.746655	0.270511	2.760169	0.0201
C	0.054599	0.066339	0.823031	0.4297
@TREND(1980)	-0.001305	0.003262	-0.400048	0.6975

R-squared	0.849813	Mean dependent var	-0.013061
Adjusted R-squared	0.714646	S.D. dependent var	0.153071

الملحق رقم 21: تقدير النموذج ADF 5 السلسلة(d^2(Lfoncd

Null Hypothesis: D(LFONCD,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.895515	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFONCD,3)
Method: Least Squares
Date: 12/13/11 Time: 02:12
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFONCD(-1),2)	-6.221503	1.270858	-4.895515	0.0005
D(LFONCD(-1),3)	4.697777	1.153001	4.074391	0.0018
D(LFONCD(-2),3)	4.360406	1.026569	4.247554	0.0014
D(LFONCD(-3),3)	2.830562	0.842717	3.358853	0.0064
D(LFONCD(-4),3)	2.483529	0.683545	3.633308	0.0039
D(LFONCD(-5),3)	1.690386	0.495257	3.413149	0.0058
D(LFONCD(-6),3)	0.743572	0.337270	2.204681	0.0497
D(LFONCD(-7),3)	0.759639	0.258099	2.943207	0.0134
C	0.029241	0.018806	1.554894	0.1483

R-squared	0.847410	Mean dependent var	-0.013061
Adjusted R-squared	0.736435	S.D. dependent var	0.153071
S.E. of regression	0.078585	Akaike info criterion	-1.947117
Sum squared resid	0.067931	Schwarz criterion	-1.499038
Log likelihood	28.47117	Hannan-Quinn criter.	-1.859647
F-statistic	7.636069	Durbin-Watson stat	1.973564
Prob(F-statistic)	0.001476		

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

01 – طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل ،عمان الأردن 1997.

02- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

03- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

04- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2003.

05- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

06- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، .

07- أحمد مندور، أحمد رمضان، **مقدمة في الاقتصاد التحليلي**، مطابع الأمل ، بيروت، لبنان، 1989.

08- المرسي سيد حجازي، **إقتصاديات المشروعات العامة**، مصر، الدار الجامعية، 2004،

09- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2008

10- حسني علي خريوش ، عبد المعطي رضا أرشيد، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق** ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان – الأردن، 1996 .

11- حسين عمر ، **الموسوعة الاقتصادية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 .

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية 2003/2002

13- عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر – حصيلة و آفاق** ، الجزائر 2004

14- عبدالله عطوي، **السكان و التنمية البشرية** ، دار النهضة العربية ،بيروت 2004.

15- فليب كومبز، **أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانيات**، ترجمة (محمد خيري ،شكري عباس حلمي، حسان محمد حسان)، دار المريخ للنشر: الرياض، 1987.

16- مجد الدين خمش، **الدولة و التنمية في إطار العولمة** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ،2004

17- محمد البنا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنوفية،1992.

18- محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية – النفقات العامة – الإيرادات العامة– الميزانية العامة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

19- محمد عبد العزيز عجمية- إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية– دراسات نظرية و تطبيقية**، جامعة الإسكندرية ،2003

20- مدني بن شهرة ،**السياسة الاقتصادية و الإصلاحات** ، الجزائر 2008.

21- محمد بلقاسم حسن بهلول،**الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي في الجزائر**،مثال الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.

22- محمد بلقاسم بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج:1** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

23- إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية و الواقع** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان 2008

24- حنفي عبد الغفار، **الحالة المالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1992.

25- رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة ، عمان 2008.

26- حامد عمار، **في اقتصاديات التعليم** ، دار المعرفة، ط2: الكويت1968،

27- ـدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2006

❖الدوريات والمجلات والتقارير:

28- القانون رقم 84- 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل و المتمم **المتعلق بقوانين المالية، المادة 23**.

29- طاهر حمدي كنعان ، **تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**، الصندوق العربي الإنماء الاقتصادي، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة 17-18 مايو1998.

30- مرسي سعيد أحمد ، **تطور الفكر التربوي**، نقلا عن: أنطوان حبيب رحمة ، **طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية الشاملة** ، وقائع المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية، جامعة عدن: عمان ، 1985.

31- الجزائر 1999-2008 **عقد من الانجازات–عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة**-نوفمبر 2008

32- الجمعية المصرية للأوراق المالية، **دليل المستثمر لتمويل الشركات**، مصر، 2003.

33- لس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، **تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية**.

34- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) ،**تقرير التنمية البشرية لعام 2010**، نيويورك 2010

35- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،**تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، نيويورك ،1997

36- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**، نيويورك 2005

37- بن عيشي بشير ، **واقع التنمية البشرية في العالم العربي ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية** ، جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004

38-(و أ ج)، تقرير وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة **نيويورك** بتاريخ 2010/09/23

39-ج ج د ش، تقريرحول **الجزائر 1999-2008 عقد من الانجازات-عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة**-نوفمبر 2008 .

40- عبد الله جمعة الكبيسي ، محمود قمبر، **دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية** ،وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية : قطر 26-30 أكتوبر 1991 .

41- محمد عاشور و أحمد علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا :رؤى و آفاق ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية** –جامعة القاهرة .

42- معهد التخطيط القومي، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر.

43- نادر فرجاني، **نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية**، الاطار1-6، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002

44- يوسف قريشي و إلياس بن ساسي ، **مؤشرات التنمية البشرية المفهوم،الأساسيات ، الحساب** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية ، جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004

45- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002** ، نيويورك 2002

46- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003**، نيويورك 2003

47- **تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان- للعام 2003**،

48 - وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، **إجراءات تسيير نفقات التجهيز بالجزائر**، أوت 1999

49- البنك المركزي الجزائري، حصيلة خاصة خارج الأعداد للحصيلة الثلاثية، 2006

50- البنك المركزي الجزائري، الأعداد للحصيلة الثلاثية ، 2005-2009

51- المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004

❖ الأطروحات والمذكرات:

52- علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، دكتوراه دولة تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 2006

53- منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

54- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر ،2003-2004

55- محمد سعودي،**أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر،دراسة حالة ولاية المدية**،رسالة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2007.

56- نبيل بوفليح ،**أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ،دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004**،مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2005/2004

ثانيا: باللغة الأجنبية:

❖ Ouvrages

57- Bourbonnais Régis " **Econométrie,manuel et exercices corrigés** ",6eme édition , Dunod, Paris 2005

58- Damodar N.Gujarati , **Econométrie**,traduction Bernard Bernier , de bœck, Bruxelles 2004,

59- Hocine Benissad, **Algérie: restructurations et réformes économiques** " 1979 – 1993", OPU, Alger, 1994.

60- Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti édition, Paris 1999

61- Bettelhiem Charles**, Planification accélérée**, Maspero,Paris 1969.

62- Charles Demons, **économie et social – Quel avenir pour l'investissement public ,**2003.

63- Daniel Sopel, **pari D'entreprise**, les édition D'organisation 1997

64- EUROPEAN PARLIAMENT, **l'investissement public et privé dans l'union européenne** série affaire économique, 2001.

65- Hamid Tammar,**Stratégie de développement indépendant** , le cas de l'Algérie, OPU, Alger, 1983.

66-J VINCENS, **Nos aspects**, pris de :D.GAMBIER, M.VERNIERES**, le marché du travail**, Economica,.France 1982

67-Mohamed Dowider, **L'économie politique, une science sociale** , Maspéro, Paris,1974

68-Jacque Brasseul **, Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993

69- UlrichKohli, **Analyse macro-économique,**De Boeck, Paris 1999

70- P.A Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**, OPU, Alger 1995

71- Arrous Jean, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999.

72- Bernard Guerrien, **Dictionnaire d'analyse économique**, Troisième édition, , Paris, La Découverte,2002.

73- Barro Robert J., Sala-I-Martin Xavier, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996

❖ Rapports

74- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1990,** New york, 1990,
75- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1991,**New york, 1991 .
76- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1992,** New york, 1992

77- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1993,**New york, 1993
78- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1994,**New york, 1994 .

79- PNUD, **Rapport mondial sur le développent Humain 1995,**New york, 1995 .
80- CNES,**Rapport National sur le développement humain de l'année 2006**, CNES, Alger 2007
81- CNES,**Rapport National sur le développement humain de l'année 2008**, CNES, Alger 2009 .
82- X GREFFE, **Cours d'économie publique et des services sociaux : l'économie de l'éducation** , polycopie : université d'Alger , institut des sciences économiques, sans date.
83- Banque mondiale,**rapport sur la revue des dépenses publiques en Algérie**, 2007

.